وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

العنـــوان:

مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية

إعداد الطلبة:

- معايشية أحمد
- شابي مهدي
- بن شعبان منصف

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- بوعزيز ناصر

السنة الجامعية : 2011- 2012

اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق(2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم(4) علم الإنسان ما لم يعلم(5) كلا إن الإنسان ليطغى(6) أن رآه استغنى (7) إن إلى ربك الرجعى(8)أرأيت الذي ينهى(9) عبدا إذا صلى(10) أرأيت إن كان على الهدى (11) أو أمر بالتقوى(12) أرأيت إن كذب وتولى(13) ألم يعلم بأن الله يرى(14) كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية(15) ناصية كاذبة خاطئة* فليدع ناديه(16) سندع الزبانية(17) كلا لا تطعه و أسجد و اقترب (18)

صدق الله العظيم

كلمة تشكر

لا شكر لمخلوق قبل شكر الخالق عز وجل الذي فتح أمامنا الأبواب ووهبنا القدرة على طلب العلم، نحمده سبحانه على توفيقه لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر لمن كان سندا و عونا بإرشاده و حسن توجيهه لنا الأستاذ المشرف بوعزيز ناصر.

و لا يفوتنا في هذا المقام أن نثمن و نقدر كل مجهود بذل و كل يد ساعدت، و كل كلمة طيبة قيلت في سبيل انجاز ما أنجزنا وكل من علمنا حرفا خلال مشوارنا الدراسي.

أحمد ك مهدي ك منصف

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من قال فيهما الله سبحانه و تعالى:«فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغير.....»

إلى أخواتي و أخوتي الأعزاء وأبنائهم.

إلى صالح، سيف الدين و عماد

و إلى اصدقائي الذين كانوا معي في السراء والضراء : نورالدين حداد ، عبد الحق أعومر ،المكي شيخ ، محي الدين سيوان ،مجيد مرابط ، والى أخي عبد المجيد عفايفية،والى جاري العزيز الطاهر

والى اسرة مركب الديوان المتعدد الرياضات :حليم بلحارج ،اسامة ***ROSSI*** ،عبد الحق ،حكيم ،السيدة حورية ،والأختان سعيدة وسناء،وعلى رأسهم المدير سيافي ياسين

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

أحمد

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ..

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله...

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصحه الأمة...

إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار..إلى من علمنا العطاء بدون انتظار ..إلى من نحمل اسمه بكل افتخار..

إلى من منحانا الحياة من جديد..أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول الانتظار..

وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى القلب الكبير والدي الحبيب.

...

إلى ملاكي في الحياة..إلى معنى الحب..إلى معنى الحنان والتفاني..إلى بسمة الحياة وسر الوجود..

إلى من كان دعائها سر نجاحنا وحنانها بلسم جراحنا.. إلى من أرضعتنا الحب والحنان ..إلى رمز الحب وبلسم الشفاء..

إلى الروح التي سكنت روحي..إلى أغلى الحبايب ..أمي الحبيبة..

و إلى الإخوة: كمال، سعاد، نوال، علاء.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي..إلى عيون ترقب نجاحي بصبر..

...

إلى كل الأهل والأقارب..وإلى كل الأصدقاء خاصة جماعة المدير: هشام، احمد، خالد، حمزة..

وإلى كل من ساعدني من قريب أومن بعيد..

وإلى من تصفح هذه الأوراق..

مهدي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من قال فيهما الله سبحانه و تعالى:«فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغير.....»

إلى إخوتي الأعزاء.

محمد و أكرم .

و إلى اصدقائي الذين كانوا معي في السراء والضراء : حسام ، جميل ،نجيب ، وسيم ،حليم ، يوسف، زكارياء ، مهدي و إلى الصديقة الغالية "صارة "

والى كل الآهل والأصدقاء.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

مفصف

المقدمة العامة

شهد القرن العشرين تذبذبات حادة في الوضع الاقتصادي للدول العربية ووزنها النسبي في الاقتصاد العالمي ، وقدرتها على التأثير في البيئة الدولية ، وفي الوقت نفسه شهد العالم المتقدم تطورا متسارعا في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذلك التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تفرضها العولمة وابعادها المختلفة ،اذا التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليس بمسألة حديثة النشأة ،ولاهي حالة رد فعل لظاهرة العولمة ،وإنما هي ظاهرة برزت على مسرح الحياة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وكان هذا التوجه الاقليمي حاضرا في بدايات مفاوضات تحرير التجارة الدولية وسوف يبقى هذا التوجه وسيلة لتغيير الواقع الاقتصادي لمجموعات من الدول ضمن اقاليم مختلفة ،وأداة لمواجهة تداعيات الأوضاع الاقتصادية الجديدة في ظل ظاهرة العولمة.

وقد كان التوجه نحو التكتلات الاقليمية هو الاداة الفعالة في رفع مستوى الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل الى مستويات تجعل التكتل الاقتصادي الاقليمي يؤتي ثماره بصيغة الحصول على الفوائد الاقتصادية المرتبطة بتحقيق خطوات جادة على طرق التكتل الاقتصادي الذي يتضمن تحرير حركة عناصر الانتاج بين اعضاء التكتل وتكوين اسعار صرف ثابتة على مستوى اقليمي، وتوحيد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء فضلا عن حرية التدفق في التجارة على المستوى الاقليمي .

في ظل تلك المتغيرات نجد ان الاقتصاديات العربية بحاجة الى وقفة جادة وتأمل لما تبقى لها من ادوات في مواجهة تحديات وتداعيات العولمة والنظر الى ما وصلت اليه التكتلات اقليمية اخرى من تحقيق اهداف مهمة و الكشف عن اسباب نجاح تلك التكتلات ، والاستفادة منها في وضع التكتل الاقتصادي العربي على طريق النجاح من اجل مستقبل الأمة العربية السيدة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا حيث ان الدول العربية فرادى لا تستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين التي تفرضها العولمة ، ولأن احد المخارج من مأزقها هو انشاء تكتل اقتصادي اقليمي الذي سيعيد للأمة العربية مكانتها المرموقة بين الأمم المتقدمة.

اهمية الموضوع :

ان الاوضاع الراهنة للدول العربية ،والتي تشهد قيام العديد من الثورات ،والتي اطلق عليها إعلاميا الربيع العربي ،جعلنا نختار هذا الموضوع ، والمتمثل في مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية ،ايمانا منا بأن ما يجمع العرب اكثر مما يفرقهم ،وكذلك الوقوف على وضع الاقتصاد العربي الحالي ، وتصور مستقبل مشرق يحدوه الامل في تحقيق تكتل اقتصادي يجمع شمل العرب .

ونظرا لأهمية موضوع البحث ، وخاصة ما يشهده العالم من تغيرات في موازين القوى الاقتصادية ، جعل من الضروري ان نتطرق الى الموضوع من اجل البحث عن مخارج جديدة تعيد الاقتصاد العربي الى مكانته الرئيسية، والتي تجعله في مصاف القوى الاقتصادية الكبرى ، خاصة وانه يتوفر على موارد هامة وان اجتمعت مع بعضها البعض كانت المنافس الحقيقي والقوى لأي اقتصاد آخر.

اشكالية البحث :

ان الاشكال الرئيسي للبحث يدور حول كيف تواجه الدول العربية تحديات القرن الحادي والعشرين التي تفرضها العولمة ؟ فالأمة العربية مهددة الان وفي المستقبل من النظام الاقتصادي الجديد ، والذي فرضته العولمة من أجل وقف التداعيات في الوضع العربي والتوجه نحو العمل الاقتصادي المشترك بين الاقطار العربية للحفاظ على هويتها ولصالح أجيالها في المستقبل ،وبناء صرح اقتصادي كبير يمكنها من الوقوف بقوة في وجه سلبيات النظام الاقتصادي الجديد والمتمثل في العولمة.

ويمكن طرح الاسئلة الفرعية المكملة لتساؤل بحثنا وهي :

- ما مدى حاجة الدول العربية الى تكتل اقتصادي في وقت تتعاظم فيه المخاطر والتحديات ؟ او كيف كان مسار التجربة العربية للتكتل ؟ نجاح ام فشل ؟
- ما هي اهم المعوقات التي ساهمت في احباط المساعي الرامية الى انشاء تكتل اقتصادي عربي ؟ وهل توجد اليات أو سبل لتفعيل هذا التكتل؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا وضع جملة من الفرضيات تتمثل في :

- التكتل الاقتصادي العربي ضرورة حيوية من أجل البقاء ومواجهة المشكلات التي تحيط بالاقتصاديات العربية ، والمتأتية من عولمة النظام الاقتصادي الجديد ، الذي يمثل تهديدا مباشرا للهوية الثقافية للدول العربية في ظل فضاء جغرافي تسيطر عليه قوى غير عربية ،تسعى الى تهميش دور الاقتصاديات العربية وإبعادها عن المشاركة في سلطة اتخاذ القرارات في المؤسسات الدولية.
- وكذلك التكتل الاقتصادي العربي أمرا ممكن جدا ،وذلك لان مقوماته الاقتصادية والفنية متوفرة ،فضلا عن أن دوافعه متوفرة الان اكثر من السابق في ظل ظروف الاقتصاديات العربية الحالية.
- التوجه نحو التكتل الاقتصادي العربي يتيح للدول العربية الدخول الى عصر العولمة في وضع متكافئ مع كافة الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاخرى المساهمة في حركة الاقتصاد العالمي.

وقد اعتمدنا في دراستنا على منهجين :

المنهج التاريخي باعتبار الاحداث متسلسلة تاريخيا وملائمة لطبيعة الموضوع ،والمنهج الوصفي التحليلي يتميز بتحليل البيانات بطريقة تخدم أغراض البحث مستعينا بوسائل الايضاح المختلفة (جداول).

وقد قسمنا موضوع البحث الى ثلاثة فصول ومقدمة عامة وخاتمة عامة حيث خصصنا :

الفصل الاول :مقاربة نظرية حول العولمة والتكتلات الاقتصادية ، وتطرقنا فيه الى مفهوم العولمة والياتها الاقتصادية ،وكذلك الى مفهوم التكتل الاقتصادي الاقليمي ومزاياه الاقتصادية وأثره على بعض الجوانب الاقتصادية.

الفصل الثاني :تجارب التكتلات الاقتصادية في الوطن العربي ،حيث درسنا فيه محاولات التكتل الاقتصادي العربي والعراقيل التي واجهتها وقمنا بتقييم لأهم محاولات التكتل الاقتصادي العربي .

الفصل الثالث:الاليات المستقبلية لتفعيل التكتلات الاقتصادية العربية وبينا فيه الجهود الحالية المبذولة لإعادة بناء التكتل الاقتصادي العربي ،وتحديات اعادة البناء والتطلعات المستقبلية لإنشاء تكتل اقتصادي عربي .

أما الصعوبات التي واجهت انجاز هذا البحث فقد تمثلت في ما يلي :

- ندرة الدراسات السابقة في هذا المجال والتي يمكن ان تكون كقاعدة بداية للبحث.
- نقص البيانات والإحصائيات الحديثة حول البحث.
- عدم وجود مراجع جديدة تساير المستجدات الاقتصادية العالمية وخاصة على المستوى العربي.

الفصل الأول

مقاربة نظرية حول العولمة والتكتلات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

مؤخرا شهدت البيئة الدولية،ميلاد هاجس شغل الكثير من المفكرين ،وتقام له الندوات ويدار حولها النقاش ، كان في الواقع الشغل الشاغل للمروجين له(و)المستفيدين منه ،وليس ادل على ذلك من دعوة الرئيس الامريكي جورج بوش بالإشارة الى قيام نظام عالمي جديد أكثر من اثنين وأربعين مرة في مناسبات عامة ،بعد ان اشار عليه مستشار الامن القومي الامريكي الجنرال برنت سوكوروفت ، ومنذ ذلك الحين لا تكاد وسيلة اعلام تخلو من الحديث عن ما يسمى بالعولمة ،وكان للمؤسسات الاعلامية الغربية اليد الطولى في الدعاية لها ، والتي ما لبثت أن تبعتها وسائل الاعلام العربية في الحديث عنها بعلم وبغير علم .اذ من الممكن التماس مظاهرها ،من خلال تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء في اطار ثنائي او شبه اقليمي او اقليمي ،وتعتبر هذه الظاهرة نتيجة للروابط الثقافية والجغرافية القائمة بين الدول المنظمة الى هذه التكتلات وسنتناول في هذا الفصل مفهوم العولمة وما يتعلق بها من دوافع وأنواع، ومفهوم التكتل الاقتصادي وأسباب وأهداف قيامه وشروطه .

المبحث الأول : العولمة وآلياتها الاقتصادية.

بالرغم من التداول الواسع لمصطلح العولمة وتوابعه ،إلا انه يضل مصدر التباس كبير ،ويظهر هذا الالتباس في البحث عن تاريخ نشأة العولمة وتعريفها وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم العولمة الاقتصادية والقوى الدافعة لها :

أولا : نشأة العولمة وتطورها :

كرس النظام الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية التفاوت الشديد بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصاديا من خلال التحكم في التجارة الدولية وتنظيميا من خلال هيكل وطريقة ادارة المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية ، فأدت هذه الوضعية الناتجة عن هذا النظام الى تفاقم أزمة التنمية بالبلاد النامية والى محدودية النمو بالبلاد المتقدمة مما ساعد على التفكير والدعوة إلى إعادة ترتب العلاقات الدولية [1].

وقد عقدت بعد الحرب العالمية الثانية جولات الغات (GATT) المتعاقبة والى تمخض عنها خفض مستمر في التعريفات الجمركية وحققت معدلات مرتفعة في نمو التجارة الدولية بين الدول الصناعية واستمر زخم التطور في سبعينيات القرن الماضي بسبب تزايد حركة رؤوس الأموال والتي جاءت نتيجة لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة الى جانب استغلال ايرادات الصادرات النفطية في بعض الدول العربية إعادة تدويرها لمصلحة الاستثمارات في الدول الصناعية. [2]

وهكذا تبلور شيئا فشيئا ، الاحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلا جوهريا يقتضي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية العالمية ومؤدى ذلك هو أن البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد يجب ان تعمق ويمتد ليصبح بحثا عن نظام اقتصادي علمي جديد [3].

---

[1] حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل تحديات العولمة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006 ، ص 43.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون ، العولمة وأبعادها الاقتصادية ، مكتبة النشر العربي ، عمان الأردن ،الطبعة الاولى، 2010 ،ص 289.

[3] حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل تحديات العولمة، مرجع سبق ذكره ، ص 44

ونتيجة لهذه المتغيرات شهد العقد الأخير تغيرا يكاد يكون شاملا ويشير الى ظهور نمط جديد في النظام الدولي والبيئة الدولية ومن ضمن هذه المتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية هي :

انسياب حركة رؤوس الأموال وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا وتعظيم الإنتاج ، وبالتالي احتكار التجارة الدولية الى جانب كل من المنظمات والهيئات الدولية التي برزت كقوى فاعلة في النظام الاقتصادي الدولي والتي تمثل أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

وفي ظل هذه الظروف التي شهدت سلسلة متواصلة من التغيرات الكبيرة على مختلف الأصعدة محليا وإقليميا وعالميا وسط حيز مكاني وجغرافي أخذ في الانكماش والتقارب وبرزت مفاهيم جديدة تصف العالم وما يتميز به من تعميق في تقسيمه مثل : الشمولية الكوكبة والعولمة [1].

مما سبق يمكن القول ان استخدام مصطلح العولمة يعود الى عام 1970 عندما اصدر مارشال لوهان كتابه المعنون بحرب في القرية الكونية تبعه كتاب زبنو بريزنسكي ، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس رونالد ريجان بعنوان امريكا والعصر الالكتروني ،فقد بين الكاتبان الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه على صعيد العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم بفضل تقدم وسائل التكنولوجيا والمواصلات وما لبثت مفاهيم العولمة وملامحها الأولية تغزو كل المحافل الدولية [2].

وللعولمة تجليات متعددة ، اقتصادية ، سياسية وثقافية واتصالية وعسكرية، ويرى الكثيرون ان العولمة هي في الأساس مفهوم اقتصادي قبل ان تكون مفهوما سياسيا او ثقافيا او اجتماعيا ،فالعولمة الاقتصادية هي اكثر وضوحا واكتمالا وتحققا على ارض الواقع مقارنة بالعولمة السياسية والثقافية، حيث اننا نجد انفسنا اليوم امام نظام اقتصادي عالمي واحد[3]، وذلك عن طريق اليات محددة على الصعيد الاقتصادي مثل اتفاقيات تحرير التجارة والأسواق المفتوحة وتدفقات رؤوس الأموال وتداولها في البورصات المتعددة لدول العالم وشركات متعددة الجنسيات وتقييم دولي جديد للعمل يحتكر فيه العمل في أنواع معينة كإنتاج سلع محددة تتميز بالتقنية العالية وكثافة رؤوس الأموال وربحيتها العالمية مثل صناعة البرامج وعلوم الفضاء والبحث العلمي ونقل الصناعات الملوثة للبيئة الى بلدان العالم الثالث. [4]

---

[1]- اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي ، العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 2002، ص 15.

[2]- حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل تحديات العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

[3]- فريدة عيوة حيرش ، للالتزام في القضايا الإنسانية الراهنة والمعاصرة ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر ، 2004 ، ص 201.

[4]- إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ص ، 128.

وفي ما يلي نشير الى بعض تعريفات العولمة الاقتصادية :

ثانيا : تعريف العولمة الاقتصادية :

1-تعريف العولمة اصطلاحا:

ان الترجمة الصحيحة للاسم الانجليزي لكلمة العولمة هو GLOBALISATION ، وهو مشتق من **GLOB** بمعنى الكرة ،والمقصود بها الكرة الارضية او الكوكب الذي نعيش على سطحه ،ومقابل العالم هو WORLD ، والكون وهو UNIVERSE ، وكلمة العالم تعني البشرية والنسبة اليها توحي بمشاركة الناس جميعا في انتشار الظاهرة .كما ان هذا الاسم ليس من مفرداته فعل في اللغة العربية وقد وجدت في المعاجم مثل ' كوكب 'بمعنى جمع احجار ،ووضع بعضها على بعض في شكل غير محدد .

ولفظ هذه الكلمة بدأ في التداول عبر وسائل الاعلام وبالخصوص الامريكية في نهاية سنة 1960[1].

2-تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة الاقتصادية :

تعرف دراسات صندوق النقد الدولي العولمة الاقتصادية بأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري سواء بالنسبة للسلع والخدمات بالإضافة الى انتقال رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين الدول المختلفة من هذا التعريف يتضح ان التجارة الدولية تلعب دورا هاما في العولمة الاقتصادية وتعتبر محركها الرئيسي [2].

3- تعريف الأمم المتحدة للعولمة الاقتصادية :

أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الى البعد الاقتصادي المتعلق بالعولمة فيما يلي : "تسعى الأمم المتحدة بالتعاون مع غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف الى تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والمؤسسات التي تتيح للاقتصاد العالمي العمل بمزيد من الفعالية والإنصاف وتعد هذه الأطر الأساس لإفساح المجال أمام جميع مناطق العالم ولا سيما أقل البلدان نموا للاستفادة من توسع الاقتصاد العالمي"[3].

1- محمود حسين الوادي وآخرون ،العولمة وأبعادها الاقتصادية ، مكتبة النشر العربي ،عمان الاردن ،الطبعة الأولى ،2010،ص 289.

2- نبيل حشاد ، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، الفرص وتحديات ، دار يحي للطباعة والنشر ، القاهرة مصر ، الطبعة الاولى، 2006، ص97.

3 -حشماوي محمد ،الاتجاهات الجديد للتجارة الدولية في ظل تحديات العولمة ،مرجع سبق ذكره،ص 86.

ثالثا : القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية :

هناك أربعة عوامل رئيسية ادت الى تسارع خطى العولمة الاقتصادية ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1- الزيادة الكبيرة في حجم التجارة الدولية وتشعب علاقاتها :

شهد العقد الأخير زيادة ملحوظة في حجم التجارة الدولية سواء من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الاقليمية، فبالنسبة للاتفاقيات متعددة الأطراف فإنها ترجع بصفة رئيسة الى التقدم الذي أحرزته الدول في التوصل الى نتائج هامة في مجال تحرير التجارة الدولية في جولة أوروجواي. أما بالنسبة للاتفاقيات التجارية الاقليمية فقد شهدت تطورات ايجابية كبيرة منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات سواء من حيث عقد اتفاقيات تجارية اقليمية جديدة او توسيع الاتفاقيات التجارية الاقليمية القائمة ، وقد ادت تلك الاتفاقيات الى مزيد من تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقيات نتيجة تلك التطورات .

2-تكامل اسواق رأس المال على المستوى العالمي :

في السنوات الأخيرة تزايدت سرعة اندماج اسواق راس المال المختلفة مع بعضها البعض سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية وقد ساعد على انخراط الكثير من الدول النامية في الأسواق المالية العلمية قيامها بتحرير اسواقها المالية حيث ازالت هذه الدول العوائق المتعلقة بمدفوعات تعاملات الحساب الجاري'قابلية العملة للتحويل '.

3-زيادة أهمية التدفقات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر:

تغير هيكل التدفقات الرأس مالية في السنوات الأخيرة حيث زادت التدفقات الرأس مالية الخاصة على حساب التدفقات الرسمية ، وقد تغير هيكل التدفقات الرأس مالية في التسعينات عنه في الثمانينات حيث احتلت قروض البنوك النصيب الأكبر من التدفقات المالية خلال الثمانينات بينما احتلت استثمارات المحافظ المالية والأسهم النصيب الأكبر في التدفقات المالية خلال التسعينيات أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد زاد بنسبة كبيرة جدا في الدول النامية ودول التحول الاقتصادي [1].

4- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تعني التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير اساليب ووسائل اداء العمليات الانتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات و كافة النشاطات وقد ارتبطت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة وثيقة بفعل ثورة المعلومات وثورة الاتصالات

[1]- نبيل حشاد ، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، الفرص وتحديات ، مرجع سبق ذكره، ص ص ،105.

وبالذات من خلال اندماجهما الذي تحقق باستخدام الحاسوب والانترنت وبرمجياتها وهذا التطور التكنولوجي الهام الذي اسهم بشكل بارز وملموس في تحقيق العولمة الاقتصادية

خلاصة القول أن التقدم التكنولوجي الهائل وخصوصا في مجال الاتصالات والمعلومات قد لعبت دورا هاما في زيادة درجة التكامل بين الدول على مستوى العالم وكان من الدوافع الأساسية التي أدت إلى تسارع خطى العولمة الاقتصادية [1].

المطلب الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية وخصائصها :

أولا: الأنواع العولمة الاقتصادية:

المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يلاحظ ان هناك مجموعة رئيسية من المتغيرات العالمية التي حدثت على نطاق واسع و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات الحالية الدولية وكذلك وبصفة عامة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والنمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر ، وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة الى تكامل الأسواق في مجال السلع وتتحد هذه التغيرات في نوعين رئيسيين هما "عولمة إنتاجية وعولمة مالية " .

1-العولمة الانتاجية :

إن عولمة الانتاج تتم دون ازمات مأساوية كما يحدث بالنسبة للعولمة المالية ، وتتحقق العولمة الإنتاجية بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ، وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

أ- الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :

حيث يلاحظ ان التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات حيث بلغ معدل التجارة العالمية ضعفي نمو الانتاج المحلي الاجمالي العالمي. على سبيل المثال زاد معدل التجارة الدولية بحوالي 09 % عام 1995 بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5 % فقط وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية ويلاحظ ان الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء زيادة معدل نمو التجارة الدولية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي، ويضاف إلى ذلك 90 % من التجارة العالمية تدخل في مجال التحرير.

ب- الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر :

يلاحظ ان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل اسرع واكبر من زيادة معدل نمو التجارة الدولية حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يميل في المتوسط إلى حوالي 12 % خلال عقد

---

1 - فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، علم الكتب الحديث ،أربد ، الأردن ،2010 ،الطبعة الأولى ، ص 14

التسعينيات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى دور الشركات المتعددة الجنسيات في احداث المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على خوض المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق [1].

2-العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية النتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحويل الى ما يسمى بالإنفتاح المالي ، مما ادى الى تكامل وارتباط الأسواق المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم اخذت عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث اصبحت اسواق راس المال اكثر ارتباط وتكاملا ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما :

ا-المؤشر الأول : والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات كانت تمثل اقل من 10 % من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول في عام 1980م بينما وصلت الى ما يزيد عن 200 % في ألمانيا عام 1996 والى ما يزيد عن 100% في كل من الو.م.أ و فرنسا ، ايطاليا، وكندا في نفس العام أي 1996.

ب- المؤشر الثاني : والخاص بدور تداول الاقتصاد الأجنبي على الصعيد العالمي.

في الاحصاءات تشير الى متوسط حجم التعامل اليومي في اسواق الصرف الأجنبي وارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات الى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1990 وهو ما يزيد عن 8.4 % من الاحتياطيات العالمية لجميع دول العالم في نفس العام.

ثانيا : خصائص العولمة الاقتصادية :

هناك عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة الاقتصادية عن غيرها من المفاهيم الأخرى ذات التحولات الجذرية ولعل اهم هذه الخصائص هي :

1- سيادة اليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية :

حيث يلاحظ ان اهم ما يميز العولمة الاقتصادية هي سيادة اليات السوق واقترانها وبالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في اطار من التنافسية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثله في الانتاج بأقل تكلفه ممكنه وبأحسن جودة ممكنه وبأعلى انتاجيه والبيع بأسعار تنافسية على ان يتم كل ذلك في اقل وقت ممكن ، حيث اصبح الزمن احد القرارات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة.

[1] -محمود حسين الوادي وآخرون ،العولمة وأبعادها الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ،291 .

2-ديناميكية مفهوم العولمة :

وتتعلق ديناميكية مفهوم العولمة اذ ان العولمة تسعى الى الغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط ألاقتصادي، بل ان ديناميكية العولمة يمكن ان نراها ايضا فيما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيد من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبها ، واتجاه ردود الأفعال الصادرة عن الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها عن مصالحها.

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل :

ما اسفر عنه عقد التسعينيات من تعميق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل لاتفاقات تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة اسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يغير ذلك من تزايد احتمالات امكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي والذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية بأكثر من دولة ،بحيث يتم تصنيع مكونات اي منتج نهائي في اكثر من مكان واحد.

وينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة ، ويؤدي هذا التشابك الى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر او بين مجموعة وأخرى وبالتالي يكون احداهما تابعا والآخر متبوعا، فان الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كلا من الطرفين على الآخر بكون كلاهما تابعا والآخر متبوعا في نفس الوقت [1].

4- وجود أنماط جديدة في تقييم العمل الدولي :

حيث تقسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في امكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية ان تنفل هذا المنتوج بمفردها ، وإنما اصبح من الشائع اليوم ان نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية ، والحسابات الآلية وغيرها تتم بتجميع مكونات في اكثر من دولة ، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع احد المكونات فقط ، ويرجع ذلك الى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة الى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات.

[1]- سامي حاتم العفيفي ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق ، جامعة حلوان القاهرة ،الطبعة الأولى،2003، ص 30.

ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة من أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف بل من الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات ان تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد.

5-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات :تعتبر الشركات متعددة الجنسيات احد السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب عمل نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة.

ويضاف الى ذلك ان تلك الشركات العملاقة ذات الامكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الانتاجي إلى أن يصبح فن إنتاجي كثيف المعرفة وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية [1].

6- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ادارة العولمة الاقتصادية :

لعل من الخصائص الهامة للعولمة الاقتصادية هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ادارة تعميق العولمة ، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي الى تفكيك الاتحاد السوفياتي سابقا وتلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر وإنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم الدول اليها ، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة اهم سماته بل هي الوليد الشرعي له ، وبالتالي أصبحت هناك ثلاثة مؤسسات تقوم على ادارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي :

أ- صندوق النقد الدولي، والمسئول عن ادارة النظام النقدي للعولمة .

ب- منظمة التجارة العالمية ،والمسؤولية عن ادارة النظام التجاري للعولمة.

ج- البنك الدولي وتوابعه ، والمسئول عن ادارة النظام المالي للعولمة [2].

---

[1]- حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية،دار المسيرة للنشر و التوزيع : عمان الأردن ،الطبعة الأولى، 2002ص ص 33- 34.

[2] -سامي حاتم العفيفي،التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق ،مرجع سبق ذكره 32.

المطلب الثالث : مؤسسات العولمة الاقتصادية :

برزت العديد من المؤسسات الدولية التي اسهمت بشكل فاعل في فرض اتجاهات العولمة ، وتوسع مداها وأبعدها ، ومن ابرز هذه المؤسسات ، صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية التي تمثل فعلا مؤسسات العولمة الاساسية في مجالات النقد والمال والتجارة التي تتم عولمتها في اطار العولمة الاقتصادية حيث تؤدي مهام ونشاطات وتتخذ سياسات معولمة بطبيعتها اضافة الى اسهامها غير المباشر في تحقيق العولمة الاقتصادية [1].

أولا : صندوق النقد الدولي :

1-نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي : تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 اثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بروتن وودز بولاية نيوها مبشر الامريكية عندما اتفق ممثلوا خمس وأربعين حكومة على اطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي اسهمت في حدوث الفساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي [2].

2-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي :

يتكون الصندوق مما يلي :

أ-مجلس المحافظين : الذي يمثل الهيئة العامة والذي يجتمع مرة في السنة ويتكون من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء.

ب- مجلس ادارة يتكون من عشرين عضو يمثل خمسة منهم اعضاء دائمين في المجلس وهم الأعضاء الأكثر مساهمة في الصندوق وهم :

أمريكا ، انجلترا ، ألمانيا ، فرنسا ، هولندا وأضيفت السعودية مؤخرا لارتفاع مساهمتها فيه ، ويتم انتخاب باقي الأعضاء على أساس ، التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء.

ج -مدير تنفيذي وسكرتاريا وموظفي الصندوق يتم اختيارهم من قبل الدول الأعضاء فيه ويتم التصويت في الصندوق على أساس مساهمة كل عضو من اعضاء في رأس مال الصندوق اي مقدار ما يتم الاكتتاب به من رأس مال الصندوق وبذلك فان الدول دائمة العضوية المذكورة أعلاه تساهم بحدود ما يقارب 50% من رأس ما له وذلك عن طريق حقوق السحب الخاصة التي تم ايجادها لتحصل الدول الأعضاء وكل حسب حصتها في الصندوق على وحدات من حقوق السحب الخاصة تستخدمها في التسويات الدولية ، وهي تقوم مقام النقود الورقية في القبول كأداة للوفاء وبالدين .

---

[1]- فليح حسن خلف ،العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

[2] -نبيل حشاد العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 181.

3-أهداف صندوق النقد الدولي : تتمثل أهداف الصندوق فيما يلي :

1-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبيل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية و بالتالي الاسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها وفي تنمية الموارد الانتاجية لجميع البلدان الأعضاء على ان يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

3-العمل على تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

4-توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء من اجل معالجة حالات الاختلالات التي تنشأ في موازين مدفوعاتها، حيث يتم لجوء الدولة العضو الى الصندوق من اجل حصولها على الأرصدة النقدية التي يتم من خلالها معالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها وهذا ما يوفر الحافز على تشجيع الدول

على الانضمام الى الصندوق من اجل الحصول على ما يمكن ان تحتاجه من موارد نقدية في حالة حصول عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها [1].

ثانيا : البنك الدولي :

1-تعريف البنك الدولي : ان المؤسسة الأخرى التي تم انشاؤها من خلال مؤتمر بروتن وودز سنة 1984 هي البنك الدولي لكي يكون عمله مكملا لعمل صندوق النقد الدولي، حيث ان الصندوق كما اشرنا سابقا يعالج الاختلالات المؤقتة قصيرة الأجل لموازين المدفوعات، و يعتبر البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع انحاء العالم،و يتألف البنك الدولي من مؤسستين إنمائيتين تملكها 184 دولة من الدول ألأعضاء وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية **(I.D.A)** ،ولكل مؤسسة منهما دور مختلف ولكنه مساند لرسالة البنك والمتمثلة في تخفيض اعداد الفقراء، وتحسين مستويات المعيشة، فبينما يركز البنك الدولي للانشاء والتعمير على البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتلة بالأهلية الائتمانية فان المؤسسة الدولية للتنمية**(I.D.A)** تركز على البلدان الأشد فقرا في العالم وتقدم المؤسستان معا قروضا بأسعار فائدة منخفضة [2].

[1] - فليح حسن خلف ،العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون ،العولمة وأبعادها الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ،ص295 .

2-**الهيكل التنظيمي** : ادارة البنك تتماثل مع ادارة الصندوق حيث يشرف على ادارته مجلس المحافظين ومجلس تنفيذي مكون من 12 عضو من ضمنه خمسة أعضاء دائمين من ذوي المساهمة الأكبر في رأس ماله والتي على اساسها تتعدد القوة التصويتية لكل دولة عضو فيه ، وتم اشتراط ان تكون عضوية الصندوق شرط لابد منه للحصول على عضوية البنك ، وتتم المشاركة في رأس ماله وفق الحصص المقدرة والتي تقارب الى حد كبير الحصص في صندوق النقد الدولي والتي تستخدمها في عملياته وفق السياسات التي تعتمدها في قيامه بهذه العمليات .

3-**أهداف البنك الدولي** :

-المساعدة في إعمار وتنمية أراضي الدول الأعضاء فيه تيسر استثمار رؤوس الأموال لأغراض انتاجية ، وتشجيع تنمية المرافق والموارد الانتاجية في الدول الأقل تقدما.

تشجيع استثمارات القطاع الخاص الاجنبية عن طريق الضمانات او المساهمات في القروض و الاستثمارات الأخرى التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص.

- تشجيع نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل الأمد والحفاظ على التوازن في موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية من اجل تنمية الموارد الانتاجية في الدول الاعضاء مما يساعد في زيادة الانتاجية ورفع مستوى المعيشة و تحسين شروط العمل في اراضيها.

- عقد ترتيبات القروض التي يقدمها او يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية من خلال قنوات اخرى بما يضمن التعامل مع المشروعات الأخرى والأكثر الحاحا ،الصغيرة والكبيرة منها على السواء[1].

ثالثا : منظمة التجارة العالمية (O.M.C)

1- **نشأة وتعريف منظمة التجارة العالمية** :

ان انشاء منظمة التجارة العالمية في اطار العولمة الاقتصادية لتكتمل بذلك احكام العولمة على الجوانب الأساسية لعمل الاقتصاد حيث صندوق النقد الدولي الذي يسهم في عولمة النقد، والبنك الدولي الذي يسهم في عولمة المال ومنظمة التجارة العالمية التي تسهم في عولمة التجارة ،وباعتبار ان الجوانب النقدية والمالية والتجارة جوانب مهمة في حركة الاقتصاد العالمي وفي قيام نشاطاته الاقتصادية وفي توسع ونمو وتطور هذه النشاطات ومن اجل ان تكون المنظمة الإطار المؤسسي الذي يختص بالتجارة وعولمتها بتحريرها في اطار العولمة الاقتصادية التي تقوم بالتحرير الاقتصادي وبشكل يتحقق من خلالها تكامل اسهامها مع اسهام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبارها مؤسسات العولمة الأهم

[1] نبيل حشاد ، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، مرجع سبق ذكره ص 197.

التي تحقق ذلك ان التوجه نحو انشاء منظمة عالمية تتولى مهمة تنظيم التجارة الخارجية تضمن مفاوضات تستهدف تحرير التجارة بعد الحرب العالمية الثانية خلصت بإنشاء منظمة تكون مهمتها العمل من اجل تحقيق ذلك إلا ان الاختلاف بين الأطراف التي تمت بينها المفاوضات أعاق التوصل إلى اتفاق نهائي بخصوص تحرير التجارة ولم تنجح في ايجاد منظمة عالمية تتولى هذه المهمة ورغم عدم الاتفاق بين الأطراف التي اجرت المفاوضات بخصوص تحرير التجارة على انشاء منظمة خاصة بذلك، لأن هذه الأطراف توصلت الى اتفاق بين 23 دولة وقعت عليه واطلق عليه الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية والتي تم اختصارها باسم جات (GATT) والتي مثلت الامتدادات والجذور التاريخية لقيام منظمة التجارة العالمية ، هذه الأخيرة انشئت على اساسها بعد عمليات تفاوض شاقة ومعقدة وطويلة الأجل تضمنت ثمانية (08) جولات بدء من عام 1947 "عام انشائها " الى غاية عام

1994 التي تم فيها الاتفاق على قيام هذه المنظمة العالمية التي تختص بالتجارة الخارجية وتتولى مهمة العمل على تحريرها[1].

2- **الهيكل التنظيمي** : ان ادارة المنظمة التجارة العالمية تتولاها عدة هيئات وكما نصت عليها اتفاقية انشاء المنظمة وهي:

أ- الهيئة العامة لمنظمة التجارة العالمية : والتي يمثلها المجلس الوزاري الذي يتكون من ممثلين لكل الدول المنضماء فيها .

ب المجلس العام للمنظمة : والذي يتكون من ممثلين لكل الدول الأعضاء من اجل ان تتولى مهمة الاشراف على تنفيذ وانجاز وظائف المنظمة ويقوم بها المجلس الوزاري خلال الفترة التي تفصل بين فترات انعقاده [2].

ج-اللجان الفرعية : والتي يتم تشكيلها بعلم المجلس الوزاري والتي منها اللجنة الخاصة بالتجارة والتنمية ولجنة موازين المدفوعات ولجنة الميزانية ولجنة الشؤون الادارية والمالية.

د-سكرتارية المنظمة : يرأسها سكرتير عام يعينه المجلس الوزاري ويحدد له الصلاحيات والمهام والواجبات التي عليه القيام بها والذي يعين موظفي السكرتارية ويحدد واجباتهم ومهامهم وصلاحياتهم ووفقا لما يحدده المجلس الوزاري من قواعد عامة ذات الصلة بذلك.

---

[1] حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية،مرجع سبق ذكره ص 32.

[2] فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص 271.

3-أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف منظمة التجارة العالمية ، الى ايجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول مشكلات التي تواجه التجارة العالمية وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم اضافة الى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها وفيما يلي بعض التفصيلات عن اهداف منظمة التجارة العالمية :

أ-ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية :

تهدف منظمة التجارة الدولية إلى جمع الدول في شبه منتدى او نادي يتباحث الأعضاء فيه في الأمور التجارية.

ب-تحقيق التنمية :

تسعى منظمة التجارة العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بجميع الدول وخاصة النامية.

ج-حل المنازعات بين الدول الأعضاء :

لم تكن الية الجات كافية لفض النزاعات بين الأعضاء لذلك كان من الضروري انشاء الية فعالة وذات قوة رادعة تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

د -ايجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء :

تلعب الشفافية دور هام في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول ، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية ، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء اختار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من التنظيمات والأحكام ذات التأثير على شؤون التجارة الدولية [1].

ونتيجة لما سبق وما حصل من تطورات نجد ان النظام النقدي والمالي الدولي ما يزال يعاني من اضطراب وعدم استقرار في التعاملات لعدم وجود نظام يحكمه في ظل سيطرة الدولار وما زال هذا النظام يبحث عن وسائل وإمكانات تيسر له الاستقرار والانتظام في التعاملات وبالذات في ظل العولمة الاقتصادية التي وفرت مدى الارتباط الوثيق بين العمل وسياسات مؤسسات التمويل الدولي وتوجهات العولمة و التمهيد لها.

ومن جهة اخرى يرى البعض تحقق ايجابيات هامة وأساسية عديدة من عولمة التجارة بتحريرها والذي يتم في اطار العولمة الاقتصادية بتحرير الاقتصاد العالمي من خلال عمل منظمة التجارة العالمية [2].

1- نبيل حشاد ،العولمة و مستقبل التكتلات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص 20

2 -فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص 281.

بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في ابعد حدودها فضلا عن كونها ظاهرة اقتصادية في منطقها السياسي وظاهرة استراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها [1].

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ اليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن ان تؤدي الى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ومعنى ذلك ان التكتلات الاقتصادية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في انحاء وحدات التكتل ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من اعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

وفي ظل هذه التكتلات أصبح الاقتصاد العالمي اكثر ديناميكية، بعد ان ضم انماط ودرجات مختلفة من التكتلات على رأسها الاتحاد الاوربي الذي يشكل نموذجا متطورا للتكتل الاقتصادي ،ويليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ورابطة الآسيان مرورا بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في ادنى درجات التعاون الاقتصادي [2].

[1] -عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002، ص 31.

[2]- هشام محمود الاقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة، 2003، ص 45.

المبحث الثاني : التكتل الاقتصادي الاقليمي:

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى التكتلات الاقتصادية الاقليمية مبرزين في ذلك مفهومها وخصائصها والأسباب والأهداف التي من اجلها يتم اللجوء الى مثل هذه المنظمات والشروط الواجبة التوفر في الدول المتكتلة وفي الاخير اشكال التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

المطلب الأول :مفهوم التكتل الاقتصادي الاقليمي وخصائصه

وقبل التطرق الى مفهوم التكتلات الاقتصادية الاقليمية لابد من بيان كيفية نشأة وتطور هذه التكتلات وهذا من خلال ما يلي:

أولا : نشأة وتطور التكتلات الاقتصادية الاقليمية:

ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية ليست بالظاهرة الجديدة ، بل أنها تعود الى بداية القرن العشرين ،وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية،إلا ان الجديد هو تنامي تلك الظاهرة،كنتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو انشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها والتي برزت في العقد الاخير من القرن العشرين ، وارتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة ، وما رافقها من عمليات تحرير التجارة الدولية وتحرير حركة رؤوس الأموال عالميا سواء عبر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر او عبر تدفقات رؤوس الاموال قصيرة الاجل حتى اصبحت هذه الظاهرة سمة من سمات النظام الاقتصادي المعولم [1].

وتعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة ، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي .

ومهما تباينت الدوافع ،فان بروز التكتلات الاقتصادية بهذا الزخم ،يؤكد على قوة العوامل التي دفعت الى ظهورها. وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في ابعد حدودها فضلا عن كونها ظاهرة اقتصادية في منطقها السياسي وظاهرة استراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها [2].

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ اليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة ،ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه

---

[1] -حسام علي داود ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره ،ص 33.

[2] -عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة،الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة ،مرجع سبق ذكره ،ص38 .

الصحيح وبالسرعة الضرورية ،لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي الى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية .ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية ،هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في انحاء وحدات التكتل ، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[1].

ثانيا : تعريف التكتلات الاقتصادية الاقليمية :

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم ، حتى اصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية وانتشر هذا الاهتمام الى مناطق اخرى من العالم خاصة بع بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين/فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن ثم الوصول الى اقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية او الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في اطار معين قد يكون اتحاد جمركيا او منطقة تجارة حرة. فالتكتل الاقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي [2].

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية. وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

والتكتلات الاقتصادية الاقليميه هي اتفاق عدد من الدول المنتميه جغرافيا الى اقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية المنطقة العربية امريكا الشمالية ، الاقامة ارتباط فيما بينها في شكل من اشكال التكامل الاقتصادي.

---

[1] هشام محمود الاقداحي ،العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره ،ص 47.

[2] -عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره ،ص 33.

إلا انه في الوقت الراهن اصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول اعضائها لأكثر من اقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (ابيك) وتكتل الامريكيتين.

ثالثا : خصائص التكتل الاقتصادي الاقليمي :

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن اجمالها في ما يلي :

تتميز التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها واتساع اسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية او تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجية عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي الى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي وهذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي الى التكتل في موقع افضل من ناحية المساومة او التفاوض مهما كان شكله.
- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها والاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.
- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق [1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثاني : أسباب وأهداف التكتل الاقتصادي الاقليمي :

اولا : أسباب قيام التكتل الاقتصادي الاقليمي :

هناك أسباب عامة لها اثرها في تفضيل الدول لمشروعات التكتل الاقتصادي الاقليمي ومن هذه الروابط وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي والتقارب الجغرافي يعد واحد من اهم المقومات الضرورية لقيام اي تجمع اقليمي نظرا لأن واقعية الجوار يفترض فيها ان تضمن حدا من التقاء المصالح واتفاق الأهداف وتخلق قدرا من القيم والأنماط السلوكية المشتركة ، مما يجعل من قيام تنظيم يضع دول منطقة جغرافية واحدة أمرا أكثر ورودا وأكثر فعالية في تحقيق المصالح والأهداف المشتركة حيث ان توافر المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الاقليم الواحد يجعل المنظمة الاقليمية اقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، فان التجاور الجغرافي وحده قد لا يكون كافيا لإنظمام الدول إلى تنظيم إقليمي.

ومن الجدير بالملاحظة أن وجود رابطة قومية معينة بين شعوب عدد من الدول يأتي ضمن هذه المجموعة من العوامل الهامة، فالقومية وان كانت عاملا مهما في إيجاد رابطة خاصة بين الشعوب التي تنتمي إليها ، إلا ان هذه الرابطة وحدها لا تكفي لكي تؤدي تلقائيا الى قيام تكتل اقتصادي اقليمي بين الأقطار التي تضم هذه الشعوب ويلعب العامل السياسي دورا مهما كدافع لقيام هذه التجمعات الاقليمية وتشكيلها فمن ضمن الدوافع الأساسية لقيام الجماعة الاقتصادية الاوروبية او السوق المشتركة الاوروبية الدافع السياسي فقد ادركت بعض الدول اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا انها لا تستطيع اذا بقيت كدولة منفردة ان تحافظ بشكل حقيقي على استقلالية كل منها ولا ان تؤثر على سير الأحداث في العالم وتطورها بما في ذلك ضمان رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها ، ومن هنا كان من الدوافع المهمة التي حفزت هذه الدول على اقامة الجماعة الاوروبية الرغبة في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتحقيق نوعا من الاستقلالية لأعضائها في مواجهة القوتين العظمتين وكذلك في الإشارة إلى أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة على تكوين مجموعات اقليمية تكاملية فيما بينها ولذا يتجه التفكير في هذه الأقطار إلى تكوين المجموعات الإقليمية التكاملية كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها حيث ان ضعف المركز التنافسي والتفاوضي لكل من الدول النامية في مجالات المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية ونتائج ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية يتمثل اهمها في فقدان المناعة في مقاومة اثار التقلبات الاقتصادية التي تشهدها الدول المتقدمة والتدهور المستمر لمعدلات التبادل الحقيقية والذي تحاول الدول النامية ان تكون تكتلات اقليمية خاصة بها لتقوي مركزها

التفاوضي . ومن العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية والتي يمكن أن تؤثر على اتجاه الأقطار المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الإقليمي للرغبة القوية لهذه الأقطار للتصنيع وأيا كان مدى اتفاق هذه الرغبة مع مبادئ النظرية الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية فإن هذه الرغبة هي حقيقة واقعه ، وبصفة عامة هناك مزايا عديدة للتكتل الاقليمي بين الأقطار المختلفة بالنسبة لعملية التصنيع فكل قطر منها سيستفيد من توسيع السوق امام منتجاته الصناعية سبب ازالة القيود والعوائق على دخولها في الأقطار الأخرى فضعف نطاق الأسواق المحلية للدول النامية يعرقل فرض قيام المشروعات الحديثة ، في معظم حالات النشاط الاقتصادي.

كما سيصبح للتكامل الاقتصادي القدرة على قيام المشروعات الحديثة بنوعيها سواء القابلة للتجزئة من الناحية الفنية او من الناحية الاقتصادية او تلك القابلة للتجزئة مثل صناعات السيارات وأجهزة الحاسب الآلي وتتطلب نفقات هائلة في مجال البحث والتطوير.

وإذا كانت الأقطار المتكتلة متقاربة فيما بينها في مستوى التنمية فان هذا يجنبها النتائج السلبية التي تترتب على تحرير التجارة مع الدول المتقدمة صناعيا وكذلك يترتب على التكامل الاقتصادي الاقليمي زيادة القوة التفاوضية للأقطار والأطراف في المفاوضات التجارية مع الدول الأخرى [1].

ثانيا : اهداف التكتل الاقتصادي الاقليمي :

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا لمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها إلا أن هذه التكتلات يجب ان تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها :

- الحصول على مزايا الانتاج الكبيرة حيث تتسع حجم السوق ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى وإزالة كل العوائق في هذا المجال.
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة افضل وعلى نطاق اوسع فالمفروض ان التكتل الاقتصادي يؤدي الى تطبيق مبادئ تقييم العمل الفني والوظيفي.
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وذلك لأن عملية التنمية بعد التكتل الاقتصادي تصبح اسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى فالوحدة الاقتصادية المختلفة للدول تضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مستفيدة من اتساع السوق ووفرة

[1] -اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 48، 49.

عنصر العمل مما يؤدي الى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل وهكذا يؤدي إلى تكتل اقتصادي في المحيط الدولي.

- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.
- الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية مما يؤدي الى تنويع الانتاج بطريقة اقتصادية وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية .

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا ويحدث ذلك عندما تريد دولتان او اكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها ولكن يقوم من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي منذ البداية فبدءا بتكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي او سوق مشترك مثلا، على الأمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي او تلك السوق المشتركة الطريق امام الاتحاد السياسي بأن يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية وبان يوجد اداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل معه في النهاية بحيث تحقق التوحيد السياسي.

وقد لا يكون الغاية السياسية من التكتل الاقتصادي تكوين اتحاد سياسي ، بل قد تكون مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول الصناعية وتحقيق هذه الصورة في الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة ودول صغيرة.

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة في مواجهة العالم الخارجي ومن امثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الاوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد اوروبي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الامريكي والروسي ولا تساق اهدافهما مما قد يقوي فرص السلم العالمي [1].

[1] –حسام علي داود ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 36،37.

المطلب الثالث : شروط التكتل الاقتصادي الاقليمي وأشكاله :

اولا : شروط نجاح التكتلات الاقتصادية الاقليمية :

يجب ان تتوفر في التكتلات الاقتصادية الاقليمية بعض المقومات والشروط الاساسية التي يمكن ان يتوافر لها النجاح في تحقيق اهدافها حيث يتـــــطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية المـــــلائمة التي تساعد على نجاح التكتلات الاقليمية :

1 -الشروط الاقتصادية:

أ – توافر البيئة الاساسية الملائمة :

يحتل وجود بيئة اساسية ملائمة مكانا مميزا بين الشروط الواجب توافرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح في المجال الإقليمي لا يتيح في الواقع امكانية انتقال وفورات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه اضعاف اهمية التكامل الاقتصادي حيث انه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الاقليمي كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة ولا سيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الإستثمار والمشاريع الانتاجية واستغلال الموارد الاقليمي بصورة موحدة اذ ان زيادة الاتصالات وتقريب المسافة بين دول التكامل الاقتصادي سيؤدي بمرور الوقت الى دعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية ويجعل من السهل انشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع الدول الاجنبية فمثل هذه الشبكة يمكن ان تساهم في اعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في صالح المنطقة المتكتلة.

ب– توافر الأيدي العاملة المدربة : من العوامل المؤدية الى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه توافر الايدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء يتيح لها استخدام مواردها الانتاجية بطريقة فعالة مستمرة كما يتيح لها في نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها وتكون النتيجة زيادة الانتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول التكتل المختلفة وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

ج– تخصيص المشاريع الانتاجية على اساس اقليمي :

كذلك نجد من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي الاقليمي وتأمين مستقبلة هو تخصيص المشاريع الانتاجية في الدول الأعضاء على أساس اقليمي وذلك لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي الى زيادة المبادلات التجارية بينها بالتالي ويمكن القول ان نجاح التكامل الاقتصادي في تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تأمين التخصص الانتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام ذلك ان هذا التباين

كما رأينا يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عادة وهي ميزة توسيع حجم السوق امام منتجات الدول الأعضاء وفي الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الانتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها الى حد كبير وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء منه .

د-انسجام السياسات الاقتصادية:

إن احد الشروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبة ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر وبالمقابل فإن من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية اقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الاقليمية وهذا يقودنا الى ضرورة اعداد سياسة اقليمية للاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف أجزاء الدول المتكاملة وعلى هذا الاساس يجب ان تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الانتاج وينبغي ان يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة امكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة وتوزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة ان التخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكننا من تجنب الاختلالات وازدواجية الاستخدام التي يمكن ان تتسبب في هدر كبير ،ويتمثل احد الأهداف التي يرمي اليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة في توزيع عادل لمكاسب التكتل.

ه- توزيع مكاسب التكتل : من الصعوبة ان لم يكن من المستحيل ان يحدد بدقة و يتم توزيع عادل حقا لكل المزايا التي يمكن ان تتولد عن اندماج السوق الاقليمية ولكن من المرغوب فيه والممكن ان تعد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الاجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما، او الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والتكافئات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر احتياجا لأموال الاستثمار ولا بد من اتخاذ اجراءات مشتركة حول هيكل الانتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الانتاج ويجب ان تقترن الاجراءات الهيكلية ايضا بإجراءات اخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة فيمكن على سبيل المثال ان يواجه بلد ما خسارة في العوائد اثر الغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة والتي كان يستوردها ، فيما مضى من بلدان اجنبية فتحرير التبادل يمكن ان يسفر عن اثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار اعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية

وهكذا يمكن ان تنشئ اوضاع تقود الى تفاقم التفاوتات الإقليمية ومن اجل تفادي ظهور مثل هذه الاختلالات يتوجب ايجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد في صالح البلدان الأضعف [1].

17

2-الشروط السياسية :

تمثل الشروط او الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح او فشل الترتيبات الاقليمية بصورة قد تفوق اهميتها في حالة الاطار المتعدد وتفرض هذه الظروف اهمية تواجد هيكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي او اطراف التكامل المتعددة والتوصل الى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة كما تفرض ايضا ضرورة توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة او على الأقل وجهات نظر متوافقة حول ابعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على الـتجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه الـسياسة وأوامرها اللائحة. ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري والهام وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة على المستوى الاقليمي لمصالح الجماعة المتكاملة في اطار شبه اقليمي وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها.

يضاف إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسويته في مرحلة مبرة وتـسوية المنازعات ومعايير العمل وإن كان هذا الأسلوب يتناقض مع النمط الأوروبي للتكامل في سنواته المبكرة ويتعارض مع ابعاد الـشق الملزم في احكام منظمة التجارة العالمية التي لم تصل بعد الى ضوابط قانونية لمعايير العمل واقتصر اتفاق الاستثمار في اظهارها على احكام عامة بينما تم التوصل لآلية متكاملة لتسوية النزاعات تعمل المنظمة على حث الأعضاء الى للجوء إليها حتى في حالات النزاعات على مستوى الترتيبات الاقليمية.

18

تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي احد اهم الاسانيد المعززة للتكامل على المستوى الاقليمي مما يتيح مشاركة كاملة للدول الصغيرة ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض على المستوى الاقليمي وهو ما قد يؤخر جهود التكامل في حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة [2].

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره، ص ص29 ،30 .

[2] اكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره ،ص 57 .

ثانيا : اشكال التكتل الاقتصادي الاقليمي :

تتنوع اشكال التكامل الاقتصادي في المساحة الممتدة بين ابسط صور التعاون من خلال اتفاقيات التجارة وما قد يلحق بها من اتفاقيات لتسوية المدفوعات والاندماج الاقتصادي التام ، و ما يترتب عليه من وجود سلطة عليا فوق قومية ترسم السياسات الاقتصادية و النقدية وتراقب الالتزام بها غير ان المتفق عليه بين الاقتصاديين ان هناك خمسة اشكال للتكامل الاقتصادي يحكمها جميعا إطار للتعاون الاقتصادي ينشئ علاقة مستمرة بين الأعضاء الذين يشملهم هذا الاطار ومن ثم لا تنتج اتفاقيات التجارة والدفع تحت هذه الأشكال بحكم انها موقوتة عادة بفترة زمنية محددة [1]. كذلك فان المشروعات المشتركة رغم أهميتها في خلق نوع من التعاون الاقتصادي بين الدول لا تدخل ضمن أشكال التكامل بحكم أنها لا تستلزم عادة انتهاج سياسات موحدة لا سيما بين الأطراف المشاركة فيها ولا اتجاه الأطراف الأخرى في حين أن صورة من صور التكامل الخمس تتضمن نوعا أو أكثر من هذه السياسات الموحدة [2].وهكذا فان أشكال التكامل الخمس تتحصل في الأتي :

1- مناطق التجارة الحرة :

وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على سلع الدول الأعضاء ولكن يحتفظ كل عضو بتعريفاته الجمركية الخاصة بالنسبة للغير وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الاخر.

وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتجاه جمركي ناقص فهي تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على الغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول الداخلية في نطاقها وتختلف عنه في ان الدول الأعضاء فيها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي ازاء بقية دول العالم الخارجي على نطاق المنطقة ولا تحتم مناطق التجارة الحرة على التوليد بتعديل اتفاقيات التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة ولا تحترم قيام اي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة ولا تتضمن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص او رؤوس الأموال او بشأن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية وغيرها .

والمشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة اعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة وبخاصة كلما كان هناك

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون ،العولمة وابعادها الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 35 ، 36.

[2]- اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص 62.

تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة الى اشتداد عمليات اعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ الى داخل نطاق المنطقة وبوجه خاص الى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية المنخفضة وذلك حتى يتمكن من تفادي دفع الرسوم الجمركية عليها اذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول ويتبين ان هذا النوع من التنظيم هو اضعف انواع التنظيمات الاقتصادية من حيث تنازل الدول عن بعض سيادتها وتحتفظ الدول الأعضاء بكامل سيادتها داخل حدودها الاقليمية سوى ما تلتزم به الدول الأعضاء من تطبيق تعريفة جمركية على تبادل المنتجات فيما بينها فقط.

ومن امثلة مناطق التجارة الحرة منطقة (النافتا) ،منطقة التجارة الحرة لشمال امريكا بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا و المكسيك.

2- **الاتحاد الجمركي :**

يعد درجة اكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد ازالة كافة القيود على التجارة البينية ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في اربعة مكونات رئيسية وهي :

1- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.

2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3- وحدة الحدود الجمركية والأقاليم الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها وتتوالى توزيع الانصبة بين الدول الأعضاء ويتضح من هذا ان الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في انه يقيد حرية اي دولة عضو في اتفاقيات تجارية او اتفاقيات دفع مع الدول الخارجية أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول ولابد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن ولعل مرد ذلك هو الرغبة في زيادة التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي الذي قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية اكبر.

5- كما نلاحظ في حالة المناطق التجارية الحرة ان الدولة العضو قد تخلت عن جزء كبير من سيادتها الاقليمية بإلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول المتكتلة عموما اما في حالة الاتحاد الجمركي فإن الدولة العضو قد تخلت الى جانب ذلك عن جزء من سيادتها فيما يتعلق بتحديد تعريفة جمركية خارجية او معيار اخر بوضع جدار جمركي موحد لكافة الدول الأعضاء [1].

3-السوق المشتركة :

وفيها يضاف الى مقومات الاتحاد الجمركي الغاء القيود على حركة عوامل الانتاج فيما بين دول أعضاء السوق وبموجب هذا السوق يتم توحيد اسواق كل المنتجات وعناصر الانتاج فتحقيق السوق المشتركة لا يكون ممكنا إلا اذا اتفقت الدول الأعضاء في السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية ليس فقط السياسات الجمركية والمالية.

وتعتبر الأسواق المشتركة مراحل ارقى التكامل الاقتصادي بعد مرحلة الانتاج الاقتصادي الكامل فتلغى الضرائب الجمركية والقيود الكمية فيها.

وفي ظل السوق المشتركة يصبح بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بمكان بل انه اصبح ضروريا لكمال اسواق السلع وعوامل الانتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع او عوامل الانتاج يكون من شأنه ان يجعل حرية انتقالها غير محقق في الواقع وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول الى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية [2].

4-الوحدة الاقتصادية :

درجة اعلى من السوق المشتركة ويقصد بالوحدة او الاتحاد الاقتصادي إدماج اقتصاديات الدول المتقدمة في الاتحاد وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة وبتسيير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة وذلك بقصد زيادة الانتاج وتنمية الاستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية.

---

[1] - محمود حسين الوادي وآخرون، العولمة ابعادها الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره، ص 37 .

[2] – سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي ، القاهرة، الطبعة الأولى ،1999، ص 12 .

5-التكامل الاقتصادي الكلي :

وفيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء الى مستوى توحيد هذه السياسات النقدية والمالية والسياسات لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية كما توجد السياسات الاجتماعية ذات الابعاد الاقتصادية كما يتطلب الاندماج الاقتصادي الكلي انشاء سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء [1].

[1] - محمود حسين الوادي وآخرون، العولمة ابعادها الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره، ص 39.

المبحث الثالث : مزايا التكتلات الاقتصادية وأثرها على بعض الجوانب الاقتصادية.

من خلال قيام التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا هذا من جهة ومما لاشك فيه ان ظاهرة التكتلات الاقتصادية المتزايدة لها انعكاسات متعددة سواء بالنسبة للدول الأعضاء او الدول غير الأعضاء لذلك استوجب وضع اسس او علاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع.

المطلب الأول : مزايا التكتلات الاقتصادية :

هناك عدة مزايا للتكتلات الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-**حرية تنقل عناصر الانتاج** : عند قيام التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الانتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود مما يسمح بتطوير الانتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الانتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الاشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه الى الدول التي تفتقره يؤدي الى اعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيها ومستوى منخفض من الأجور وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني في اليد العاملة فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي الى استغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة اكثر بكثير قبل التكتل [1].

2-**زيادة قوة التفاوض** : من مزايا التكتلات الاقتصادية إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وواردتها فتستطيع ان تحصل على واردات بأسعار اقل كما تزيد في اسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط افضل لمبادلاتها التجارية.

3-**اتساع حجم السوق** : من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس فيري "كوزنيتز" قياس هذا الحجم على اساس عدد السكان وقيل ايضا باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق اما "آلن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الانتاج القومي في قياس حجم السوق ،فالتكتل يؤدي الى اتساع حجم السوق داخل المنطقة المتكتلة مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الانتاج ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا اهمها الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الانتاجية على اسس اقتصادية سليمة والاستفادة من وحدات

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المشاركة الدولية ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ، مصر،2003 ص 150.

الانتاج الكبير هذا ما يؤدي الى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية فتجارب الدول المتطورة قد اوضحت بجلاء اهمية سعة الأسواق بحيث نجد ان الدول التي حققت تقدما ملموسا في التصنيع تملك اسواقا قومية واسعة كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين مما يؤدي الى تخفيض الأسعار ويخفف من الاحتكارات.

4-تخفيض العبء على ميزان المدفوعات :

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها وتخفض من استيراداتها من العالم الخارجي هذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان المدفوعات لتلك البلدان.

5-زيادة معدل النمو الاقتصادي :

يؤدي التكتل الاقتصادي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع والنتيجة سيؤدي الى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة معبأة امام رأس المال في مختلف البلدان المتكتلة لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الانتاج على تلك السلع هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الاقليمي في الانتاج وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها ولهذا يتوقع ان يسفر التكتل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكتلة [1].

6-الاستفادة من مهارات اليد العاملة :

عند قيام التكتل الاقتصادي يؤدي الى تطبيق مبادئ تقسيم العمل و هذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها فدرجة تقييم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم اعلى في الولايات المتحدة الامريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو ان كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا.

ومما سبق يتضح لنا ان التكتلات الاقتصادية توفر فرصا للإسراع في عملية التنمية كما لها فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة منفردة تحقيقها [2]

---

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية ،التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003 ،ص 170

[2] -عبد الحميد عبد المطلب ،اقتصاديات المشاركة الدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص 151.

المطلب الثاني : اثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية :

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في اشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الاجمالي،فلا تستطيع اي دولة ان تحقق اكتفاء ذاتي ولا تحتاج الى التصدير فلهذا التجارة الدولية تعتبر من اهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول [1]، فكان من اهم نتائج الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ظهور الانتاج الكبير وانخفاض تكلفة الانتاج و تحقيق فائض من السلع لدى بعض الدول الأوروبية مما ادى الى ازدهار التجارة الدولية مع تطور وسائل المواصلات في القرن التاسع عشر فسادت فيه مبادئ الحرية التجارية إلا انه لوحظ انخفاض في حجم التجارة الدولية بشكل كبير في الفترة ما بين الحربين نظرا الأزمة الكساد الاقتصادي العالمي وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة تطورت فيها التجارة الدولية وارتفع حجمها في فترة الستينات والسبعينات خلال هذه الفترة زاد الحجم الحقيقي للتجارة الدولية حوالي ثلاث مرات ونصف وبمعدل قدره 6.5% وذلك يفوق معدل نمو الانتاج العالمي الحقيقي خلال نفس الفترة.

قامت الدول المتقدمة بتقديم تدفقات استثمارية كبيرة الى مجموعة من الدول النامية غير المصدرة للنفط كما عمدت الى نقل حلقات الانتاج الى هذه الدول لتصدير سلعها الصناعية وتصريف سلعها الاستهلاكية وتضع اسواقها لاستيعاب منتجات هذه المشروعات.

أما في عقد الثمانينات فقد شهد الاقتصاد العالمي انواعا جديدة من القيود لم تكن قائمة من قبل، وهي تندرج تحت ما يسمى بالحماية الجديدة وأفضل مثال على ذلك ما يسمى بالتقييد الاختياري للصادرات والتوسيع الاختياري للواردات وترتيبات السوق المنظم [2].

إن التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في عقد التسعينات قد نتج عنه تطور في قوى الانتاج والنمو المتسارع لنشاط الشركات المتعددة الجنسية واتساع نشاطها وبروز نظام جديد لتقييم العمل الدولي فتحول العالم من الميزة النسبية الى الميزة التنافسية حيث كانت الدول تعتمد في تجارتها على ما تملكه من مزايا نسبية على ملكية الموارد الطبيعية او على وفرة اليد العاملة ولكن التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي ادى ببعض الدول للاكتساب مزايا نسبية جديدة، وبالتالي اصبحت هذه الأخيرة مكتسبة بفضل العلم والتكنولوجيا.

خلال السنوات الأخيرة تطورت التجارة الدولية من سنة لأخرى كما انخفضت التجارة بنسبة

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة ، مصر، 2006، ص 193.

[2] اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي ، العربي مرجع سبق ذكره، ص 61 .

4 %عالميا عام 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، عاد النمو إليها عام 2002 وفي الواقع نما حجم التجارة الدولية بنسبة تقدر ب 7 % بين عام 1995 و 3% عم 2002 و 5% عام 2003، بسبب الزيادات في الأسعار بما فيها المواد الأولية [1].

وكذلك كان نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات عكس نمو التجارة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء وان كانت معدلات نمو تجارة الدول النامية تعادل ما يصل الى ثلاثة اضعاف تلك المعدلات في الدول المتقدمة وبعدما استعرضنا اهم التطورات في نمو حجم التجارة الدولية نحاول تحديد اهم التكتلات الاقتصادية على هذه الأخيرة حيث ان هذه التكتلات تمثل لبيان في صرح تجاري حر ومتعدد الأطراف وهناك من يحذر من خطر انقسام الأسواق الدولية الى مناطق للنفوذ ووضع عراقيل امام حرية حركة التجارة الدولية لأن انشاء ترتيبات تجارية اقليمية يؤدي الى تعديل التعريفات الجمركية وجميع التفضيلات التجارية ويؤدي الى تغيير الأسعار النسبية وتوفر على أنماط الانتاج و الاستهلاك اذا فالتكتلات الاقتصادية تؤثر على تحرير التجارة الدولية حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البيئية فيما بين اعضائها في المنطقة المتكتلة بينما تحد حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريف الجمركية الموحدة وإزالة الحواجز التجارية بين التكتلات الاقتصادية ستؤدي الى كفاءة اعلى وإنتاجية اكبر كنتيجة للمنافسة ثم ان الزيادة الحاصلة في الدخل سترفع من الطلب على الاستيراد من باقي ارجاء العالم شرط عدم الزيادة في الحماية الجمركية.

كذلك تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة المنافسة بين الدول المتكتلة وبالتالي تؤدي هذه المنافسة الى التأثير السلبي على الوحدات الانتاجية التي لا تتوفر على مستويات الكفاءة المطلوبة وتعود هذه المنافسة على المستهلك الذي يستطيع الحصول على اجود السلع وبأثمان رخيصة كما ان التكتلات الاقتصادية تؤدي الى تخصيص امثل للموارد على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولي ككل.

ومما سبق نستخلص ان التكتلات الاقتصادية تؤثر على التجارة الدولية في اتجاهين :

الأول :يتمثل في اثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الاستاتيكية من حرية التجارة تتمثل هذه المكاسب في زياد التخصص الكفء للموارد وتتأثر سلبيا بقيام التكتلات الاقتصادية وذلك عن طريق تحويل التجارة مع الدول الخارجية عن نطاق التكتل وبالتالي تحد التكتلات الاقتصادية من مزايا التخصص وتقسيم العمل الناجمة عن حرية التجارة الدولية.

[1] -عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سبق ذكره ص 194.

الثاني : فيتمثل في اثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الديناميكية من قيام حرية التجارة وتتمثل هذه المكاسب في توسيع السوق وزيادة المنافسة وإتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة والتي تؤدي زيادة مستوى الرفاهية الداخلية في التجارة .إذا عند إدخال عنصر الزمن في الاعتبار فان الآثار الديناميكية تنصب على كل من قطاع الصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان مكاسب للمستهلكين مثل تشغيل قطاعات الاقتصاد الوطني وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية مما يؤدي الى تغيير هيكل القطاع الصناعي كما ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينتعش مؤديا الى تراكم رأسمالي ونمو اقتصادي اعلى بجانب المكاسب الديناميكية الناشئة عن التعليم والخبرة وتحسين نوعية المنتجات الصناعية وزيادة نوعيتها [1].

أيضا أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل اهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستزيد من حجم التجارة الدولية وستعمق مبدأ ومفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك الى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم خاصة وان هذه الآثار مصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية في زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

اما فيما يخص القيود غير التعريفية فقد اتفقت دول الاتحاد الأوروبي حديثا على عدم استخدام اساليب مكافحة الاغراق ضد بعضها البعض و تبعتها في ذلك كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية في اتفاق على العمل على احلال مكافحة الاغراق بنظام بديل من القواعد ويتم نقل هذا الاتفاق الى "النافتا" ويعني ذلك ان دول التكتلات قد خفضت من استخدام اهم بند من القيود التعريفية والذي يخضع لكثير من النقد من ناحية ومن ناحية اخرى فهو يعتبر من اهم وأكثر اشكال الحماية الحديثة استخداما.

يمكن القول انه عندما يتم ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في كتلة اقتصادية يؤدي الى المزيد من تحرير التجارة في نطاق اقليمي هذا الأخير قد يؤدي الى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل مما يزيد من حجم المبادلات التجارية الدولية فتزداد التجارة العالمية [2].

---

[1]- اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 195، 196.

[2] –عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 197، 198.

المطلب الثالث : اثر التكتلات الاقتصادية على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات :

لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في القرن العشرين والتي تعتبر احد اشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فأخذت هذه الشركات تندمج فيما بينها في شكل تحالفات او اتحادات سواء داخل الدولة الواحدة او بين الدول في مجالات متعددة وهذا من اجل المحافظة على وجودها في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة وسنعرج هنا على مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات :

أولا:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات :

رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات او المشروعات حيث اتضح ان يتم استخدام كلمة متعددة الجنسية بدلا من عابرة القومية و الشركات بدل المشروعات حيث اتضح ان هذه الشركات تعتمد في انشطتها على سوق متعدد الدول كما ان قراراتها واختياراتها واستراتيجياتها ذات طابع عالمي.

وانطلاقا من هذا التوضيح فهناك مفاهيم جديدة لهذه الشركات حيث عرفها البعض على اساس وظيفي وهو ان ممارسة نشاط هذه الشركات قاصر على مجال الانتاج دون ممارسة النشاط التجاري وان نشاطها يمتد الى العديد من الدول حيث تمارس الشركة ادارتها للمشروعات التابعة لها في دول العالم [1].

أما تعريف هيئة الأمم المتحدة فقد عرفتها بأنها شركة لها فرع او اكثر خارج الحدود الوطنية تستثمر اموالها في الأصول الاستثمارية او الانتاج او المبيعات ويعرفها "فرنون" انها كل شركة تمارس نشاطها في اكثر من ست دول.

ومن هنا يمكن تعريف هذه الشركات بأنها نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود في إطار إستراتيجية عامة للشركة الأم .

ثانيا:خصائص الشركات المتعددة الجنسيات :

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها هذه الشركات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2].

- القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم.
- كبر مساحة اسواقها وامتدادها الجغرافي.
- رسم إستراتيجية واحدة وعالمية لمنتجاتها وتوحيد أساليب التسعير والتوزيع.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد النظام الاقتصادي العالمي مرجع سبق ذكره 186.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية الاسكندرية ،1977 ص178.

- تتحصل على مستلزماتها للإنتاج من مصادر مختارة واسعة الانتشار عالميا.
- تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة.
- توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية.
- الانتماء غالبا الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.
- تركز هذه الشركات في عملها على القيود والفرص المتاحة في كل بلد.
- السعي الى اقامة التحالفات الاستراتيجية.

ومن خلال هذه الخصائص نلاحظ بأن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا كبيرا في عملية التكتل حيث اندماج هذه الشركات وتحالفاتها الاستراتيجية دفعت الدول بالاتجاه نحو التكامل الاقتصادي لتشكيل كتلة اقتصادية فيما بينها وتعمل الشركات على ايجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات هذا من جهة ومن جهة اخرى يمكن القول ان التكتلات الاقتصادية تحفز الشركات متعددة الجنسيات على زيادة المستوى الاجمالي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في المنطقة التكاملية خاصة نحو الاقاليم المتقدمة كالإتحاد الاوروبي وتكتل النافتا نظرا لوجود استثمارات كثيفة ،رأس المال واليد العاملة الماهرة وعدم وجود قيود تعرقل جذب الاستثمار الأجنبي إضافة إلى المناخ الملائم والمحفز على ذلك.

وعلى العكس نجده في الاقاليم النامية التي تفتقر لعوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالعوامل السياسية والأمنية هذا ما يحد من تدفقه لتلك الأقاليم النامية [1].

[1] -عبد المطلب عبد الرحيم، اقتصاديات المشاركة الدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 148، 149.

خاتمة الفصل:

مما سبق نستخلص أن ظاهرة العولمة ليست شيئا حديثا باعتبارها تمثل العلاقات والتطورات في الاقتصاديات الدولية بين دول العالم ولكن في العشر السنوات الأخيرة ونتيجة للتطور التكنولوجي والعالمي الذي حدث خلال الفترة القليلة الماضية وبالذات منذ تأسيس اتفاقية الجات (GATT) قد جعل الأسواق الوطنية غير قادرة على استيعاب كل ما تسمح بإنتاجه القدرات التقنية الجديدة لا سيما في ظل التنافس الكبير و الجدي الذي حصل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والذي ادى الى ظهور المنظمات الدولية المالية والنقدية والتجارية وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات وغزوها لأراضي الغير في ظل هذا الزخم من الجهد الدولي بحثا عن الهوية شهد العالم مؤخرا نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء في اطار ثنائي او شبه اقليمي او اقليمي وتعتبر هذه الظاهرة نتيجة للروابط التاريخية و الثقافية و الجغرافية القائمة بين الدول المنظمة الى هذه التكتلات.

كما انها تعتبر رمزا للعلاقات السياسية القائمة بينها وهذا هو المفترض في التكتل الاقليمي ولكن نجد بعض التكتلات الاقليمية لا يوجد بينها هذا التجانس الثقافي والحضاري ومن هذه التكتلات ما يسير بخطى حثيثة نحو تحقيق اغراضه فيفرض نفسه على العلاقات الاقتصادية الدولية بينما تتعثر خطى غيره حتى يختفي من الوجود احيانا.

مقدمة الفصل:

دخل الاقتصاد العربي الألفية الثالثة يحدوه الأمل في تحقيق الحلم العربي وهو إنشاء تكتل اقتصادي عربي حيث أصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعرف إلا التكتلات الإقليمية سواء على مستوي الدول المتقدمة أو الدول النامية وأصبحت هاته التكتلات هي المكون الرئيسي لهذا العالم ويواجه الوطن العربي في هذا الوقت بالذات الكثير من التحديات التاريخية والخارجية من أهمها : أزمة الثقة التي خلفتها حرب الخليج الثانية ووهن العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها،كل هذا يؤكد لنا أهمية وجود تكتل اقتصادي عربي فعلي وفعال نستطيع أن نواجه به كل هذه التحديات.

لذلك حاولنا في هذا الفصل التعرض إلي التكتل الاقتصادي العربي بنوع من التفصيل من خلال عرض بعض التجارب التكتل مثل تجربة مجلس التعاون الخليجي وكذلك تجربة اتحاد المغرب العربي ومدى تحقيق هذه التجارب لأهدافها المرجوة والعراقيل التي وجهتها وصولا إلى تقييم التجارب والحلول المقترحة لتفعيل التكتل الاقتصادي العربي واستشراف المستقبل لإحياء و هذه التكتلات وجعلها أكثر فعالية في ظل تحديات العولمة.

المبحث الأول : محاولات التكتل الاقتصادي العربي

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا و ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة و ما نتج عنها من بروز كيانات و مصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة و الهامشية و تعطي الأولية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي كتجربة للتكتل الاقتصادي

اولا:إنشاء المجلس التعاون الخليجي

تقدمت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي خطوة كبيرة أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عمان في شهر نوفمبر 1980 حيث اجتمع زعماء دول الخليج على هامش القمة العربية وتداولوا فكرة إنشاء مجلس للتعاون الخليجي فيما بينهم. وقد حدثهم إلى طرح فكرة التحديات السياسية و العسكرية التي بدأت تلوح ،والتدخل السوفياتي في أفغانستان وسقوط الشاه وقيام نظام الخميني ثم اندلاع الحرب الراقية الإيرانية.

ولذلك طرحت الفكرة مرة أخرى بقوة على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد بالطائف في المملكة العربية السعودية في الأسبوع الأخير من شهر جانفي 1981. و كانت فكرة إنشاء منظمة خليجية قد بدأت عقب حرب السادس من أكتوبر 1973 بين العرب و إسرائيل حيث ارتفعت أسعار البترول إلى نحو أربعة أضعاف أسعاره قبل الحرب. و نتج عن هذا الارتفاع زيادات هائلة في الموارد المالية لدول الخليج العربية التي تميز بكيانات صغيرة لا تستطيع أن تستوعب كل هذه الأموال الهائلة [1].

و لقد وضعت هذه التغيرات التي اجتاحت سوق البترول العالمية، دول الخليج في قلب الأطماع الإقليمية و الدولية، و لاسيـــــما أن البترول بدأ يمثل المورد الأساسي للآلة الصناعية في الغربية العظمى و في مواجهة هذه الأطماع طرح الخليجيون فيما بينهم فكرة إنشاء تكتل خليجي يقوم بمهمة الدفاع عن جميع الدول الخليجية، و مهمة استثمار عائدات البترول فيما يعود على دول الخليج و شعوبها بالتقدم و النماء[2].

و قد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة تحقيق هذا الهدف فتم إنشاء مجلس التعاون في شهر ماي عام 1981 في التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية

---

[1] –أمين ساعاتي ،مجلس التعاون الخليجي ومستقبله،دار الفكر العربي ،مدينة نصر ، القاهرة ،1997 ،ص 27.

[2] – أحمد يوسف أحمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي ،وأفاق المستقبل ،دار فارس للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2001 ، الطبعة الأولى، ص 144.

و الفنية، مما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من المقومات الأساسية للوحدة الخليجية و هي سمات تجمع البلدان الخليجية دون غيرها من البلدان الأخرى في المنظمة تتمثل في العقيدة المشتركة و تشابه الأنظمة و وحدة التراث و تماثل تكوينات السياسية و الاجتماعية و السكانية و تقاربها الثقافي و الحضاري [1].

يتميز النشاط الاقتصادي في دول الخليج بالتماثل التشابه، فقد كانت التجارة اللؤلؤ قديما هي السمة البارزة في الاقتصاديات الخليجية ثم أصبح البترول هو القاسم المشترك الأكبر في اقتصاديات هذه الدول، و بما أن النمو الاقتصادي يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات في القطاع النفطي بسبب درجة الارتباط العالمية بين إجمالي الناتج و بين إيرادات تصدير النفط.

حيث يمكن أن تقاس الأهمية النسبية و القدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات النمو الاقتصادي و حجم الصادرات و الواردات و الميزان التجاري بميزان المدفوعات، و حجم الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا:أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

1- معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس:

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس خلال عام 2005 نموا بلغت نسبته 26,04% حيث بلغ حوالي 615,2 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع نحو 482,8 مليار دولار في عام 2004 و لقد احتل الاقتصاد الكويتي المرتبة الأولى حيث حقق معدل نمو بل بلغت 36% في نهاية عام 2005 مقارنة مع عام 2004 و في حين احتل الاقتصاد القطري المرتبة الثانية و بمعدل 33,8% و جاء الاقتصاد الإماراتي بالمرتبة الثالثة و بمعدل 25,6% فالاقتصاد العماني في المرتبة الرابعة و بمعدل نمو بلغ 24% في حين حقق الاقتصاد السعودي و الاقتصاد البحريني معدلات نمو بلغت 23,3% و 19,7% على التوالي خلال نفس العام، و جدير بالذكر أن عام 2005 شكل نقطة تحول في أسعار النفط على مستوى المنطقة فحسب، فقد ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه و سجلت أرقاما قياسية تجاوزت حاجز 60 دولار للبرميل وتعزى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه الزيادة إلى تراجع الاستثمار في هذا القطاع فضلا عن التغيرات البيوية على صعيد حركتي العرض و الطلب و المشاكل التي تعاني منها مصافي النفط هذا إلى جانب التوتر السياسي في منطقة الشرق الأوسط ، و ردا على هذا الارتفاع قامت منظمة أوبك بزيادة إنتاجها من النفط و لكن ذلك لم يساعد كثيرا في كبح جماح الأسعار التي حافظت على مستويات عالية مع نهاية العام 2005.

2- حجم صادرات و واردات دول الخليج:

[1] -امين ساعاتي ،مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ،مرجع سبق ذكره ،ص 38.

أ- الصادرات: من الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاع صادرات دول المجلس و بشكل متزايد و خاصة عام 2005 حيث عرفت قفزة كبيرة حيث ارتفعت من حوالي 287 مليار دولار عام 2005، أي نسبة 40% و تعود هذه الزيادة إلى الكبيرة إلى الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط العالمية، مما انعكس ايجابيا على الموازين التجارية لدول المجلس التي شهدت بدورها تحقيق فوائض كبيرة كما سنرى لاحقا.

و فيما يخص هيكل الصادرات الخليجية تستحوذ المواد الخام ممثلة في البترول على النصيب الأكبر ثم تأتي بعد ذلك الصناعات البتروكيماوية .

الجدول رقم (1): إجمالي الصادرات من السلع و الخدمات في دول التعاون خلال الفترة (2001-2006)، (مليون دولار).

السنـــــوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	87414	52163	67137	90998	117255	134995
البحـــريـــن	5657	5887	6721	7621	10131	11703
السعوديـــة	7973	72464	93244	125998	180572	209771
قـــطـــر	10871	10978	13382	18685	25762	26981
الكـــويـــت	16245	15363	12792	30089	46941	58633
عمـــــان	11071	11173	11670	13381	18692	21202
إجمالي دول المجلس	139231	168028	204946	286772	399335	463285

المصدر : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2007،بتاريخ 28 فيفري 2012 على الساعة 10.00،عن الموقع: **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2006**

الواردات: و نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) تزايد واردات دول المجلس و بشكل متواصل على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث بلغت في عام 2001 حوالي 83 مليار دولار،أي ما يقارب 50% من إجمالي الواردات العربية لنفس العام و التي بلغت 162,7 مليار دولار لتصل إلى حوالي 131,7 مليار دولار عام 2004 لترتفع لإلى حوالي 157 مليار دولار عام 2005 أي بنسبة 19,27% و يشير التركيب الهيكلي للواردات إلى استحواذ الواردات من الآلات و المعدات على النصيب الأكبر ثم الأغذية و المشروبات،مما يؤكد اعتماد دول المجلس على الخارج غي التمويل احتياجاتها الأساسية من الأغذية و المشروبات و غيره من المواد الأساسية و لقد أدى قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية إلى تسهيل انتقال السلع بين دول المجلس و انعكس ذلك على زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول[1].

الجدول رقم (2): إجمالي الواردات من السلع والخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2001-2006) (مليون دولار)

السنـــــوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	30076	32536	39454	53289	55103	68875
البحـــريـــن	4306	5012	5657	6484	7946	8944
السعوديـــة	31182	32290	36916	44745	59463	66241
قـــطـــر	3724	4015	4794	5951	9970	12500
الكـــويـــت	7873	9000	10985	12631	15801	15951
عمـــــان	5796	6005	6572	8616	8827	10834
إجمالي دول المجلس	82957	88858	104378	131716	157110	183345

المصدر : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2007، بتاريخ 28 فيفري 2012 على الساعة 10.00،عن الموقع: عن الموقع :

www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2006

ومن خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن حجم التجارة البينية قد زادت من 13245,7 مليون دولار كمتوسط للفترة 1999-2001 إلى 18835,9 مليون دولار كمتوسط للفترة 2002-2004 أي بنسبة زيادة قدرها 42,2% هذا بالإضافة إلى زيادة تجارة دول مجلس التعاون الخليجي (استيرادا وتصديرا) مع العالم الخارجي.

[1]- احمد يوسف أحمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 145،146.

الجدول(03):حجم التجارة البينية (الصادرات ، الواردات) في دول مجلس التعاون خلا ل الفترة (1999-2004) بمليون دولار .

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع التجارة	189317	261379	262311	254990	318305	382872
التجارة البينية	13513,1	13477,6	12746,3	15137,1	17137,1	23694,9
نسبة التجارة البينية إلى مجموع التجارة	7,1	5,2	4,9	5,9	5,6	6,2

المصدر : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2005، بتاريخ 28 فيفري 2012 على الساعة 10.00،عن الموقع: **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2005**

3-الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي:

في عام 2005 عرف الميزان التجاري لدول مجلس زيادة كبيرة في عوائد النفط كان لها الأثر الأبرز في الارتفاع الذي تم تحقيقه في الميزان التجاري على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. و الجدول رقم (4) يبين ذلك، لقد حققت الإمارات فائض في الميزان التجاري 42,7 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع فائض بمقدار 27,5 مليار دولار في نهاية عام 2004. وكذلك حققت البحرين فائض في الميزان التجاري مقداره 2,5 مليار دولار في ن مليار دولار نهاية عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 1,4 مليار دولار في نهاية عام 2004. أي بارتفاع بلغت نسبته 78,5% ويعزي إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 33% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 22,5%.

و استطاعت السعودية أن تحقق فائض في الميزان التجاري مقداره 126 مليار دولار في نهاية 2005 مقارنة مع فائض مقداره 85 مليار دولار سجل في نهاية عام 2004، أي بارتفاع بلغ نسبة 48,2% و يعزي ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 43% في حين ارتفعت الواردات إلى 33% وحققت سلطنة عمان فائضا في الميزان التجاري بلغت قيمته 10,7 مليار دولار سنة 2005 مقارنة مع فائض 5,5 مليار دولار في نهاية عام 2004 أي بارتفاع بلغ 48,6% و يرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بـــــ 39,7% في حين ارتفعت نسبة الواردات إلى 2%.

و حقق ميزان المدفوعات القطري فائض في الميزان التجاري بمقدار 16,7 مليار دولار سنة 2005 مقارنة مع فائض بمقدار 13,27 مليار دولار في نهاية 2004 ، أي بارتفاع بلغت 25,8% ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بـــــ 37,9% في حين ارتفع إجمالي الواردات إلى 67,5%.وكذلك حقق الميزان التجاري الكويتي فائض بمقدار 32,7 مليار دولار خلال عام 2005

مقارنة مع فائض بمقدار 18,4 مليار دولار في نهاية عام 2004، أي بارتفاع بلغ 77,7% ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات بـــ 56% في حين ارتفع إجمالي الواردات إلى 25%[1].

الجدول رقم (04): الميزان التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2001-2006) (مليون دولار):

السنـــــوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	15955	14630	21313	21567	42761	48877
البحـــريـــن	1610	1190	1402	1485	2525	3138
السعوديـــة	39366	42840	59376	84948	126019	149116
قـــطـــر	7485	7328	9024	13275	16698	15617
الكـــويـــت	9195	7248	11913	18426	32733	44284
عمـــــان	5764	5537	5584	5509	10363	11274
إجمالي دول المجلس	79375	78773	108612	151210	231399	372306

المصدر : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2007، بتاريخ 28 فيفري 2012 على الساعة 10.00،عن الموقع :

www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2007

4-الاستثمار الأجنبي المباشر دول المجلس:

تتقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى دول مجلس التعاون بصفة بالتذبذب في مستويات الأمر الذي يعكس توجها غير مستقر للاستثمارات الأجنبية نحو دول المجلس ة إن كان من الملاحظ أن هذه الاستثمارات قد عرض تحسنا ابتداء من عام 2000 فإن ذلك يعود في جانب منه إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بصفة عامة تحت تأثير تزايد الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط و انعكاس ذلك ايجابيا على دول المجلس و اتجاه هذه الدول إلى تنوع مصادر دخلها و خاصة في قطاع الخدمات مثل الاتصالات و النقل و المشاريع السياحية و العقارية الضخمة و مشاريع البنية التحتية.

و من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المجلس سنة 2004 بلغت 4221 مليون دولار مقابل 2545 مليون دولار عام 2003 أي بزيادة قدرها 65,85%

[1] - أحمد يوسف أحمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص 147 .

و شكلت هذه التدفقات ما نسبته 34,55% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية و التي بلغت عام 2004 حوالي 12217 مليون دولار. و يعود أسباب هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة و المعتبرة و التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الإمارات و السعودية عام 2004 بالمقارنة بعام 2003.

تتراوح درجة اعتماد بلدان المجلس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من تكوين الرأسمالي المحلي ما بين 0,9% في الإمارات 20% في البحرين و هي في متوسط في حدود 35% من حجم رأسمالها المحلي و على المستوى القطاعي اتجهت معظم الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط ة الغاز و الصناعات التي تعتمد عليه ففي المملكة السعودية مثلا تتركز حوالي 89,6% من المساهمات الأجنبية في الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية المرتبطة بإنتاج البتر وكيماوية و مشتقاتها و التي تعتمد على وفرة المواد الخام و الطاقة.

الجدول رقم (5): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات (1999-2004) بملايين الدولارات.

السنـــــوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإمارات	985	515	1184	1307	30	840
البحـــريـــن	454	364	81	217	517	865
السعوديـــــة	780 -	1884 -	20	453	778	1967
قـــــطـــــر	113	252	296	624	625	769
الكـــويـــت	72	16	147	7	67	20 -
عمـــــــان	39	16	83	26	528	18 -
إجمالي دول المجلس	883	721	1811	2634	2545	4221

المصدر : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2007، بتاريخ 28 فيفري 2012 على الساعة 10.00،عن الموقع: **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2005**

على الرغم من أن القطاع النفطي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن هذه الدول تمكنت من تحقيق تقدم ملموس في بعض القطاعات الأخرى كقطاعي الخدمات و الصناعة ، باعتبار ذلك أمرا ضروريا لتنويع مصادر الدخل ، و تقليل درجة الاعتماد على النفط إضافة إلى تنسيق سياساتها و علاقاتها التجارية اتجاه الدول الأخرى و التكتلات و التجمعات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ، لتقوية مواقفها التفاوضية و قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

إذا تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية و التي عمرها تجاوز 28 سنة تعتبر من أنجح و أنضج التجمعات الإقليمية في البلدان النامية و قد حقق نقطة نوعية هامة لمسيرتها التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل و التوحد التي معالمها متعددة منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي و تأسيس السوق الخليجية المشتركة و الاتجاه نحو إقامة اتحاد نقدي و إصدار عملة خليجية موحدة [1].

[1] سليمان الرياشي و آخرون ،التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ، الطبعة الاولى، 1998، ص ص 103،106 .

المطلب الثاني : اتحاد المغرب العربي الواقع و المرتجى.

أولا:نشأة اتحاد المغرب العربي

انبعث مشروع البناء المغاربي في أعقاب لقاء جربة الثاني و لقاء طرابلس و غداة المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية بالجزائر بعد أن جمده فتور العلاقات المغاربية و اكتنفه اليأس جيلا كاملا ، التقى رؤساء الدول المغاربية في جلسة خاصة بالجزائر قرروا فيها فتح الملف من جديد و استئناف المسعى و انشئوا لذلك جهاز ضربوا لانعقاده موعدا مضبوطا و رزنامة موقوتة.

ما يذكره التاريخ أن رؤساء الدول العربية المغاربية ضمت بينهم جلسة مشتركة و هي المحاولة الوحيدة عام 1956 بين المغرب و الرئيس التونسي وحدهما بعد اختطاف الطائرة التي تقل زعماء المقاومة الجزائرية.

فاجتماع الجزائر يوم الجمعة 10 جوان 1988 هو حينئذ بإدارة لا سابقة لها في عهد الاستقلال وهي جديرة من أجل ذلك بالاستبشار و داعين إلى تجديد الأمل.

هذه كل المساعي الطيبة و الخطوات الايجابية يترتب عنها أمران:

1– انقشاع الغيوم الملبدة و لو من حين لأخر ، حيث ظلت الدول المغاربية جميعا منشغلة بالخلافات المفتعلة ، و تعظم في أعينهم هموم الحاضر فتعرفهم عن أفاق المستقبل و تفسد عندهم ميزان الأولويات و تحجب مابين أيديهم من إمكانيات موضوعية واسعة للانتصار على مشاكلهم المتشابهة و انتهاج سبيلهم بين الدول.

2– و هو الإدراك المشترك لهذه الدول لما يرتهن المستقبل جبهتنا عن خطر الامعان في تهميش منزلتها الدولية و تعميق مكيلات التبعية المعرقلة لجهودها الإنمائية في جهة من العالم تتمكن فيها من حولها و بين جيرانها روابط التوحيد و أسباب الازدهار و القوة، و نضال فيها ممعنة في مسالك الانعزال و التوهين و متشبثة بالخصوصيات المتفرقة [1].

ثانيا– دوافع و مقومات اتحاد المغرب العربي

المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل ، متجانس الخصائص المناخية والطبيعية، متكافئ الموارد ومنابع الرزق ، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية ، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف ومجسد على خطوط الموصلات التجارية وعلى طرق الربط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب ومن الغرب الى الشرق فيكسب الجهة المغاربية موقعها،هذا عمق إفريقيا إلى جانب إمدادها العربي

[1] سليمان الرياشي ،وآخرون ،التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق ،مرجع سبق ذكره ،ص 121 .

الإسلامي ومجاوراتها لمشرق الغرب الأوروبي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي والنماذج الاجتماعية [1].

فالمجموعة البشرية المغاربية امة واحدة يبلغ عددها اليوم 100 مليون نسمة حيث سوف يقفز هذا العدد إلى 190 مليون نسمة سنة 2025 و تتوسع هذه المجموعة البشرية في رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة (6) ملايين من الكيلومترات المربعة ، و هذه الأرقام لها وزنها الاستراتيجي بين الأمم و أوراق ضاغطة يمكن أن يلعبها المغرب العربي إن فهم ثقلها و دورها في زعزعة الأمن الاقتصادي الأوروبي و حتى الأمريكي إن لم نقل العالمي بدون مبالغة، فالآن كل الدول تريد إيجاد أسواق لتفادي كساد سلعتها و لا توجد سوق متوسطة و ما يميزها من المعايير في المستوى الثقافي و المستوى المهني و الاقتصادي أحسن من مثيله في الدول المختلفة الأخرى هذا من جهة احتياجات الغرب لدول المغرب العربي، و لكن إذا نظرنا من جهة الأخرى الى احتياجات الدول المغرب العربي للغرب و احتياجاتها الخاصة كما و نوعا و مع تزايد السكان مما ينتج عن ذلك ممن ارتفاع كلفة إشباع هذه الحاجات و في مقدمتها الغذاء فحاجة هذه الدول له يمكن تغطيتها بدون اللجوء إلى الغرب و كما وضح في التقرير أن الطلب الإجمالي في سنة 2000 يقتضي تحقيق 80% من الكفاية الغذائية ونحن لم نتجاوز 50% حاليا و هذا ما يشكل تهديدا خطيرا جدا ، و هذا ما يقود هذه الدول إلى استصلاح ملايين الهكتارات الجديد ة لتوسيع الرقعة الزراعية التي أصبحت سلاح فتاك تفوق خطورة السلاح النووي بدليل أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت سولمر لي غاية السرية في واشنطن لمناقشة قضية الغذاء و دوره في القرن العشرين و دوره كسلاح استراتيجي. [2]

أضف إلى ذلك تكوين عشرات الآلاف من المعلمين و الأساتذة و هذا ما يعكس ضرورة رفع حصة التعلم من الانفاق العمومي في المغرب العربي حيث يبلغ الآن المتوسط**8%** إلى 12% من الناتج الداخلي الإجمالي أما الشغل فيواجه تحدي جد صعب حيث يرتفع حجم القوى العاملة ليصل إلى 50 مليون و يبلغ الطلب الإضافي نحو اثنان مليون سنويا مع العلم أن تكاليف توفير منصب شغل واحد تقتضي 3 آلاف دولار في القطاع الزراعي لتغطية الطلب الجديد [3].

---

[1]- إبراهيم سعد الدين وآخرون ،صورا لمستقبل الاقتصاد العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية ،1989 ،ص52.

[2] –سليمان الرياشي ، التكامل الاقتصادي العربي ، الواقع والأفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[3] – ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صورا لمستقبل الاقتصاد العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

لقد استقر اليقين لدى النخب المغاربية السياسية كانت أو جامعية فكرية و هذه الأخيرة الأكثر إسرارا على بلوغ هذه الأهداف في الأفق القريب و المتوسط أيسر كلفة و أضمن إدراكا و أخص أزمانا بإتباع سبيل التضامن المغاربي و الارتفاع فوق الخصوصيات القطرية و أن تجمع الإمكانيات و الموارد المتاحة في الأفق الجهوي العريض أضمن السبل لمجابهة التحديات الكبرى و هي تحديات متشابهة في مضمونها كالغذاء و الصحة والتعليم والسكن الشغل و المنافسة غير المتوازنة بينهما و بين الخارج أصبح متكتلا في شكل كتل سياسية و اقتصادية و عسكرية.

و التجربة المغاربية و رغم ما يميزها من غياب أهداف رسمية، بل اقتصرت التصريحات غير الرسمية لبعض القادة المغاربة بدون إعطاء آليات و الجدول الزمني لتنفيذها حيث يمكن استخلاصها كما يلي:

- تحقيق تعاون اقتصادي.
- تحقيق تنمية اقتصادية.
- وحدة اقتصادية.
- اندماج اقتصادي.
- سوق مشتركة.

1- مراحل تجربة الاتحاد المغاربي:

يمكن حصر مراحل التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي خلال مراحل من الزمن تقريبا من 1964 الى 1987 في ثلاث (3) صيغ للتعاون الاقتصادي شكلت مراحل هذا الأخير :

- صيغة التعاون القطاعي (1964 – 1967): أي التنسيق بين القطاعات و كانت البداية بين قطاع التجارة و الصناعة كمرحلة لتحقيق التكامل الاقتصادي.
- صيغة التعاون الكلي الشامل (1968 – 1975): وجاءت بعد الصيغة الأولى التي تعد التنسيق بين القطاعات جاءت هذه المرحلة ليتم التعاون بشكل كلي شامل في نطاق عملي للتعاون الجهوي و تم تشكيل لجنة استشارية لآفاق التعاون في نطاق حل إجمالي.
- صيغة إنشاء المشاريع داخل القطاعات: و تشمل كل القطاعات حيث تم الإعلان عن مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة سنة 1978 في الجزائر حيث دعا هذا المشروع إلى دراسة مطولة استمرت من 1976 إلى 1981 لتقدير الطلب الإجمالي المغاربي اعتمادا على الجداول الإحصائية الوطنية بالقياس إلى كل صنف من أصناف السلع المرسمة بما يعرف باسم جدول بروكسل، و نتج عن هذه الدراسة اكتشاف 20 نوع من السلع الكبرى التي تستوردها الأقطار العربية المغاربية مشتركة تركزت

بصورة خاصة على المبادلات التجارية و على الصناعة و شملت بعناية مخصصة ميادين التمويل و التأمين و القوى العاملة و الحسابات الوطنية و الإحصاءات بالإضافة إلى الضعف و الإهمال الشبه كامل للقطاع الزراعي الذي انخفض في تربية المواشي و الحلفاء أما في مجال التنمية فلقد اكتفى المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي في إحدى الدورات إلى الدعوة للتنسيق بين المخططات الوطنية و لكن شيئا من ذلك لم يحصل[1].

هذا فيما يخص جانب المضمون للتعاون، أما من جانب طريقة المنتجات لإنشاء هذا التعاون فلقد ترددت الحكومات في الاختيار بين ثلاث طرق وهي:

أ- طريقة دنيا مرحلية النسق: تقوم هذه الطريقة على أهداف سنوية تجري بشأنها مفاوضات قطاعيه تعمل في ميدان التجارة المغاربية، مثلا: ضبط مجالات التحرير التفاضلي وجداول المنتجات المرشحة للاستفادة من هذا التحرير.

ب-طريقة كلية جامعة: تقوم على اقتحام التعاون الاقتصادي في عامة ميادينه بإبرام اتفاقية مغاربية للتعاون تحدث الوحدة من الاقتصاديات الوطنية وتحدد معالم السياسات الاقتصادية والجبائية والمالية والزراعية الواجبة في هذه الوحدة وتضبط رزنامة مؤقتة لرفع الحواجز الجمركية على الصعيد المغاربي ولتوحيد النظام الجمركي من الخارج، كما تقتضي هذه الطريقة إنشاء جهاز مغاربي للتعاون يملك حق اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ.

ت-الطريقة الوسطية: جاءت هذه الطريقة على خط الاعتدال تتبع التنقيص الخطي من الاداءات الجمركية الوسطى ومن التقسيط في باب التحرير المحلي للتجارة بين الأقطار المغاربية. وتقتضي بإقامة جداول سنوية لأنواع الصناعات التي لا يحق لأي بلد أن يقيمها بأرضه دون موافقة الآخرين، فإذا حصلت هذه الموافقة تمنح هذه الصناعة الطابع المغاربي الذي يخوله حرية الترويج وأوصت الطريقة الوسطى أيضا بإنشاء بنك الاندماج الاقتصادي يقوم بتمويل من جانب جهاز يضيف إلي ذلك تنسيق السياسات التجارية تجاه الخارج خصوصا مع المجموعة الأوروبية للسوق المشتركة.

و قد وافقت اللجنة الاستشارية المجتمعة بالدار البيضاء عام 1967 على اختيار الطريقة الوسطى ولكن بعد حذر، ولكن الاتفاق لم يكتب له البقاء مدة طويلة، حيث توقفت المسيرة بين الطرق في المرحلة القطاعية بين الطرق الأخرى ثم توقفت التجربة بسبب الخلافات السياسية وانقطاع العلاقات المغاربية بعد قيام حرب الصحراء الغربية [2].

---

[1]-سليمان الرياشي ،التكامل الاقتصادي العربي ، الواقع والأفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ،السوق العربية المشتركة ،الواقع والأفاق في الألفية الثالثة،مرجع سبق ذكره ،ص 139.

ومما سبق لابد من الإقرار بأن لجنة الاتحاد المغاربي فاشلة حتى ولو لم يشمل هذا التعاون عدة مجالات واقتصر على المجال الاقتصادي في قطاعين هما الصناعي و التجاري فرغم هذا لا يمكن القول أنه أنجز الكثير وإنما الانجازات كانت طفيفة جدا بالغة الاحتشام زهيدة الشأن مقارنة بالأهداف الطموحة المرسومة لنشاط أجهزة التعاون و هي أفكار تستحق الاعتبار إذا قيست بما كان يختلج في الأنفس لدى الجماهير العريضة يضف إلى ذلك ما سبب هذا الفشل من إحباط عميق في النفوس والانكسار بالنظر إلى إمكانياتها المتاحة سواء في الموارد الطبيعية و المواقع الإستراتيجية والحافز الحضاري العريق[1].

[1] - اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص ،205،207.

المطلب الثالث: مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

جاء إعلان منطقة التجارية الحرة العربية الكبرى بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1997/02/19، و أعلن عن قيامها خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/01/01، وكلفت اللجان و المنظمات العربية المتخصصة، والمؤسسات المالية العربية المشتركة و الاتحادات العربية بوضع البرامج التنفيذية الزمنية ومتابعة تنفيذها، وإعداد الدراسات اللازمة الهادفة إلى إقامة هذه المنطقة، ومن الجدير بالذكر، أن الاتفاقية أقرت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، رقم 848 .د. 30 بتاريخ 1997/02/27، وقد اعتبرتها حكومات الدول الاعضاء في الجامعة العربية، و كما جاء في مقدمة هذه الاتفاقية كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية، وكوسيلة أساسية لتعزيز التنمية الشاملة في إطار اقتصادي عربي متطور ومترابط ومتوازن.

وقد ارفق إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لإقامة المنطقة الحرة هذه، ومما جاء في قواعد وأسس هذا البرنامج ما يلي:

- الزام الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/01/01 حيث يتم تحرير السلع المتبادلة وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال السنوات العشر.

-معاملة السلع العربية كمعاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية و الأمنية و الرسوم و الضرائب المحلية.

وترك البرنامج التنفيذي السجال أمام الدول العربية للاستعانة بالأحكام والقواعد الدولية في معالجة حالات الدعم و الإغراق و الوقاية للسلع الوطنية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أجاز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينهما على تبادل الاعفاءات بما سبق الجدول الزمني للبرنامج الذي يبلغ حده الأقصى عام 2007، حيث تزول الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل نهائيا.

وهكذا فإن إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء تفعيلا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري المعلنة عام 1982، أي بعد حوالي ثمانية عشرة (18) عاما على هذه الاتفاقية. ويبدوا أن هذا التفعيل لم يأتي استجابة لمصلحة تحقيق من خلال ركائز تكامل الاقتصاديات العربية، بل ردة فعل على قيام التكتلات اقتصادية، اقليمية وجغرافية في مختلف مناطق العالم، خاصة وأن قيام منطقة التجارة العالمية منذ 1995 أدى إلى انبثاق نظام تجاري متعدد تحكمه آليات واضحة المعالم، مع ما رافق ذلك كله

من تحديات اقتصادية و تجارة وصناعية وخدمية لا يمكن إهمالها أو التغاضي عنها تحت أي ظرف وبأي مبررات أو أعذار[1].

- إمكانيات ووسائل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يثير الانتباه في الدول العربية ، وفي الدول التي لم تحقق بعد مجتمعا صناعيا أن إمكانيات هذه الدول يغلب عليها الطابع المحلي إلا أن وسائلها تتميز بطابعها الإقليمي أو الدولي المورد إليها بالنقل أو الانتقال أو الاستيراد أو المحاكاة، وهذا يشكل في حد ذاته خللا خطيرا ما لم تسع مثل هذه الدول إلى توطين الوسائل والمشاركة في نقلها إلى الآخرين و التعامل معهم بنية حسنة في هذا المجال، لأن الركون الى الوسائل الخارجية ، فيه تقييد ضار لتفعيل الامكانات ولتعظيم فوائدها و منافعها ، سيما وأن الانفتاح العالمي الحاضر ، والسعي إلى العولمة ، يتطلبان من كل أمة قومية أو مجتمع اقتصادي أو كليهما، أن يكون له دور ، و أن يلعب هذا الدور بمهارة تخدم مصالحه و لا يتركها للغير كي يقرر آفاقها أو المدى الذي يحدده لها الوصول إليه.

ولقد أصبح الحديث عن الامكانات الاقتصادية العربية حديثا شديد التكرار وزخرت أدبيات الاقتصاد العربي وثقافته بالدراسات و التحليلات التي تؤكد أن تكامل الموارد العربية ، وتكامل امكانات اقتصاديات الدول العربية يؤلفان نموذجا اقتصاديا رائع التناسق و محكم الروابط قاعدته صلبة وهياكله شديدة الشفافية وبناياته تخدم القضية التنموية كما يفيد المسألة الحضارية العربية فائدة جمة ومؤكدة، ويؤدي إلى قيام قوة اقتصادية فاعلة ومتجاوبة مع حاجات العصر ، تتعامل بكفاءته مع القوة الاقتصادية العالمية. هذه هي صورة الدراسات وتحليلاتها التي شكلت الثقافة التنموية العربية ، وزخرت بها أدبياتها وهي الصورة التي لم تكتمل أطرافها بعد، نظرا لانكفاء هذه الاقتصاديات على القطرية، ولرسم السياسات الاقتصادية والإنمائية في كل دولة عربية بمعزل عن المنظور التكاملي الفعلي باستثناء بعض الصياغات العاطفية في هذا التوجه أو ذاك.

إن الإمكانيات التي تشكل الموارد الرئيسية و الأساسية لأي عمل تنموي ، ولأي عملية فعالية مجتمعة حية و حيوية تتمثل في العناصر التالية:

- الموارد الطبيعية و العضوية، و الغير عضوية المتنوعة.
- الموارد البشرية المؤهلة و الكفـءة.
- الموارد العلمية و التقنية.
- الموارد المعرفية و الفبراتية.

وكل هذه الموارد متوفرة في الدول العربية، وسنوضح ذلك بإنجاز شديد:

[1] - اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مرجع سبق ذكره ،ص 93 .

يتميز وجود الموارد الأساسية والرئيسية في دولنا العربية بخاصية التكاملية المتناسقة تناسقا شاملا،وتتيح مثل هذه الخاصية المتميزة في الموارد العربية بتكاملاتها للاقتصاد العربي مجالا رحبا لمواجهة التحديات الاقتصادية بكتلها المختلفة وقواها الجغرافية، كما تعطي لهذه الاقتصاديات حصانة التنافسية العادلة مع مخرجات الاقتصاديات الأخرى وتدفعها بقوة فائقة على تنويع منتجاتها وعلى التحكم في العلاقات بين العرض والطلب في سوقها والأسواق الخارجية وتصونها من المضربات الضارة وتوفر لها مستوى مرموق من الحماية من التقلبات السوقية والاتجاهات الاحتكارية وهذا كله يوفر لها قوة تأثير لا يمكن نكرانها أو تجاوزها في الاقتصاد العالمي في سياساته وبرامجه [1].

غير أن التكاملية في الاقتصاديات العربية ليست صفة تجميلية لهذه الاقتصاديات ولا هي خطوه تجميعية للاقتصاديات متفرقة ، لأنها بالفعل تشكل ميزة نسبية لهذا التكامل في مختلف القطاعات الإنتاجية والاقتصادية السائدة في مجتمعاتنا "فعلى صعيد الإنتاج الصناعي" فإن الصناعات المعدنية والهندسية بحاجة ماسة الي توافر المعادن كالذهب ،الفضة، الحديد، الزنك، المغنزيوم ، والنحاس والرصاص وهذه كلها متوافرة في هذا القطر العربي او ذاك بكميات تجارية واسعة تنافسية وبنوعيات ملائمة. أما الصناعات البتر وكيماوية والبلاستيكية فتوفر مدخلاتها الثروة البترولية العربية الهائلة. كما يمكن لها إن توفر الصناعات الغذائية المعتمدة على المحاصيل الزراعية والثروات الحيوانية بما فيها صناعات الحليب ومشتقاته العديدة ، إضافة إلي الثروة السمكية الضخمة، فضلا عن صناعات النسيج الألبسة ولوازمها، وصناعة الجلود والنسيج والصناعات الدوائية والكيمائية الأخرى.

وهذا يعطي للصناعات الإستخراجية والتحويلية قيمة مضافة عالية وميزة نسبية تنافسية مرموقة ومؤثرة. "وعلى الصعيد المالي" تتوافر ثروات مالية وعوائد تصدير ثروات طبيعية وفيرة وغزيرة في وسعها ان ترفد اي فعاليات بنائية وإنشاءات هيكلية،وتوفر المستلزمات بكفاءة وسرعة لصالح حركة التنمية العربية الشاملة.

وقد اثبتت البنوك التجارية والتنموية وبنوك الاستيراد والتصدير والإسكان وبنوك ضمان الصادرات والمؤسسات المالية الضامنة للاستثمارات والقروض والتمويل دورها المهني الاحترافي وساهمت منفصلة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا. ويمكن لهذه المؤسسات والبنوك أن تبادر إلي ترسيخ دورها على الصعيد العربي عندما يتمكن الاقتصاد العربي من تكامليته لتكوين مؤسسات مشتركة عملاقة أو ضخمة تتواءم مع اتساع النشاط الاقتصادي وتعينه على الانتقال من مراحله المحلية إلي المراحل العالمية. والتعامل بنية مع الاقتصاديات في تسابقها لكسب الفرص المتاحة والمتطورة والمستقبلية في الاقتصاد العالمي وفي الأسواق المختلفة.

---

[1] سليمان الرياشي ،التكامل الاقتصادي العربي ،الواقع والأفاق ،مرجع سبق ذكره ،ص 135.

"أما على صعيد الموارد البشرية": فإن الوطن العربي يزخر بالكفاءات العلمية وأصحاب المهارات الفنية، و بالضالعين في أسس المعرفة الإنتاجية كما يزخر هذا الوطن الكبير بالعمالة المدربة وبالمؤهلين المدربين القادرين على إدارة المؤسسات الإنتاجية و الخدمية وإنجاحها و تطويرا دائما وتحسين مخرجاتها. لكن بقاء جهود هذه القدرات البشرية الخلاقة والبداعة مبعثرة، وعاملة في اقتصاديات منفصلة تحت ظروف متضاربة أدى إلى بروز ظاهرة هجرة العقول العربية إلى دول وفرت لها فرص العمل الإبداعي، فكان إبداعها ملفتا للنظر وحاز العديد منها جوائز عالمية و سجلت براءة اختراع عديدة، وطورت وسائل إنتاج و أدوات عمل حديثة علمية على مستوى رفيع [1].

ومن الملاحظات غير السارة أنه على الرغم من وجود المئات من الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية في الدول العربية،إلا أنه ما ترجمته هذه المؤسسات من أفكار و نتائج أبحاث أو من دراسات قابلة للتحويل إلى منتجات أو مخرجات عملية يمكن تطبيقها، كان ضئيلا جدا ومازال. فدور الجامعات والمؤسسات البحث و التطوير و معاهدها في الدول العربية مازال محدودا و لم تقم تلك الجهات بأي مبادرة ايجابية ملموسة أو مترجمة إلى فعل مجد أو إلى فكر مؤثر في مجال الوسائل و الطرق الإنمائية والإجراءات الإدارية وأساليب العمل الناجحة المنسجمة مع غايتها وأهدافها. وذلك لأسباب عديدة يقع في مقدمتها صغر حجم السوق، وندرة الموارد المالية المتاحة والمتوفرة لأعمال البحث والتطوير وسهولة الحصول على نتائج البحوث من الدول التي تأصلت مناهج البحث والمبادرات الانتاجية فيها، وفقدان الحوافز التي تقدم للباحثين العرب وضعف استجابة السوق العربية لنتائج بحوثهم والاستفادة منها أو استثمارها [2] .

[1]-عبد الحميد عبد المطلب ،السوق العربية المشتركة ،الواقع والافاق في الالفية الثالثة،ص 142.

[2]- سليمان الرياشي ،التكامل الاقتصادي العربي ،الواقع والأفاق ،مرجع سبق ذكره ،ص 139.

المبحث الثاني: العراقيل التي واجهت محاولات التكتل الاقتصادي العربي

كثرت المشكلات المانعة لقيام التكتل الاقتصادي العربي و تشعبت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية وعربية ومحلية وبين أسباب سياسية وإيديولوجية وثقافية وإعلامية تنظيمية وإدارية ومؤسسية وحتى النفسية.

هناك أيضا العديد من المشاكل والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل تضمن صيانة مصالح المجموعة في مواجهة العالم الخارجي.

المطلب الأول : العوامل الاقتصادية

إن الدول العربية شأنها بعض شأن دول العالم الثالث تعترض طريقها نحو التكامل عقبات و صعوبات تعرقل مسيرتها وتحدد اندماجها نحو هذا الهدف. وتتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي ، ومن حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي حيث يؤدي هذا إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول، كما تختلف الدول العربية من حيث الأنظمة و التشريعات التجارية والتنفيذية والجمركية، هذه أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية ، وتخلف صعوبات في تنفيذ القرارات المشتركة، وأيضا اختلاف النظم السياسية من حيث كونها تنتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع العام واختلاف الأساس النقدي بين الدول العربية، بعضها البعض يمثل عقبة أساسية ومهمة [1].

كما يعاني الاقتصاد العربي من ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية فيها،وغياب التواصل الشمولي القومي ، وغياب التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول العربية، ويضاف إلي ذلك أيضا عدم توافر بنية أساسية صالحة لإنشاء حالة تكاملية بين الدول العربية، كما أن الفن الإنتاجي مغلق والدول العربية لا تساير التقدم التكنولوجي في العالم. وكل هذه الأفاق تصيب اقتصاديات الوطن العربي وتعرقل أية محاولة لتكتل العربي .

وهناك سبب آخر أكثر أهمية إلا وهو تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية،وتلك إحدى المشكلات الأساسية في الدول النامية بوجه عام، أما حالة الدول العربية فإن بعضها يلجأ مثلا إلى المقاطعة الاقتصادية كسبيل لانجاز اهداف سياسية.

وهناك أيضا مشكلة التركيز العربي على بناء الأمن الاقتصادي مما تسبب مباشرة في إعاقة التجارة البينية بمعنى تركيز كل دولة على مصالحها الفردية الضيقة عن مصالح المجموعة

---

[1]- اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مرجع سبق ذكره ،ص 97 .

الأمر الذي جعل التجارة العربية الدولية لا تتجاوز 15% من إجمالي حجم التجارة العالمية بينما لا تتجاوز تجارتها البينية 10% على أفضل تقدير.

كما أن التبعية الاقتصادية و المالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة تشكل مجموعة أخرى من العوامل التي تعوق التكتل الاقتصادي العربي، وظهرت التبعية الاقتصادية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع بمختلف أنواعها من إنتاجية واستهلاكية، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ولا شك أن ذلك في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول العربية. أما التبعية المالية وفيها ارتبط النظام النقدي و المالي العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي، وهو النظام الذي كانت تمثله الدول المسيطرة على الدول النامية بصورة عامة، ومنها الدول العربية، وظلت هذه الدول مرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة الإسترليني أو بمنطقة الفرنك أو بمنطقة الدولار، وذلك طبقا لنظام السيطرة السياسية السابقة، والغريب في الأمر أن هذه الروابط غير المباشرة قد تعززت مع تزايد الإمكانيات النقدية للبلدان النفطية، والواقع أن التبعية المالية للبلدان العربية إزاء البلدان الرأسمالية المتقدمة قوية ويستوي في ذلك النفطية منها وغير النفطية ليس ثمة شك أن تنامي التوجه نحو العالمية، والتكتل الاقتصادي الإقليمي في مختلف بقاع الأرض يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية لا يمكن لأي دولة التعامل معها بصورة منفردة بغض النظر عن مستوى ثرائها و تقدمها الاقتصادي، حيث يجلب هذا التوجه الجديد منافسة ضارية تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة والاتصالات ورغم ذلك لا تزال الدول العربية تعتمد في تجارتها بشكل رئيسي على أسواق الدول المتقدمة بدلا من تعزيز التجارة العربية البينية التي تتيح فرص العمل المتاحة. هذا و على الصعيد المؤشرات الاقتصادية نجد الدول العربية تعاني من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالي 23 مليار دولار سنويا أخذت في الزيادة، ومتوسط معدل النمو الاقتصادي العربي حوالي 02% فقط، وهو معدل متواضع سواء مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول النامية الأخرى ذات الاقتصاديات الديناميكية أو بالنسبة للمعدل المطلوب لتحقيق الارتقاء الاقتصادي المنشود في المجتمع العربي ولا يزيد معدل الاستثمار عن 01% في المتوسط بينما تبلغ المديونية الخارجية العربية 180 مليار دولار وخدمة الدين العام 12 مليار دولار في الوقت الذي بلغت فيه الاحتياطات النقدية العربية في البنوك الدولية حوالي 800 مليار دولار. ومن ناحية أخرى فإن الأسلوب الذي اتبعته الدول العربية في محاولاتها التكاملية في الماضي يحمل بين طياته جانبا من أسباب الفشل، حيث قامت بعض هذه المحاولات على اقتباس تجارب تكاملية أخرى وخاصة التجربة الأوربية على أساس مدخل تحرير

التجارة دون الاهتمام بالمشروعات المشتركة والتنمية المشتركة بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية و أنماط ومستويات التنمية في البلدان العربية الساعية للتكامل [1].

[1] - أحمد يوسف أحمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 181 ،182 .

المطلب الثاني: العوامل السياسية

ظل العالم العربي لعقود طويلة يواجه صراعات سياسية عديدة لا يزال بعضها دون حل حتى الآن، وأضف إلى ذلك فشل الجامعة العربية في التوصل لحلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات، ولعل أحد أسباب الفشل هو التباين في أساليب الصناعة القرار السياسي في الدول العربية المختلفة مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بطبيعة الحال، حيث كان من الصعب على الدول العربية الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمهم الحكومية وسياستهم الوطنية المتباينة، بينها تطبق كل دولة سياسية خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية،التي تخصها وحدها، وفي هذا السياق بعد تشكيل سوق عربية مشتركة بمثابة الخطوة الأولى نحو التوصل إلى الأرضية مشتركة ومحايدة تلقى قبول مختلف الأطراف، وتتجوز الخلافات والاختلافات سواء السياسية أو التنمية، وكم طرحت فكرة السوق العربية من قبل ولكنها للأسف لم تر النور في الاجتماعات العديدة التي عقدتها الجامعة لهذا الغرض.

ولعل أحد أهم العوامل التي أفشلت مثل هذه الجهود من قبل هو سواء استخدم النفوذ السياسية للدول العربية في علاقاتها ببعضها البعض ، حيث كانت بعض الدول العربية تميل إلى استخدام نفوذها السياسي على الدول التي تحتاج إلى مساعدة مالية أو مساندة سياسية ، بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع سواء الاقتصادي أو السياسي.

ومن ناحية أخرى لم تتوافر الإدارة السياسية اللازمة لمنع القرارات المشتركة والذي يجري عادة المستوى الحكومي بعيدا عن الرأي العام والمنظمات الحكومية المتخصصة ، ومراكز البحوث و القوى الاجتماعية المعنية ، وهو بهذا يفقد اهتمام المواطنين وإسهامهم وتأييدهم. وتنطلق هذه المشكلة بدورها من طبيعة الأنظمة القطرية التي تعاني من تناقضات عديدة لعل فعلا أبرزها تلك المحددة في مسألتين مترابطتين هما:

أ- شخصية السلطة القائمة على اندماج أنظمة الحكم بالزعامات الفردية سواء كانت قبلية أو طائفية أو طبقية أو فئوية.

ب-حالة الانفصام بين الأنظمة الحاكمة وبين الأغلبية الجماهيرية:

ت- لقد أدت هذه الحالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية وإلى تعميق السلبية و حالة الإحباط لدى المواطنين بدلا من المساهمة الإيجابية في دعم الأهداف المطروحة بحيث انعكس في استمرار انعزالية الأنظمة القطرية المتنافرة وخلقت صعوبات فعلية في الطريق إلى قرارات مشتركة.

وانعكس ضعف الإدارة السياسية بشكل كبير و مباشر على العلاقات الاقتصادية بطبيعة الحال كما لأنه من ضمن المعوقات عدم فعالية المواثيق إلى المستوي الإقليمي مما يمكن من التوقيع عليها لمجرد تفادي الحرج السياسي دون بنية للتنفيذ [1].

ويضاف إلى ذلك اختلاف النظم السياسية و التباين الإيديولوجي وهو ما تردد خلال الستينيات في فترة أخذت بعض الدول العربية للتوجه الاشتراكي، واقتران ما يسمى بالحرية الاقتصادية بنظم وضعت بالمرجعية، ودفع ذاك إلى سيادة النزاعات القطرية و الإقليمية، خاصة مع اختلاف قواعد الموارد وتبع ذلك تراجع مفهوم الأمن القومي إلى الأمن القطري أو الإقليمي و السعي إلى إخلال المظلة الخارجية محل المظلة العربية؟

كما أن الخلافات السياسية تنعكس على العلاقات الاقتصادية، ولم يقتصر هذا على حالات تباين النظم أو القضايا الجوهرية، وهو ما أدى إلى تضمين الميثاق القومي مبدأ تحديد العمل الاقتصادي، كما يتم استخدام الاقتصاد أداة للضغط السياسي بدعوى أن البديل هو العمل العسكري، ولذلك فإن جوهر المشكلة هو في غياب آليات ترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل المشترك، وهو ما يدعو للسعي لإنشاء آليات فض النزاع أو محاكم عدل إقليمية، كما أن غياب المشاركة الشعبية الحقيقية من أهم العوائق التي تعوق التكتل الاقتصادي العربي، بالإضافة إلى الضغوط من جانب الدول الكبرى واتساع نفوذ عابرات القوميات خاصة مع ازدياد أهمية النفط العربي. ونظرا للظروف التي مرت بها المنطقة العربية خلال هذه الحقبة خاصة في الخمسينيات والستينيات اتسعت غالبية نظم الحكم بالرؤية الفردية للزعيم المطلق، وربما الأهواء الشخصية في أحيان كثيرة، ولقد كان للعلاقات الشخصية بين الزعماء العرب أكبر الأثر في صياغة حدود، وأبعاد و طبيعة العلاقات فيما بين الدول [2].

[1] اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،مرجع سبق ذكره ص ص 93، 94.

[2] أحمد يوسف أحمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل ،مرجع سبق ذكره ،ص 146 .

المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية والتنظيمية

يمثل المناخ السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها، أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، وهي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة و المقارنة والتفضيل و الحرص على ثبوت دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة، ولقد أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مثل هذه الفرقة، وكرستها حرب الخليج الثانية بصورة أكبر، مما أثر سلبا ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي، والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية، حيث أصبح هناك شك مفهوم القومية الغربية وأصبح مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية حيث تجمد الوعي الغربي العام.

ويضاف إلى هذا المناخ الاختلافات الكبيرة و التباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، حيث إن هذا التعاون في الدخول بين الأقطار العربية، هو من أقوى عقبات التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي، يضم الوطن العربي بين أقطاره بلاد غنية وأخرى فقيرة، فبينما كانت الصومال ومازالت تعاني من المجاعة كانت دول الخليج البترولية تتمتع فاقتصاديات قوية، حيث سجل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في السعودية مثلا:في عام 1994 حوالي 7510 دولار أمريكي للفرد.

من ناحية أخرى فإن تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدت إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء و الفقراء، وبالتالي خلف مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة، ولعل أحد أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية المسئولة، ليس فقط عن فشل جهود التكامل العربي، بل أيضا عن تواضع جهود التنمية العربية بوجه عام، هو تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية، التي تصل في المتوسط العام إلى حوالي 50% من إجمالي السكان فضلا عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله. ويضاف إلى هذه الأمية التعليمية، أمية أخرى أكثر خطورة ألا وهي الأمية التكاملية وهي آفة يصاب بها المسئولين عن إصدار القرارات القطرية.

وقد أدت هذه الأمية بنوعيها إلى تفاقم المشكلات الناجمة عن الجهل وغياب الوعي السليم، ومن بينها مشكلات الطرق والإرهاب من جانب، أو التقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات العربية من جانب آخر، الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع ة اهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية. ويضاف إلى هذه العوامل تفاوت التكوينات الاجتماعية والتناقضات الطبيعية

ومحدودية الطبقية الوسطى، كما أن هناك فئات اجتماعية تشعر بتعارض الترتيبات التكاملية مع مصالحها.

ومعلوم أن هذا من الأمور المألوفة نتيجة التغيرات التي يحدثها التكامل. ومن هذه الفئات طبقة رجال الأعمال المرتبطين بشكل قوي مع المراكز المالية و التجارية و الصناعية في السوق العالمية المتقدمة، و الأثر السياسي الذي تباشره هذه الطبقة على ما يتخذ من قرارات سياسية بواسطة اذا لفئات الحاكمة، بل وتشابك المصالح الاقتصادية ووحدتها بينها.

ومن ناحية الثقافة لم تتطور الثقافة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن على نحو يجعلها أساسا لمقاومة القطرية و التجزئة ، ولتحقيق التكامل العربي السياسي و الاقتصادي بل التطور الثقافي العربي في الاتجاه المعاكس.

فقد نمت وقويت عملية تغريب الثقافة العربية، حيث تأثرت بقوة الثقافة الغربية على حساب الثقافة العربية المفترض ان يكونوا متأثرين بها، فأدى هذا إلى تخلف الفكر القومي، وابتداع المثقفين تبريرات لمواقف القطرية للسلطات السياسية.

ويضاف إلى هذه العوامل ارتباط عمل يبغي التكامل العربي بالأجهزة الرسمية و غياب حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية، وقد تشكل منتدى الفكر في عمان و المؤتمر القومي العربي. ولكن عملها محصور في النطاق الفكري ولم يمر دون احتدام الاختلاف بين المثقفين أنفسهم [1].

وفيما يخص العوامل التنظيمية فافتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة وعدم توفر البيانات و الإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية، وترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى حتى لو تعارضت مع مصالح اتفاقيات الدول العربية الأخرى أو ميثاق الجامعة العربية، وازدواجية المهام التي تقوم بها الأجهزة و المنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

ونظرا لكل هذه العوامل مجتمعة لم تسفر المحاولات المتلاحقة في إطار جامعة الدول العربية عن أية نتائج ملموسة على صعيد التكتلات العربية ويرجع ذلك إلى عدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تطوير التجارة فيما بينها فاقتصر الأمر على التوصل لمراسيم ووثائق قانونية صما، تستهدف التكامل الاقتصادي العربي. بينما تم إفراغ هذه المراسيم الوثائق من أي مضمون فعلي ألا

[1] – اكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 106، 107.

أن الأمل مازال معقودا أن يتم الالتزام بهذه الاتفاقيات وخصوصا الاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة حرة عربية البالغ عدد أعضاءها 18 عضو حتى الآن[1].

[1] – سليمان الرياشي ،التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق ،مرجع سبق ذكره ص 85.

المبحث الثالث : تقييم لأهم محولات التكتل الاقتصادي العربي

تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة مؤداها أن محاولات التكتل الاقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب، لكن على الرغم من التباين الكبير بين الآمال والطموحات من جهة والواقع العربي المعاصر من جهة أخرى، إلا أنه يجب عدم إغفال إنجازات التكتل الاقتصادي العربي وبالرغم من محدوديتها إلا أنها مهمة ولها انعكاسات ايجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية، ولتحديد الواقع الموضوعي للتكتل الاقتصادي العربي لابد من النظر إلى كل مظاهر النجاح والإخفاق.

المطلب الأول: مظاهر النجاح والفشل لمحاولات التكتل الاقتصادي العربي

أولا: مظاهر النجاح : تبرز مظاهر النجاح للتكتلات الاقتصادية العربية في المجالين التاليين:

- إنشاء مشروعات عربية مشتركة حيث تكتسب أهمية خاصة، بوضعها إحدى أدوات التشابك و التلاحم الاقتصادي العربي ولقد تطورت هذه المشروعات في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية تطورا سريعا إذ يقدر عددها بنحو 856 مشروعا، ويكشف هذا الرقم عن ظاهرة اقتصادية جديدة يمكن أن تؤدي دورا هاما ومؤشرا في متغيرات التنمية العربية وفي السعي نحو التكامل.
- تدفق العون الإنمائي العربي وذلك من خلال الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية، ويعتبر هذا العون وسيلة فاعلة لانسياب المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها البلدان العربية المانحة. كما انه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي، نظرا لما يتميز به من انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح للسداد وارتفاع عنصر المنح فيه.

ثانيا : مظاهر اخفاق التكتلات الاقتصادية العربية

فأما إذا اتجهنا إلى مظاهر الاخفاق للتكتلات الاقتصادية العربية فنجدها تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة لاتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 فقد ظل أثرها محدودا، لان تطبيقها كان كثيرا ما يخضع لتغيرات المزاج السياسي لبعض الأطراف ومرور البضائع كان يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر والهدوء التي تهم المنطقة [1].
- وبخصوص اتفاقية الوحدة العربية سنة 1962، فإنها في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاق 1953، وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية نظرا لتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية فضلا عن تأخر توقيعها، فقد تمت مصادقة المجلس الاقتصادي للجامعة العربية

[1] -اكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،مرجع سبق ذكره ، ص 218.

على هذه الاتفاقية في عام 1957 ولم يتم توقيعها من طرف الدول الاعضاء إلا في عام 1962، كما أن ما يميز هذه الاتفاقية هو محدودية أعضاءها فقد صادق عليها فقط كل من مصر،سوريا،العراق، الأردن،الكويت و المغرب[1].

- أما عن السوق العربية المشتركة فإن قراراها في حقيقة الأمر لا تتجاوز في مفهومه منطقة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة، ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى إتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد، كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد. إذ سلمنا بأن قرار السوق العربية المشتركة لم يرق حتى الآن إلى درجة الإتحاد الجمركي وأنه عبارة عن منطقة تجارية حرة، فإننا نجد أيضا أن هذا التحليل قاصر عن فهم طبيعة و مكونات منطقة التجارة الحرة والتي تعني تحرير التجارة الإقليمية من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة عليها، ولتوضيح ذلك فإننا سنسجل عددا من الملاحظات التالية:

- إن اتفاقية السوق العربية المشتركة لم تتضمن تحرير انتقال السلع من القيود الكمية والإدارية وهذا يؤدي إلى تقليل فاعلية القرار في مجال تحرير التبادل بين الدول الأعضاء
- إسراف الدول الأعضاء في طلب الاستثناءات التي ينص عليها قرار السوق.
- وعن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فبقدر التفاؤل الذي قوبل به قرار إنشاءها إلا أن الإحباط بدأ يتسلل إلى الدول العربية و أخذت الشكوك تتزايد حول إمكانية استمرارها ونجاحها، ولعل السبب في ذلك الإحباط وتلك الشكوك هي تلك المشاكل التي اتسمت بها تنفيذ بنود هذه الاتفاقية [2].

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل ،مرجع سبق ذكره ،ص 146

[2] -اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مرجع سبق ذكره ، ص219.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل التكتل الاقتصادي العربي

في ضوء المعطيات السابقة وما رافقها من تحليل لأهم الصعوبات المعرقلة لمسيرة التكتلات الاقتصادية العربية، يمكن التوقف بعجالة عند أهم الخطوات و الأفكار و الخطوط العريضة التي يجمع أغلب الباحثين والمختصين و الاقتصاديين العرب على أنها تشكل في مجملها اتجاهات إستراتيجية معقولة لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك بصفة عامة والتكتل العربي الاقتصادي على وجه الخصوص وتتلخص فيما يلي:

1- في ظل الإخفاقات الحاصلة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واستمرارية التحديات المتمثلة في التناقضات الهيكلية وسيادة الأنماط التنموية القطرية إضافة إلى المستجدات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، فقد بدأت بعض الأصوات ترتفع بضرورة إعادة النظر في قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك المتخذ سابقا وانطلاقا من الواقع السياسي و الاقتصادي العربي، وتجنب الطموحات الكبيرة التي تتعارض مع المصالح القطرية، وأن تكون الأهداف المطروحة منصبة على تسريع وتأثير التنمية الشاملة في الأقطار العربية والعمل على تنسيق خطط التنمية القطرية فيها، انطلاقا من الواقع السياسي للبلدان العربية في المرحلة الراهنة، وهذا يعني أن التنمية العربية لابد أن تبدأ بالتنمية القطرية، على ألا ينظر إلى التنمية القطرية بمعزل عن حركة العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل كتطبيقات عملية مكملة ومعززة له [1].

2- هناك شبه إجماع بين الدارسين و الباحثين بشؤون العمل العربي المشترك على أهمية التجمعات الجهوية أو الإقليمية العربية، حيث يرمي العمل المشترك داخل كل وحدة من المجموعات الإقليمية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق إستراتيجية واحدة للتنمية تضمن الوصول إلى هذا الاكتفاء بكلفة أيسر وفي مدى زمني أقصر مما يتيسر انجازه لأي واحد من الأعضاء على انفراد. ولا شك في أن الانتقال من أوضاع التنمية القطرية المنعزلة، بما لها من حالات عوز ونقص إلى مرحلة التنمية الجهوية المتكاملة يتطلب مدى زمنيا ومراحل للتدرج لإقامة المشاريع ولتحقيق التكامل التسويقي وتوسيع نطاق المتاجرة وصولا إلى التكامل الإنمائي الذي يتيح فرصا جديدة لاستثمار مجديا، وخلق مجالات جديدة لتشغيل القوى العاملة وسائل عوامل الإنتاج المتاحة، ومن المؤكد تقريبا أن التدرج في انجاز التكامل بين الاقتصاديات الإقليمية (بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب العربي) يشكل عنصرا جوهريا يكفل في حال تحقيقه الوصول إلى درجة مواتية من الانسجام الذاتي داخل كل مجموعة إقليمية أولا، ومن ثم بلوغ المستويات الرفيعة من التعاون المجدي بينها وبين المجموعة الإقليمية العربية

[1] - عبد الحميد عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره، ص 133.

الأخرى أو المجموعات التي تنشأ من مراحل لاحقة. ومن المنطقي ان الانسجام الذاتي داخل كل مجموعة(إقليمية أو جهوية) شرط مسبق إذا توافر تيسير التعاون بينها وبين سائر المجموعات الإقليمية العربية وغير العربية، وتوضيح فرص هذا التعاون ومضامينه، إذ لا يمكن أن ينطلق التعاون من فراغ وان يحصل في غياب قابليات التكافؤ و تناسب المضامين، ومن غير الحوافز لقيامه.

إن إنشاء التعاون الاقتصادي بين المجموعات العربية لابد له أيضا من خطة مدروسة بعد التعبير عن الإرادة السياسية للعمل على تحقيقه وتستند هذه الخطة إلى عوامل الإئتلاف بين هذه المجموعات محتاطة لعوامل التنافر،راصدة ميادين التكامل الاقتصادي العربي بعد الاستفادة من التجارب السابقة و المعطيات الجديدة.

3- لابد من إعطاء دور واضح المعالم للقطاع العربي الخاص في المشاركة الفعالة والمحصنة بالنشاطات الاقتصادية المشتركة ، والعمل على أن يكون هذا الدور أساسيا واستراتيجيا لمساعدة الاقتصاد العربي على مواجهة التحديات الحالية، والحد من الخروج وهروب رؤوس الأموال العربية الخاصة الى الخارج بحثا عن المضامين القانونية وفرص النجاح والاستقرار المؤسساتي والاقتصادي و السياسي. إذ أنه رغم أن للقطاع الخاص دورا مهما مهيمنا في معظم الاقتصاديات العربية، ولاسيما في قطاعات الأعمال والزراعية والتجارية و الخدمات، فقد اقتصرت إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980 على الأنشطة الاقتصادية الرسمية، ولم تعط للدور الذي يمكن أن يمارسه النشاط الخاص بالتنظيمات الاقتصادية و التجمعات المهنية الأهمية التي يستحقها في دفع عملية التقدم والتسريع وتأثير التنمية الشاملة، مما يسهم عمليا في خلق تشابكات اقتصادية ومصالح بينية عربية متبادلة بين مواطني الدول العربية، بحيث تشكل قوة ضغط كبير تحول دون تخريب هذه العلاقات تبعا للأهواء وتقلبات المناخ السياسي العربي الكثيرة والمفاجئة والخطيرة أحيانا [1].

4- وفي ظل هذه الأوضاع في الوطن العربي من الأفضل و الأجدى فصل السياسة وتبديلاتها ما أمكن عن العلاقات والمؤسسات الاقتصادية لأن الارتباط بين الجانبين وخصوصا إذا طغت الأمور السياسية (هو ما يجري في أغلب الأحيان) سيعيق بالتأكيد مسيرة التكامل، بينما لو تمكنت الجهات العربية المسؤولة من فصلها ايجابيا، لا تفسح المجال واسعا أمام التكامل الاقتصادي للتطور دون عوائق ومفاجآت مخيبة للآمال. وهو تكامل من شأنه أن يسهم في بناء قاعدة اقتصادية ومشاريع

[1] - اكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،مرجع سبق ذكره ، ص 219.

اقتصادية مشتركة ورصيد من الأنشطة الإنتاجية و الخدمية المتبادلة يصعب فكها بقرارات سياسية متعجلة أو بردود أفعال آنية [1].

5- إن تصحيح ورسم سياسة واقعية لمسيرة العمل العربي المشترك مستقبلا ستلزمان تقويم تجارب الماضي بعقلانية وموضوعية، وبروح التعاون والتضامن بعيدا عن العواطف والشعارات والمواقف الإيديولوجية المسبقة.

وقد يتوصل المعنيون (خصوصا الخبراء، العلماء، الفنيون ورجال الأعمال) إلى أساليب وصور جديدة من التعاون والتكامل على صعيد المجموعات الإقليمية، وقد يتوصل الاقتصاديون إلى ضرورة التعاون عبر أجهزة الجامعة العربية، أو قد يتفقون على أن الإطار التعاوني بين المجموعات الإقليمية أفضل وأجدى من الاتفاقيات المعقودة إلى اليوم بين البلدان الأعضاء في الجامعة، فلابد عندئذ من أن يكون للتعاون المباشر حوافز ومزايا ميسرة لم يتوافر مثلها في الإطار القومي، المطبق إلى الآن تجعله أقل إشكالا وأقرب للواقع وأسرع انجازا وأيسر كلفة، ولو لا هذه المزايا وتلك الحوافز والمعطيات لما كان فرق بين ما صدر من قرارات وتوصيات بلغت الآلاف بشأن العمل العربي في إطار الجامعة العربية وبين هذا اللون الجديد (التكامل الاقتصادي) من التعاون بين الأقطار الأعضاء ذاتها.

ولما كان هناك من داع لإنشاء هذا الإطار التعاوني الجديد ، ولا أمن مسوغ لوضع التعاون خارج الأطر القومية التقليدية السابقة التي لم تثبت نجاحها وجدواها في ضوء التجربة التي جرت منذ حوالي نصف قرن إلى اليوم،والمهم في ذلك كله أن يتوافر شعور عميق بالفاعلية الأكبر للحركة العربية المشتركة، بصرف النظر عن المسميات والأشكال، أي أن تتحقق مصلحة الأقطار العربية في التنسيق والتكامل أكبر مما يتحقق لو تحركت هذه البلدان فرادى. وهذا يعني انه لكي تكون الخطوات والمشاريع المقترحة قابلة للتجسيد والتطبيق العلمي،يجب أن تتضمن حوافز جاذبة للمشاركة فيه من الأقطار كافة،بحيث تجد مختلف الأقطار مصلحتها الحيوية المباشرة في التنفيذ، والأساس في هذه الحوافز والدوافع يمكن تأمين الفائدة للجميع، وليس لطرف أو لقطر على حساب طرف أو قطر آخر فالتعاون العربي المجدي يجب أن يبني على التكافؤ،سواء في المنافع أو في التضحيات،مع ضرورة التركيز في المرحلة التأسيسية من التنسيق الاقتصادي على المشروعات التي يمكن أن تحقق اكبر قدر من المنافسة الملموسة، واقل قدر من الخسائر بالنسبة إلى البلدان الداخلة في عملية التعاون[2] .

6- أن تكون المشاريع المختارة للتنسيق قادرة على المنافسة مع الخارج فعندئذ يمكن أن يحل الاعتماد العربي محل الاعتماد الأجنبي أو على الأقل يصبح التعاون العربي مقنعا ومرضيا وباعثا على

[1] – عبد الحميد عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة ،مرجع سبق ذكره،ص 133.

[2] سليمان المنذري ،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة،مرجع سبق ذكره ،ص 204.

الاستمرار وبذل الأموال وإقامة المشاريع ، وتوفر الأموال لابد قبل التنفيذ في الدراسات الميدانية ومتكاملة لمستشاري البلدان الراغبة في التعاون بحيث تضمن كيفية استثمار واستغلال الموارد والجبهات الأنسب لإقامة المنشات المشتركة فيها وضمانات الاستثمار القانونية وغيرها من الضمانات

7- أن يقوم الخبراء العرب والأجهزة العلمية والفنية المتخصصة بدراسات دقيقة للموارد الموجودة والمتاحة في الدول المعنية، وإجراء مسح شامل ودقيق للقوى العاملة والكفاءات والخبرات العربية، وإيجاد النواظم الرسمية والقانونية لضمان حرية تنقلها بين البلدان العربية، وليس بصورة عشوائية بل عن طريق التخطيط الشامل والاتفاقيات البينية المحددة والواضحة لكيفية تنقلاتها واستخدامها والاستفادة منها، ومن ضمن ذلك إعادة توزيعها وتأهيلها، ومحاولة استعادة ما هاجر منها إلى خارج الوطن العربي [1].

[1] - عبد الحميد عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة مرجع سبق ذكره،ص 138.

المطلب الثالث : الآفاق المستقبلية للتكتلات الاقتصادية العربية

مع ظهور العولمة الاقتصادية فان ذلك يعطي فرصة تحفيزية هائلة للاقتصاديات العربية لوضع إستراتجية لإعادة البناء للتعامل بها مع التغيرات الجديدة في ظل العولمة، ليس فقط التعامل مع منظمات التمويل الدولية ولكن أيضا للتعامل مع التكتلات الاقتصادية التي تتشكل عل المستوى العالمي ، بل ومع اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق عليها والتي قد تترتب عنها آثارا سلبية على الاقتصاديات العربية وتحتاج إلى صيغة جماعية للتعامل معها لتحويل الآثار السلبية إلى أثار ايجابية كلما أمكن ذلك. وهي إستراتجية من المتصور أن تسعي إلى ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها ومصالحها الاقتصادية، وتعمل على تعظيم المقومات الايجابية وعوامل القوة التي تمتلكها الاقتصاديات العربية وتقلل من عوامل الضعف أو تحييدها وتقضي على المعوقات التي تحول دون تعظيم العائد من الإمكانيات و الموارد والمقومات الايجابية العربية.

وفي ظل العولمة ظهرت العديد من الدوافع والعوامل المؤثرة والدافعة لإعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة، وهذه الأسس التي يمكن من خلالها إعادة بناء السوق العربية المشتركة بالصورة التي يجب أن تكون عليها الألفية الثالثة ويظهر ذلك من خلال العوامل التالية:

أولا: الدوافع والعوامل المؤثرة والدافعة لإعادة بناء التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة:

مع دخول عصر العولمة ظهرت العديد من العوامل المؤثرة على الاقتصاديات العربية التي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة لضرورة تجميع الإرادة العربية على إعادة بناء تكامل اقتصادي عربي، نظرا لأن العولمة خلقت فرصا تحتاج إلى عمل اقتصادي عربي مشترك فعال لكي يقتنصها، وخلقت تحديات وتأثيرات سلبية وتكاليف يمكن من خلالها قيام تكتل اقتصادي عربي جديد لمواجهتها وتقليلها عند أدنى مستوى، فالعولمة تحتاج إلى عمل جماعي مؤسسي يعمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العربي بكل تنظيماته

وهياكله[1] . ومن أهم تلك العوامل الدافعة نذكر ما يلي:

1-تأثير الجات ومنظمة التجارة العالمية:

يمكن تلخيص موقف الاقتصاديات العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية حسب آخر المعلومات المتاحة فإن هناك سبع دول تتمتع بالعضويه الكامله التي وقعت على اتفاقيه الجات في جوله أوروجواي الأخيرة التي تم التوقيع عليها بمراكش بالمغرب عام 1994، وهذه الدول هي مصر، الكويت، المغرب، تونس، الإمارات، البحرين واليمن، وهناك ستة دول تحضر الاجتماعات بصفة مراقب وهي: السعودية،

[1]-سليمان المنذري ،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة،مرجع سبق ذكره ،ص ص205 ، 206.

العراق، الأردن، سوريا، لبنان وليبيا، وفي الوقت الحالي يتم دراسة انضمام اليمن، السعودية والأردن بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول لها ظروفها الخاصة مثل العراق، الصومال، جيبوتي و سلطنة عمان.

والأهم أنه من المتوقع أن تسعى معظم الدول العربية غير الأعضاء حاليا إلى اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية في القريب العاجل.

إذا لا خلاف على الاقتصاديات العربية ستتأثر بالجات ومنظمة التجارة العالمية سلبا وإيجابا بدرجة أو بأخرى.

إن التحدي الذي تطرحه الجات ومنظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي المشترك هو كيفية إيجاد الصيغ الإستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات، بل تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى قيام تكتل اقتصادي عربي، وخاصة أن الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بوجود التكتلات الاقتصادية، بل إن قيام التكتل الاقتصادي العربي يجعل الاقتصاديات العربية في مجموعها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية [1].

2- تأثير منظمات التمويل الدولية

يمكن القول إن الاقتصاديات العربية قد تأثرت بشكل أو بآخر بالتحولات التي حدثت فيما يتعلق بتزايد دور مؤسسات أو منظمات التمويل الدولية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية، وقد أدى ذلك إلى قيام صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لتشمل الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وبالطبع شملت عددا ليس بالقليل من الاقتصاديات العربية في مقدمتها مصر، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر وغيرها.

وقد ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اتساع المشروطية الدولية المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولية الأخرى، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية، فيما يمكن أن يطلق عليه ضرورة الحصول على شهادة البدارة الائتمانية الدولية، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أينما شرطا للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس.

ويضاف إلى ذالك أن التغيرات في النظام النقدي العالمي، سواء في أسعار صرف العملات الرئيسية أو أسعار الفائدة العالمية تؤثر على الاقتصاديات العربية البترولية بصفة خاصة، حيث تعتمد على صادراتها

[1] صلاح الدين حسن السيسي،الاتحاد الاوروبي ،والعملة الاوروبية اليورو ،السوق العربية المشتركة ،الواقع والأفاق،علم المكتبة ،القاهرة ، الطبعة الاولى، 2003 ،ص 195.

من البترول كمصدر أساسي لتمويل برامج التنمية في تلك الدول، وهذا يتطلب تعميق إعادة هيكلة الصادرات العربية لكي لا تعتمد على سلعة واحدة وهي البترول، وهو يرتبط بدورة إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية كما تمت الإشارة آنفا.

3- تأثير الجات ومنظمة التجارة العالمية:

تشير التقديرات إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لا تركز نشاطها في المنطقة العربية، فيما تخصصه من استثمارات ضعيفة مقارنة باستثماراتها في باقي العالم، و أن هذه المخصصات القليلة تتركز في الصناعات الاستخراجية أو بعض الصناعات المسببة للتلوث الجوي.

ومن هنا أصبح أمام الاقتصاديات العربية معضلة تحتاج إلى آلية مناسبة للتعامل معها، فهي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، وفي نفس الوقت عليها أن تجذب استثمارات تلك الشركات في الصناعات التحويلية والخدمات لكي تزداد درجة تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية.

ثانيا: إعادة بناء التكتلات الاقتصادية العربية على أسس جيدة :

إن إعادة بناء التكتلات الاقتصادية العربية يعني محاولة التغلب التي حالة دون نجاحها في ثوبها القديم، وفي نفس الوقت الأخذ في الاعتبار التغيرات الإقليمية والدولية وآثارها على المنطقة العربية، وكذلك الأخذ في الحسبان ما حدث للاقتصاديات العربية من تغييرات ايجابية وتأثيرها الايجابي في مرحلة إعادة البناء حيث تتجه معظم الدول العربية إلى برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي والسماح للقوى السوق أن تعمل من خلال زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وزيادة الإمكانيات العربية عما كانت عليه في التسعينيات بصورة كبيرة بالرغم من إهدار بعض من تلك الإمكانيات في الربيع العربي.

وإعادة بناء التكتلات الاقتصادية على أسس جديدة هي مسالة واقعية أكثر من أي وقت مضى فالظروف الحالية قد تكون أفضل مرحلة لإعادة البناء التي تجعل من المنطقة العربية تكتلا اقتصاديا ينأى بالاقتصاديات العربية عن أي عملية احتواء وتجعلها في مركز تفاوضي أفضل عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، أو مع منطقة التجارة العالمية، بل يجعلها تمنح وتمنع بما يؤمن المصالح الاقتصادية العربية في مجموعها بشرط توافر الإرادة السياسية التي تؤدي إلى إنجاح أي صيغة للتعاون الاقتصادي الإقليمي العربي، وإعطاء الحرية للشعوب العربية لكي تملك إدارة العمل الحر[1].

[1] -عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره،ص 161.

خاتمة الفصل:

مما سبق نستخلص انه ليس ثمة شك أن تنامي التوجه نحو العالمية والتكتل الاقتصادي الإقليمي في مختلف بقاع الأرض يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية ، لا يمكن لأي دولة التعامل معها بصورة منفردة ، بغض النظر عن مستوى ثرائها وتقدمها الاقتصادي ، حيث يجلب هذا التوجه الجديد منافسة ضاربة تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة والاتصالات.

لذلك وجب على الدول العربية عزل الآثار السلبية للمتغيرات السياسية الطارئة على العلاقات العربية خاصة فيما يتعلق بالخلافات السياسية بين الحكام ، والتركيز على تكثيف الجهود الاقتصادية التي من شأنها النهوض بالاقتصاديات العربية والوصول بها إلى بر الأمان.

الفصل الثالث

الآليات المستقبلية لتفعيل التكتلات الاقتصادية العربي

مقدمة الفصل :

دخل الاقتصاد العربي الألفية الثالثة يحدوه الأمل في تحقيق الحلم العربي القديم الجديد، ألا وهو بناء اتحاد اقتصادي عربي قوي، والخروج من نفق النفط والغاز اللذان بقدر ما كانا نعمة على بعض الدول العربية كانا نقمة على الكثير منها وخاصة من الناحية السياسية والبيئة ، ولأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعرف إلا التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، سواء على مستوى الدول المتقدمة او النامية وأصبحت تلك التكتلات هي المكون الرئيسي لهذا النظام، بات من الضروري على القائمين على الاقتصاديات العربية البحث عن حلول ومشاريع لإعادة بناء تكتل اقتصادي عربي يرقى الى تحقيق طموحات الشعوب العربية.

لذلك حاولنا في هذا الفصل التطرق الى الجهود المبذولة لإعادة بناء تكتل اقتصادي عربي في المبحث الأول ، و الى التحديات اعادة البناء وخاصة السوق شرق اوسطية والشراكة الأورومتوسطية والاتحاد من اجل المتوسط والتي يتشارك فيها الغرب مع العرب في البحر الأبيض المتوسط وهذا ما اوضحناه في المبحث الثاني لذا ومن خلال المبحث الثالث تطرقنا الى التطلعات المستقبلية لإنشاء تكتل اقتصادي عربي عن طريق انشاء سوق عربية مشتركة واتحاد نقدي والاهتمام اكثر بالطاقة المتجددة لبعث نفس جديد بالاقتصاد العربي.

المبحث الأول : الجهود الحالية المبذولة لإعادة بناء التكتل الاقتصادي العربي

من الأفضل للاقتصاديات العربية أن تعمل بكل قوة نحو بناء السوق العربية المشتركة في مواجهة العولمة و التحولات الاقتصادية العالمية ،و ما يبعث على التفاؤل الشديد في هذا المجال صدور قرار القمة العربية في جوان 1996 ، بتكليف المجلس الاقتصادي و لاحقا باتخاذ ما يلزم من إجراءات و تدابير نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة وفق برنامج عمل و جدول زمني يتم الاتفاق عليها ، و بعدها قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي في دورة انعقاده التاسعة في 19 فيفري 1997 ، الإعلان عن قيام المنطقة الحرة و ما يترتب عنها من إنشاء السوق المالية العربية المشتركة و كذلك إنشاء إتحاد جمركي عربي خلال عشر سنوات ابتداء من 1998 الى غاية 2007/12/31 .

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة كمرحلة أولى لبناء السوق العربية المشتركة

أولا : نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ومفهومهما :

أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية عن بداية تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في عام 1998 بموافقة 18 دولة من 22 دولة عربية على بدء التنفيذ لهذا المشروع الاقتصادي العربي [1].

إن منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة هي إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة ، و صورة من صور قيام التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يجمعهما مصالح اقتصادية مشتركة و تتجانس اقتصاديا و تاريخيا و ثقافيا و حضاريا، و يكون من أهدافها الرئيسية إزالة جميع القيود التعريفية و غير التعريفية، الكمية على التجارة الدولية في السلع و الخدمات فيما بين أعضاء التكتل الاقتصادي من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، و تنويع تدفق رؤوس الأموال و الاستثمارات و عناصر الإنتاج بحرية تامة بين الدول الأعضاء، و هو ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي و يرفع من مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء في التكتل، و يساعد على التوسيع في النشاط الصناعي و إنشاء المناطق الصناعية داخل تلك الدول مما يتيح استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و عناصر الإنتاج على نحو أفضل، و من ثم يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة و خلق طاقات إنتاجية جديدة و يساعد على تحديث و تطوير الإنتاج و تنويعه، و يخلق مجالا كبيرا للتعاون الاقتصادي في مجال التكنولوجيا و البحث و التطوير و من ثم الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول الأعضاء أو زيادة القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي الذي يموج بالتنافسية، و التحديات التي

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون ، العولمة وأبعادها الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص 289.

جعلت معظم دول العالم تلجأ للتكتل حتى أصبح حوالي 85 % من العالم الذي نعيش فيه في حالة تكتل اقتصادي [1].

إن قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة بين الدول الأعضاء يتطلب تحديد برنامج زمني يتم من خلاله إزالة القيود الجمركية التعريفية و غير التعريفية ثم بعدها التحرير الكامل للمعاملات و المبادلات داخل المنطقة المزمع قيامها، حيث تختلف في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة عن الإتحاد الجمركي حيث يعتبر أحد المراحل التالية لقيام السوق المشتركة، و يتطلب قيامه توحيد المعاملة الجمركية للدول الأعضاء، لدى تعاملها مع الدول غير الأعضاء، أي يتم تكوين ما يسمى بالحائط الجمركي في معاملات دول التكتل الاقتصادي مع الغير، و هو ما لا يوجد في منطقة التجارة الحرة الشاملة التي تمنح الدول الأعضاء فيها لبعضها البعض تخفيضات جمركية أو إعفاءات من كافة الرسوم و الضرائب الجمركية و إزالة القيود، التعريفية و غير التعريفية.

و من ناحية أخرى، منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة تختلف عن منطقة التجارة الحرة التي تقوم بوظائف التجميع و التصنيع و التجهيز و التصدير و إعادة التصدير و التي تتم من خلال سياسات تنشيط و جذب الاستثمارات و رؤوس الأموال و التكنولوجيا و العمالة المدربة، و الاستثمار من أجل التصدير و تنمية الموارد من النقد الأجنبي للدولة المضيفة، أي أن منطقة التجارة الحرة يمكن أن تقتصر في بعض أشكالها على نوع معين من السلع الصناعية و النصف مصنعة.

فمن هذا المدخل تتجلى بوضوح أهمية قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة حيث تعتبر نقطة البداية لتحريك المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الذي يركز على سوق كبيرة من أجل الاستفادة من المزايا المباشرة و غير المباشرة للتكتل الاقتصادي [2] .

ثانيا:الإطار القانوني والمؤسسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة و البرنامج الزمني للتنفيذ:

قام المجلس الاقتصادي و الاجتماعي من خلال جامعة الدول العربية باعتباره جهة الإشراف على تنظيم العلاقات الاقتصادية البينية العربية، و بناء على قرار منها بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة (الكبرى) لتلبي مطالب الدول العربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية دون أن تتعارض مع نظام التجارة العالمية الجديد، و في نفس الوقت تستفيد من التغيرات الايجابية التي حدثت في الاقتصاديات العربية في الثمانينات و التسعينات و بناء على ذلك اعلن في 1998/01/01 بداية العمل باتفاقية إنشاء منطقة التجارة

[1] -علي هدوع الشرفات ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى، 2010،ص 114 .

[2] -عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

الحرة العربية الشاملة، لتكون أول وثيقة عربية جماعية تقر بشكل واضح إقامة منطقة تجارة حرة عربية تشمل كافة الدول العربية خلال عشر سنوات من 1998/01/01 إلى 2007/12/31 و بموافقة 18 دولة عربية لتمثل الحد الأدنى من حرية التبادل التجاري بين الدول العربية و يجوز للدول العربية فرادى أو ثنائية أو متعددة الأطراف أن تحقق منطقة تجارة حرة في فترة تقل عن الفترة الزمنية التي حددها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، و سنبرز الإطار القانوني و المؤسسي و البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة فيما يلي:

أ- الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

يتمثل الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في الاستناد على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي تم التوقيع عليها في السعودية في إطار جامعة الدول العربية 1981، حيث تضمنت الاتفاقية في مادتها السادسة، أحكاما تؤدي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية بين الدول العربية الأعضاء فيها، و إن لم تنص صراحة على مسماها، و حتى يتم تجاوز هذا النقص في الاتفاقية و دون الدخول في نظم التعديلات و تعقيداتها، فقد تم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج زمني لتفعيل الاتفاقية و إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بحيث يكون ملزما للدول الأعضاء في اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بعد مرور شهر من تاريخ إقراره من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

و بالتالي فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية و الذين يبلغ عددهم 16 دولة هي : الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، المغرب ، اليمن ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان و ليبيا ، كلهم أعضاء حكما في منطقة التجارة الحرة العربية و ملتزمين بتنفيذ البرنامج الخاص بها، و على الدول غير الأعضاء الانضمام إلى الاتفاقية أولا لكي تصبح طرفا في منطقة التجارة الحرة العربية ، و تلتزم بتطبيق البرنامج ، و مع التحضير للإعلان عن منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة انضمت كل من مصر و سلطنة عمان ليصبح عدد الدول المكونة لنواة التكتل الاقتصادي العربي 18 دولة عربية [1].

ب – الإطار المؤسسي:

يعتبر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، و يساعده في أداء مهامه لجنة التنفيذ و المتابعة التي ينبثق عنها عدة لجان فنية و تنفيذ مثل لجنة

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون ، العولمة وأبعادها الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص 295 .

مدبري الجمارك و لجنة قواعد المنشأ ، و العديد من اللجان الفنية الأخرى ، و يتولى جهاز الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية ، الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية و يساعد الأمانة الفنية في أداء مهامها المنظمات العربية المتخصصة باعتبارها بيوت خبرة عربية على المستوى القومي ، حيث يحتاج تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة تضامن كل الجهود الرسمية و الخاصة ، لأن ذلك يعتبر المشروع القومي العربي الذي يعبر عن المصالح الاقتصادية القطرية و القومية للدول العربية [1].

جـــ – البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

شكل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجنة التنفيذ و المتابعة كآلية لتطبيق البرنامج في الدول العربية الذي يستغرق عشر سنوات، و يتوافر للجنة التنفيذ و المتابعة صلاحية المجلس فيما تتخذه من قرارات تتعلق بتطبيق البرنامج لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، كما يتولى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي إجراء مراجعة نصف سنوية للتعرف على مدى التقدم في تطبيق البرنامج، و يتم من خلال هذا البرنامج التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، حيث يتم التخفيض بنسبة 10 % سنويا، على كافة الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل و المفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ الوطني، كما يلغي البرنامج التنفيذي في كافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية المتبادلة، مثل القيود الكمية و النقدية و الإدارية، و يتم معالجتها فقط من خلال الرسوم الجمركية بعد تخفيضها خلال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة[2].

ثالثا: الشروط الاقتصادية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

أ توافر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق و الحرية العربية الاقتصادية :

لأن منطقة التجارة الحرة العربية لن تقوم إلا على مبادئ الحرية الاقتصادية و تعميق آليات السوق حيث أن أي قيود على حرية تدفق السلع و حرية تحديد الأسعار و التحويلات و حركة رؤوس الأموال تؤدي إلى عرقلة إقامتها، و لا بد أن تقوم النظم الاقتصادية على الحرية الاقتصادية حتى يمكن لآليات السوق أن تقوم بإعادة تخصيص الموارد و ترسيخ أوضاع جديدة للتخصص و تقسيم العمل وفق ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية و تنافسية.

و في هذا المجال يلاحظ أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية ، تتقارب نظمها الاقتصادية في الوقت الحاضر و مستقبلا ، و تتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات السوق و الحرية الاقتصادية و إن كانت بمستويات تطبيقية متفاوتة إلا أنها حققت نجاحات كبيرة، و خطوات هامة نحو

---

[1]–علي جدوع الشرفات ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص 116 .

[2] -عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

الحرية الاقتصادية و التحول لآليات السوق ، و هذا يساعد إلى حد كبير في إزالة أحد أهم المعوقات التي اعترضت قيام تكتل اقتصادي عربي ، و قيام منطقة تجارة حرة عربية في فترات سابقة [1].

ب – توفر إنتاج سلعي قابل للتداول:

أي أن تمتلك الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة قواعد إنتاجية زراعية و صناعية تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة و أن تتمتع هذه السلع بالجودة و بأسعار تنافسية، وهذا الشرط متوافر إلى حد كبير في الدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة و هو ما يزيد من احتمالات نجاحها و تطورها عبر فترة تكوينها.

جـــ – تقارب مستويات التطور الاقتصادي:

حيث أن عملية التكامل الاقتصادي في جوهرها هي إعادة تخصيص الموارد وفقا لمستويات التطور الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكامل و يتم إعادة تخصيص الموارد لصالح الطرف الأكثر تطورا، و هذا يعني أن الدول الأكثر تطورا تجني مكاسب أكبر من عملية التكامل الاقتصادي و هذا يجعل الدول الأقل تطورا تعزف على الدخول في مثل هذا التكامل الاقتصادي، ما لم تنص على معاملات خاصة للدول الأقل تطورا في مجموعة التكامل أو تحدد لها برامج تنمية اقتصادية تتحمل جزءا من تكاليفها الدول الأكثر استفادة من عملية التكامل الاقتصادي . إن غالبية الدول العربية متقاربة في مستوى تطورها الاقتصادي و أن تفاوت مستوى الدخل الفردي فيما بينها لا يعكس تفاوتا في مستوى التطور الاقتصادي، و سيكون ذلك عاملا مساعدا في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة [2].

رابعا– واقع التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

يشير واقع التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية إلى مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ – الدول العربية التي طبقت التزاماتها و هياكل التعريفة الجمركية:

حيث تشير البيانات إلى أن عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة حتى عام 2002 هي أربع عشرة (14) دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر و المغرب و ذلك بعد إيداعها لهيكل التعريفة الجمركية السارية لديها، و إيداعها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية موافقة مجلس الوزراء على البرنامج التنفيذي و التوجهات الصادرة من الجهات المختصة لديها إلى كافة منافذها الجمركية بتطبيق التخفيض

[1] - علي جذوع الشرفات ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص 118 .

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ،السوق العربية المشتركة ،مرجع سبق ذكره ،ص 145 .

التدريجي و بنسبة 10 % سنويا على السلع العربية. و تشير البيانات إلى أن حجم التجارة الخارجية لهذه الدول يشكل 90 % من إجمالي التجارة العربية عام 2000 [1].

ب – إجراءات الاستثناء لبعض السلع:

حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، استنادا إلى المادة (15) من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، للدول الأعضاء التقدم بطلبات استثناء لبعض السلع إما من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل عليها، أو فرض بعض القيود غير الجمركية عليها و ذلك في حالة التهديد بوقوع ضرر اقتصادي عليها نتيجة تحريرها، شريطة أن يكون هذا الطلب مبررا و تقبله و توافق عليه الدول الأطراف في المنطقة، و قد حصلت ست (06) دول على استثناءات لعدد من السلع التي تنتجها من التخفيض التدريجي السنوي عند استيرادها من دول عربية أعضاء بالمنطقة. وقد حلت هذه الاستثناءات محل الاستثناءات التي كانت تطبقها الدول العربية بشكل فردي، أو في إطار ثنائي، قبل انضمامها للمنطقة، و ينبغي ألا تثير هذه الاستثناءات مخاوف الآخرين أو تكون موضعا للتشكيك في جدية الدول العربية في التطبيق، فالحد الأقصى لانتهاء هذه الاستثناءات هو 2002/09/16، و هناك بعض الاستثناءات ستنتهي مدتها قبل هذا التاريخ. و يمكن التعرف على نسبة السلع المستثناة من الجدول التالي:

[1] - محمد مدحت عزمي ،الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة،الاشعاع الفنية ،الاسكندرية ،مصر، الطبعة الاولى ،2002، ص 315 .

جدول رقم (06) : نسبة السلع المستثناة من التخفيض التدريجي السنوي للضرائب لسنة 2010

الدولة	نسبة السلع المستثناة من مجموع السلع المتبادلة %
الأردن	0.26
تونس	0.86
مصر	1.2
لبنان	1.9
سورية	4.6
المغرب	6.7
إجمالي نسبة السلع المستثناة	15.52

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2010،بتاريخ 30 أفريل على الساعة13:15 عن الموقع :**www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010**

ومن الجدول يتضح أن نسبة السلع المستثناة بالأردن لا تتجاوز 0.26 % من مجموع السلع المتبادلة وأعلى نسبة بلغت 6.7 % في المملكة المغربية و 4.6 % في مصر، و لا تتجاوز القيمة التصديرية لهذه السلع 6 % من قيمة الصادرات للدول العربية الأعضاء، و أقل مما أتاحه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، و الذي أتاح حق الطلب للاستثناء لنسبة لا تتجاوز 15 % من قيمة صادرات الدول إلى الدول العربية الأعضاء في المنطقة [1].

جـــ – إنشاء نقاط اتصال:

حيث تم إنشاء نقطة اتصال في كل دولة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة و ذلك بتسمية جهة حكومية في الدولة تتولى الرد على كافة الاستفسارات حول المنطقة و تقديم المعلومات و البيانات المتعلقة بالاستثناءات و الرزنامة الزراعية، و الأسواق و ذلك حتى يتسنى للقطاع الخاص الاستفادة من الميزات التي تتبعها المنطقة كما أنيطت بنقاط الاتصال خلال هذه المرحلة ، و لحين تفعيل آلية فض النزاعات مهمة تلقي الشكاوي من القطاع الخاص أو من الدول و العمل على معالجتها من خلال الاتصالات المباشرة مع الجهات المعنية داخل الدولة [2].

[1] محمد مدحت عزمي ،الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ، ص 315 .

[2] عبد المطلب عبد المجيد ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 165.

المطلب الثاني : الإتحاد الجمركي

بدأ التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية مع بداية عام 1998 و بحلول عام 2005 كانت قد ألغيت تماما كافة الضرائب و الرسوم الجمركية بين الدول العربية المنظمة إلى منطقة التجارة الحرة إلا أنه رغم كل الاتفاقيات التي وقعت و رغم وجود كم كبير من البنى التشريعية و المؤسساتية في إطار جامعة الدول العربية لا يزال نمو التجارة العربية البينية متواضعا و لم تتجاوز التجارة البينية 11.2 % من أجمالي التجارة العربية حتى بعد إلغاء الرسوم و الضرائب الجمركية و إزالة الكثير من العقبات غير الجمركية، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم و ضرائب جمركية و تحتاج إلى تشخيص و متابعة جدية، و لعل وجود الاتحاد الجمركي العربي يعد من أهم الآليات القادرة على تفعيل و تنشيط حركة التبادل التجاري العربي، فالترابط الوثيق بين نمو التجارة البينية للدول العربية و بين نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها يجعل الانطلاق من التجارة البينية لهذه الدول أساسا صالحا لبناء و قيام إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، و ذلك نظرا لأهمية قطاع التجارة و قدرته على تحقيق المنافع المتبادلة و الملموسة على وجه السرعة، و على تحقيق تكتل تجاري عربي في مواجهة التكتلات التجارية الإقليمية القائمة دون مخالفة مقتضيات اتفاقيات التجارة العالمية المتعددة الأطراف، و بموجب هذه الاتفاقيات تعتبر المعاملات التجارية بين أعضاء التكتلات التجارية أمرا داخليا لا ينطبق عليه شرط الدولة الأولى بالرعاية. وتحقق الاتحاد الجمركي العربي هو مرحلة متقدمة و تالية بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية بالفعل بين 17 دولة عربية في عام 2005، كما أنه مرحلة سابقة تهيئ و تعد للوصول إلى السوق العربية المشتركة بحلول عام 2020، و لا شك في أن الإسراع بالاتحاد الجمركي العربي ضرورة لعدالة المنافسة بين المنتجات العربية [1] .

أولا : مفهوم الاتحاد الجمركي :

يشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الأولى في سلم التكامل الاقتصادي حيث يعالج مشكلات مناطق التجارة الحرة باعتباره وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة و مناهج إتباع سياسات الحماية و زيادة قوة المساومة في التجارة الدولية من خلال معدلات أفضل للتبادل التجاري، و كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة يتعين أن يسهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء. والاتحاد الجمركي هو اتفاق يتم

[1] حسين عبد المطلب الاسرج،اثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية ،مجلة بحوث اقتصادية ،العددان 55 و56 صيف ،خريف 2011،يوم 30 افريل 2012 على الساعة 10.30 ،ص 37،عن الموقع :

http://www.caus.org.lb/Home/magazines_list.php?CategoryID=40

بين دولتين أو مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم مبادلتها بين دول الاتفاق.

و هذا يعني أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتحرير التجارة الخارجية، و إزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، و تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة و المشتركة على البضائع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. و على ذلك يسمح الاتحاد الجمركي بحرية التجارة بين الدول الأعضاء معفاة من التعريفة الجمركية و كافة القيود الكمية الأخرى، فضلا عن التنسيق بين السياسات التجارية المتبعة في الدول الأعضاء (مثل تحديد معدل تعريفة جمركية خارجية مشتركة و موحدة للدول الأعضاء) تجاه العالم الخارجي. و وفقا لاتفاقية الجات 1994 و قواعد منظمة التجارة العالمية، فإن التعريفة الخارجية المشتركة يجب ألا تتجاوز مستوى التعريفة السائد قبل تكوين الاتحاد الجمركي، كما يجب التفاوض على نظام التعويضات بمعرفة الدول غير الأعضاء المتضررة من انضمام عضو جديد في الاتحاد. و مثال على ذلك فقد تم تعويض الولايات المتحدة الأمريكية عند انضمام اسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي نظير الضرر الذي وقع على الصادرات الأمريكية من القمح إلى اسبانيا، و من أشهر نماذج التحاد الجمركي، الاتحاد الأوروبي الذي تكون في عام 1957 و ضم كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا و لكسمبورغ معنى ذلك أن الاتحاد الجمركي يشمل في واقع الأمر على عدد من الإجراءات هي :

- إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد و في هذه يلتقي النقطة الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة .
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه بها الدول التكاملية العالم الخارجي، و يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الدول الأعضاء.
- مجموعة الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول اتجاه بعضها الأخر .
- الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو و العالم الخارجي، و من هنا يمكن القول بأن الاتحاد الجمركي يشتمل على أربعة مكونات رئيسية مرتبة على الوجه التالي:

وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية .

- وحدة تداول السلع بين الأعضاء .
- وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء.

– توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء في العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها و تتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء [1].

ثانيا: مزايا الاتحاد الجمركي و أهمية قيامه :

و من مزاياه أنه يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع و منتجات الدول الأعضاء، و كذلك يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، أما أهميته تتلخص فيما يلي :

أ. في حالة قيام الاتحاد الجمركي فإن الأثر الإنشائي أو عملية خلق التجارة يؤدي إلى نقل إنتاج السلع من المصدر الأقل كفاءة إلى المصدر الأكثر كفاءة حيث يؤدي ذلك أيضا على الاستخدام الأمثل للموارد، كما يؤدي الأثر التحويلي إلى نقل السلعة من مصدر أكثر كفاءة إلى مصدر أقل كفاءة مما يؤدي إلى سوء توزيع للموارد، بمعنى اخر إذا أدى قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج إلى الاقتراب أو التطابق مع توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، و يتمثل الأثر الإنشائي في حصول المستهلك على سلعة ما بسعر أقل، فيما يعني الأثر التحويلي أن المستهلك يحصل على سلعة ما بسعر أعلى مما كانت عليه و ذلك عن طريق الاستيراد من دولة عضو في التكامل بدلا من استيرادها من دولة خارج نطاق التكامل[2].

ب. التحليل الديناميكي يشير إلى عدد من المزايا التي يحققها الاتحاد الجمركي:

- تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق، حيث يؤدي إلى زيادة درجة التخصص و من ثم زيادة الإنتاج انخفاض التكاليف و الاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة و الناجمة عن اتساع نطاق السوق، حيث يمكن الاستفادة من الموارد الناجمة عن الإنتاج الكبير و التي لا تتناسب مع الأسواق المحلية الصغيرة.
- يؤدي الاتحاد الجمركي إلى كبر حجم السوق كما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- تؤدي إلى زيادة الأسواق إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجد و أكثر واقعية داخل نطاق دول الاتحاد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تغيير الهياكل الإنتاجية.

---

[1] محمد مدحت عزمي ،الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 221 .

[2] حسين عبد المطلب الاسرج ،أثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية ،مرجع سبق ذكره ،ص 60.

- إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج و الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض التكلفة و زيادة الربحية و هذا يتطلب دعم و تطوير مراكز البحوث[1].

ثالثا: أثار الاتحاد الجمركي العربي على اقتصاديات الدول العربية:

على الرغم من وجود اتفاق بين معظم الاقتصاديين على أن الأثار الناجمة عن الاتحاد الجمركي تتوقف على العديد من العوامل أهمها: درجة التنافس و التكامل بين دول الاتحاد، نطاق الاتحاد الفجوة الاقتصادية بين دول الاتحاد، مستوى الرسوم الجمركية و التجارة البينية بين دول الاتحاد، إلا أن أهم الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي العربي على الدول العربية هي:

أ – أن وجود مثل هذا التجمع الإقليمي العربي و التحول نحو سوق عربية مشتركة لاحقا سيقوي مركز الدول العربية في المفاوضات مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

ب – يساعد الاتحاد على توسيع حجم السوق بالنسبة للبضائع العربية، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول العربية بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع و الخدمات مما يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد العربية.

جـــ – إن إزالة الرسم الجمركي على التجارة البينية داخل الاتحاد العربي سيؤدي إلى زيادة المقدرة التصديرية للصناعات القائمة و تشجيع قيام صناعات جديدة تعتمد على التصدير مستفيدة باقتصاديات الحجم، و إحلال الصناعات العربية محل الصناعات الأجنبية التي تتنافس معها، و زيادة مقدرة هذه الصناعات على الحصول على الدعم ما دامت تصدر إلى أسواق الاتحاد.

د – سيشجع الاتحاد على جذب مزيد من الاستثمارات سواء البينية أو الأجنبية للاستفادة من نطاق السوق، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل و مكافحة البطالة و تقليل حده الفقر بالدول العربية.

هـــ – يؤدي الاتحاد إلى زيادة رفاهية المستهلك العربي، نتيجة الفائض الذي يمكن أن يعود عليه من الفرق بين ما كان مستعدا لدفعه و ما دفعه فعلا في سبيل الحصول على السلعة أو ما يسمى فائض المستهلك، مما يعني خلق طلب فعال يؤدي إلى مزيد من الإنتاج و استغلال للموارد [2].

رابعا : تفعيل دور الاتحاد الجمركي العربي:

من شأن منطقة التجارة الحرة العربية أن تتيح للدول الأعضاء فرص اقتصادية هامة منها إتاحة التحرك بحرية للإنتاج العربي، مع تطور غير مسبوق في العلاقات الاقتصادية العربية، سيمر عبر بوابة الاستفادة

[1] محمد منحت عزمي ،الواردات و الصادرات و التعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 227 .

[2] -حسين عبد المطلب الاسرج ،اثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية ،مرجع سبق ذكره ،ص65.

من الميزات التفضيلية، و من انخفاض نفقات النقل و التأمين على حركة السلع و والأشخاص بين الأقطار العربية المتجاورة جغرافيا، و هذا من شأنه أن يدعم العرب في أي مفاوضات اقتصادية دولية، نظرا لتحسين المكانة المنتظرة بالنسبة للاقتصاد العربي و من شأن هذه المنطقة بطبيعة الحال فضلا عن كونها صورة من صور التكتل، أن تزيل كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة في السلع و الخدمات بين الأعضاء و زيادة حجم التبادل التجاري، و رفع معدلات النمو الاقتصادي، و التمهيد الفعلي لعمليات التكامل الإنتاجي و يأتي ذلك بطبيعة الحال كشكل مهم من أشكال التعاون الاقتصادي العربي في ظل تحديات يمليها النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية ، و التكتلات الإقليمية ، إلا أن زيادة فعالية هذه المنطقة و تعزيز دورها في زيادة حجم التبادل التجاري العربي و رفع معدلاته يحتم الانتقال منها إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، و حتى يمكن تفعيل الاتحاد الجمركي لابد من :

- يستوجب الاتحاد الجمركي الاتفاق على جدول جمركي موحد يسري على سلع الدول غير الأعضاء، و تقريبا يقضي هذا الجدول على تقليص الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما مرتفعة، و إلى زيادة الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما منخفضة لذلك ينبغي الدخول بمفاوضات مع البلدان المتضررة بهدف إيجاد الحلول المناسبة التي تفضي إلى ما يسمى بالإجراءات التعويضية، و قد تتمثل في منح امتيازات تجارية أو مالية جديدة و في غالب الأحيان يصعب التوفيق بين هذين الأمرين نظرا للاختلاف الكبير في الأسعار الجمركية للبلدان العربية، فالأسعار المفروضة على استيراد السلع تتراوح بين 10 % و 50 % و تصل أحيانا إلى أكثر من ذلك، و توحيد الجداول (لكل سلعة سعر خاص موحد) يفترض بالضرورة الاعتماد على الجداول الوطنية السائدة، قبل تأسيس الاتحاد ثم تتولى لجنة متخصصة تحديد متوسط الأسعار، و المتوسط هو الجدول الموحد، و ينجم عن هذا التحديد دراسات اقتصادية و مالية و عن التوفيق بين المصالح المتعارضة. ففي جميع الحالات تقريبا يفضي الجدول الموحد إلى تقليص الرسوم الجمركية كالدول التي كانت تطبق رسوما مرتفعة و إلى زيادة الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما منخفضة. في الحالة الأولى لا توجد مشكلة على صعيد تنظيم المبادلات العالمية التي تسعى إلى تخفيف الرسوم الجمركية و إلى إلغائها، و ترتبط المشكلة فقط بمالية الدولة المعنية و مدى استعدادها على التنازل عن بعض إيراداتها العامة لصالح الاتحاد. أما الحالة الثانية فتثير بعض المشاكل إن كانت الدولة التي رفعت رسومها الجمركية منتمية إلى منظمة التجارة العالمية، لأنها التزمت بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف بوضع حد أعلى لرسومها الجمركية لا يجوز تجاوزه إلا في نطاق سياسة مكافحة الإغراق أو التدابير الوقائية و تحت شروط محددة و بطبيعة الحال لا علاقة للانضمام إلى الاتحاد الجمركي بهذه السياسة و التدابير و على هذا يقود الإتحاد إلى الإضرار بمصالح البلدان غير الأعضاء فيه ،الأمر الذي

يربك العلاقات التجارية إن كانت هذه البلدان تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية، لذلك ينبغي الدخول بمفاوضات مع البلدان المتضررة بهدف إيجاد الحلول المناسبة التي تفضي إلى ما يسمى بالإجراءات التعويضية، و تتمثل هذه الإجراءات بمنح امتيازات تجارية أو مالية جديدة للدول المتضررة تتعلق بالاستثمارات مثلا.

- يستوجب الاتحاد الجمركي كذلك إحداث مؤسسات تنسجم و متطلباته، إذ ينبغي أن يجتمع رؤساء الدول الأعضاء فيه دوريا لوضع السياسة العامة للاتحاد و أن يكون له مجلس مكون من وزراء التجارة و الاقتصاد و الخارجية مهتمة اتخاذ القرارات وفق توجيهات الرؤساء، لأن الاتحاد الجمركي يتناول قضايا تجارية تؤثر مباشرة في الاقتصاد المحلي لكل دولة من ناحية ، و في علاقات البلدان الأعضاء مع الدول الأجنبية من ناحية أخرى، كما يستوجب لجنة تنفيذية تطبق قرار مجلس الوزراء [1].
- ضرورة صياغة إستراتيجية لتنمية الصناعة العربية داخل الاتحاد الجمركي تهدف إلى التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء لزيادة الفرص في مجال تنمية القاعدة الإنتاجية للمشروعات بحيث تتكامل مع بعضها، فأسواق الدول العربية و منتجاتها و هياكلها الاقتصادية متشابهة و تتنافس مع بعضها البعض في أسواق التصدير، كما أن غياب التكامل الإقليمي أدى إلى إنشاء و تطور عدد من الصناعات المتشابهة مثل الحديد و الصلب و صناعات الألمنيوم و الملابس الجاهزة و البتروكيماويات، و إهمال عدد من الصناعات الأخرى مثل الصناعات الهندسية و البرمجيات و منتجات المعادن لهذا فمن الضروري التنسيق بين الدول العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية المصدرة خارج الاتحاد. و في هذا الشأن يجب التركيز على عدد المشروعات التي تولد خطوط إنتاجية متكاملة مع بعضها البعض بحيث تكون مخرجات مشروع ما مدخلات لمشروع آخر، أيضا يجب تشجيع مشاركات عدد من المشروعات المختارة بعناية في سلاسل التوريد التابعة للشركات متعددة الجنسيات و كذلك تفعيل مفاهيم التعاقد للمشروعات العربية الصغيرة و المتوسطة [2].

---

[1] محمد مدحت عزمي ،الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 228، 229.

[2] -عبد المطلب عبد المجيد ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 170.

المطلب الثالث : السوق المالية العربية

في عقد التسعينات من القرن العشرين و مع بداية الألفية الثالثة ظهرت مجموعة من المتغيرات العالمية و المحلية التي يتطلب مواجهتها و التكيف معها ضرورة إقامة سوق مالية عربية مشتركة تتميز بالكفاءة و الفعالية لمواجهة ما تفرضه العولمة و متغيرات من تحديات و ما تولد المتغيرات المحلية من اتجاهات مساعدة نحو تحقيق هدف إقامة هذه السوق المنشودة [1] .

أولا: نظرة تاريخية حول محاولات إقامة السوق المالية العربية المشتركة:

بعد انتصار أكتوبر 1973، و تولد فوائض مالية عربية ضخمة بعد ارتفاع أسعار النفط، و من ثم بدأ البحث عن كيفية توطين الأرصدة و الأموال العربية الفائضة و التي تستمر خارج المنطقة العربية، لتتدفق داخل هذه المنطقة لخدمة التنمية العربية.

و في ظل هذه التغيرات طرحت فكرة إنشاء سوق مالية عربية مشتركة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي العربي للمرة الأولى في دورته الثانية و العشرين و المنعقدة في 1976/12/14، بل كانت تلك الفترة موضع نقاش العديد من اللجان الفنية في إطار الجامعة العربية، و من أهمها اجتماعات الخبراء الاقتصاديين و الماليين العرب في أوت 1973 و مارس 1974 و اجتماعات المديرين التنفيذيين للمؤسسات المالية العربية و الحكومية و المشتركة في نوفمبر 1975 و اجتماعات اتحاد المصارف العربية في مارس 1976 بأبوظبي . حيث أكدت هذه اللجان في اجتماعات وجود دعم عام رسمي و شعبي نحو الحاجة إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة، و بالتالي العمل على إجراء دراسات عميقة حولها، حتى يمكن أنشاؤها على أسس سليمة [2].

و قد اتخذ المجلس الاقتصادي في دورته الثانية و العشرين في 1976/12/16 القرار رقم 649، الخاص بإنشاء سوق مالية عربية مشتركة و اتحاد البورصات العربية، حيث يتضمن الموافقة من حيث المبدأ على فكرة إنشاء السوق النقدية و المالية العربية و بالاستعانة بعدد من الخبراء المتخصصين لاستكمال الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة و النظر في الترتيبات اللازمة لنشأة السوق، و من ناحية أخرى على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تقوم بعرض الموضوع على اللجنة الوزارية للتفي توصياتها لعرضها على المجلس الاقتصادي الدورة المقبلة. و لقد كان هذا التوجه الذي طرحته الجامعة العربية، متوافقا بشكل كبير

[1] محمد مدحت عزمي ،الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 251.

[2] صلاح الدين البسيسي ،الاتحاد الاوروبي ،والعملة الاوروبية اليورو ، السوق العربية المشتركة ،الواقع والأفاق، مرجع سبق ذكره، ص 235.

مع ما وصلت إليه ندوة وزراء المال و الاقتصاد العرب التي عقدت في الرباط في أفريل 1976 و انبثق عنها تشكيل لجنة وزارية سداسية يعهد إليها اقتراح الحلول الكفيلة بدعم العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي و زيادة فاعليته، و تنفيذا لهذه التوجيهات اتفق رأي اللجنة الوزارية السداسية على أن تبدأ أعمالها الخاصة بحيث تقيم الجهود التي قامت بها التنظيمات العربية كالصناديق و المشروعات المشتركة من أجل الوصول إلى هدف التنمية الاقتصادية العربية، و تحديد المعوقات و العقبات التي حالت دون نجاح هذه الجهود في الوصول إلى أهدافها بل اقتراح الوسائل الكفيلة بزيادة فعالية هذه الأجهزة و التنظيمات .

و قد تطرقت لجنة خبراء التقييم في جلستها الأولى إلى بحث موضوع السوق المالية العربية المشتركة، و اقترحت موضوعها على اللجنة الوزارية السداسية، و أظهرت دراسات التقييم الأولى قصور أطراف التعاون العربي عن بذل جهود جادة لدراسة المؤسسات و التشريعات و إجراء التعديلات اللازمة لمعالجة ضعفها لتكون أكثر تأهيلا لقيادة السوق المالية العربية المشتركة. بل كان هناك اعتراف بضرورة إجراء تعديل و تحسين أساس للمناخ الاستثماري الذي تتحرك خلاله رؤوس الأموال العربية لضمان التقاء العرض و الطلب على هذه الأموال و تنشيط الاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية، و كان هناك إجماع على أن غياب السوق المالية العربية الفعالة من أبرز أوجه القصور و التي تتطلب لتطويرها و بعثها و دفعها إلى الوجود العمل على عدة محاور أساسية هي :

ـ **المحور الأول:** تحسين المناخ الاستثماري العربي و تهيئته بالصورة الملائمة التي تجعله جاذبا لرؤوس الأموال و الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية. و تحديدا فيما يتعلق بتوفير الضمانات المختلفة للأموال العربية داخل الوطن العربي، و لعل إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية 1980 و قبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1973 خطوة عملية ضرورية في هذا الاتجاه.

ـ **المحور الثاني:** محاولة تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات و التنظيمات العربية المختصة في الاقتصاد العربي عن طريق إيجاد الترتيبات و النظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد و الهيئات في الاكتتاب في الأوراق المالية سواء كانت أسهما أو سندات في نطاق المشروعات التي تقام في المنطقة العربية.

ـ **المحور الثالث:** ضرورة دعم الهياكل و الأنشطة التي تكفل زيادة التعاون النقدي و المالي العربي بما يؤدي إلى جذب و تشجيع المدخرات و الودائع و الأموال إلى الجهاز المصرفي العربي و المؤسسات المالية

العربية و تحديد البورصات العربية التي تعمل على توظيف هذه المدخرات في الأنشطة الاستثمارية التي تصب في التنمية العربية بمفهومها الشامل [1].

و قد اقتضى العمل في إطار تلك المحاور أن تكون حزمة مترابطة لتطوير السوق المالية العربية بمفهومها الشامل، و بالتالي كان لا بد من إجراء بعض الإصلاحات التشريعية و القوانين و النظم العربية بما يؤدي إلى تشجيع استثمار الأموال العربية داخل المنطقة العربية و تفعيل قنوات الاتصال النقدية و المالية و تيسير حركة رؤوس الأموال و الأوراق المالية و تحويل عوائدها و استيراد حصيلة بيعها و توفير التسهيلات التي تكفل أن تكون بمثابة استثناء من نظم الرقابة على النقد في الدول التي لديها هذه النظم. و قد بذلت بعض الجهود في هذا الاتجاه الإصلاحي الخاص بالسوق النقدية و المالية العربية و منها العمل في اتجاه إعادة تنظيم البورصات العربية القائمة في بعض الدول العربية، و إنشاء بورصات عربية جديدة و إيجاد الترابط فيما بينها من ناحية

و بين الأسواق المالية العالمية من ناحية أخرى، بل و طرحت أفكار هامة تنطوي على أن يشمل التنظيم الأولي المنشود، إنشاء بورصة عربية رئيسية و بورصات وطنية و اتحاد للبورصات العربية [2].

ثانيا : المتغيرات على الساحة العربية و العالمية الدافعة إلى قيام السوق في ظل العولمة :

هناك العديد من المتغيرات على الساحة العربية و العالمية يمكن اعتبارها قوى دافعة إلى قيام السوق المالية العربية المشتركة و الوصول إلى صيغة لها قابلة للتطبيق العملي، خاصة في ظل العولمة، و يمكن الإشارة إلى هذه المتغيرات على النحو التالي :

– توقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) و هي إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي و هي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (الجات) و التي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي 8 سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 و توقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 100 دولة عام 1997، و قد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) عدة أنواع من الخدمات كان

[1]- محمد مدحت عزمي ،الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

[2]-عبد المطلب عبد المجيد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص ص 210 ، 213 .

من أهمها الخدمات المالية، و من المعروف أن الدول العربية سواء التي قدمت التزامات محددة أو التي لم تقدم تتعرض إلى منافسة و ضغوط تتطلب دفع تلك الدول إلى إقامة سوق مالية عربية مشتركة [1].

– تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية و فتح الأسواق و التحرير المالي و مقررات لجنة بازل و متطلباتها، حيث أن اتفاقية بازل سوف تؤثر على البنوك العربية سواء ما كان منها محليا أو العاملة في الأسواق العالمية.

– شهد عقد التسعينات من القرن الماضي، و بداية الألفية الثالثة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الاقتصاديات العربية و التحول لآليات السوق، و قد واكبت هذا التطبيق بل كانت جزءا أساسيا منه، حركة إصلاح للبورصات العربية ليعكس التوجهات الاقتصادية و السياسية كبرامج التثبيت و الإصلاح الهيكلي أو ما يطلق عليها برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تتضمن إحياء و تنشيط و تنمية أسواق رأس المال لتواكب في نفس الوقت سياسات الخصخصة و التحول نحو القطاع الخاص.

و قد تركز تطوير البورصات العربية من خلال تحديث النظم و القواعد و التشريعات و المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هدفين أولهما: تشجيع قيام بيئة اقتصادية و اجتماعية و نفسية ملائمة لنجاح السوق و حماية حقوق المستثمرين و تعزيز الثقة في السوق، و الثاني هو جعل التعامل بأدوات السوق أكثر جاذبية من جانب المستثمرين لإصدارات جديدة. و من ناحية أخرى فقد واكب التطور الأخذ بأحدث التقنيات المستخدمة في البورصات العالمية و تكريس نظام التداول و التأكيد على الإفصاح عن البيانات و المعلومات المالية للشركات المسجلة في السوق كعنصر أساسي لترشيد القرار الاستثماري للمتعاملين بالأوراق المالية.

و هكذا جاءت الإصلاحات التي شهدتها بورصة تونس للأوراق المالية عام 1989، و تزامنت معها بورصتا القاهرة و الإسكندرية بعد صدور القانون 95 لسنة 1992، وبورصتا الخرطوم و بيروت عام 1995. و قد أكدت هذه الإصلاحات في البورصات العربية على مبادئ أساسية تمثلت في تحديد واضح لدورة البورصة من حيث كونها آلية لتعبئة المدخرات الوطنية و توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة، و كذلك تنظيم مهنة الوساطة المالية بحيث تتخذ الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية شكل شركات مساهمة أو شركة التوصية بالأسهم، بالإضافة إلى ذلك إنشاء مؤسسات الخدمات المكملة في السوق و هي

[1] -حازم الببلاوي ،الاقتصاد العربي في عصر العولمة،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،ابوظبي، الطبعة الأولى، 2003 ، ص 89.

على وجه التحديد شركات المقاصة و الحفظ المركزي. و يضاف إلى ذلك، مبدأ الفصل بين الجهة الرقابية ذات الكيان المستقل عن عمليات القيد و التداول في البورصة، و كذلك تطوير نظام التداول في السوق [1].

ثالثا : أهمية التكامل بين الأسواق المالية العربية في عصر العولمة:

تتزايد أهمية التكامل بين الأسواق المالية العربية في عصر العولمة و يرجع هذا التزايد إلى الجوانب و المبررات و الفوائد العوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من إقامة سوق مالية عربية مشتركة حيث تتمثل هذه الأهمية المتزايدة في ما يلي :

- إضافة درجة عالية من السيولة للأصول المالية العربية، و إدخال شرائح أكثر و أكبر من المستثمرين في المشروعات العربية و إقامة الشركات و المؤسسات الجديدة لتصب في التنمية العربية الشاملة و تدفع عجلتها، و هو ما له مردوده على المستوى القطري و مستوى الاقتصاد العربي، و هو ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- إقامة سوق مالية عربية مشتركة تعمل على إعادة تشخيص الموارد العربية بكفاءة اقتصادية أعلى و تحدث التوازن المطلوب بين مجموعة المدخرين العرب و مجموعة المستثمرين و توفر بالتالي مصادر تمويل على درجة كبيرة من الضخامة و الوفرة التي يمكن أن تحدث تغييرا جوهريا للواقع الاقتصادي العربي في مجموعه [2].
- المساعدة في تطبيق ما يسمى بالاعتماد الجماعي على الذات العربية في تمويل التنمية العربية لتكون تنمية مستقلة، و في ظل العولمة و الاتجاه إلى المزيد من التكتلات الاقتصادية يصبح من الضروري البحث في كيفية إحداث التكامل المالي و التمويلي بين الأطراف العربية في شكل سوق عربية مالية مشتركة.
- مقابلة احتياجات التنمية الاقتصادية في الدول العربية حيث إن البنوك التجارية فيها لا تستطيع بإمكانياتها المعروفة أن تتحمل مخاطر التنمية التي تستلزم قروضا طويلة الأجل و لن يتم ذلك إلا في وجود بورصات عربية موحدة أو أسواق مالية عربية مشتركة.
- أن التكامل بين أسواق المال العربية سوف يكون بمثابة وسيلة من وسائل الاستثمار و تجميع الادخار بطريقة غير تضخمية على مستوى المنطقة العربية و هي بذلك تتلاشى الآثار التضخمية إلى حد كبير، حيث إن التمويل من خلال الأسهم و السندات إذا قورن بالتمويل المصرفي من سوق النقد فإن الأخير يمكن أن

---

[1] أحمد سفر، التوازن المصرفي العربي التوسع و التكامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2008، ص ص:187 ، 188.

[2] - حازم الببلاوي ،الاقتصاد العربي في عصر العولمة،مرجع سبق ذكره ، ص 92.

يؤدي إلى زيادة مفرطة في عرض النقود و بالتالي إحداث موجات تضخمية بينما إصدار الأسهم و السندات يتضمن امتصاص قوة شرائية من جمهور المتعاملين و بالتالي يقلل و يخفض من الآثار التضخمية أو لا يحدثها ، بل يخفض من معدلات التضخم و هذا في صالح المنطقة العربية.

- إقامة سوق مالية عربية مشتركة من شأنها تقليل مخاطر وجود الأموال العربية في الاقتصاديات المتقدمة و خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فمن الأفضل أن تزداد العلاقات المالية فيما بين الدول العربية حتى تتفادى المخاطر المحيطة بالأموال العربية في الخارج مع أن هذه الأموال العربية المودعة في الخارج وصلت إلى 1400 مليار دولار.
- إن السوق المالية العربية المشتركة ما هي إلا جزء البناء الفوقي للاقتصاد العربي يوفر عادة السيولة اللازمة للتبادل التجاري و تعميق العلاقات الاقتصادية العربية بين الدول العربية، فالسوق المالية العربية المشتركة هي بمثابة البنيان التحتي و بطبيعة الحال فإن البناء التحتي هو الذي يحدد شكل و درجة نمو البناء الفوقي و بذلك فإن مستوى تطور التجارة البينية ما بين الدول العربية و اكتمال السوق العربية المشتركة يتوقف على اكتمال مرحلة التكامل الاقتصادي المنشودة بصورة عاملة.

ومعنى ذلك أن تحريك الأسواق العربية و توظيفها عربيا يتوقف على مدى النجاح الذي يمكن تحقيقه على مستوى السوق العربية المشتركة و تعميق التعاون الاقتصادي المشترك و يحتم بالضرورة إقامة سوق مالية عربية مشتركة، حيث إن من المتفق عليه أن حركة رؤوس الأموال تشكل عاملا أساسيا في تعميق التكامل الاقتصادي العربي و هي تكمل حلقة تبادل السلع و الخدمات و العمالة. و أن إقامة سوق مالية عربية مشتركة يسمح بإشراك مستثمرين من عدة دول عربية في مشروعات استثمارية قطرية ذات توجه سوقي إقليمي، بل و تتعمق بذلك العملية التكاملية إذ ما قامت هذه المشروعات على أساس دراسات جدوى اقتصادية و تعميق مبدأ الميزة النسبية و التنافسية [1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 235 ، 236.

المبحث الثاني: تحديات إعادة بناء التكتلات الاقتصادية العربية

نظرا لواقع الاقتصاديات العربية و تخلف الإنتاجية و عدم توافر هياكل النتاج للاتحاد و التكتل و إنحفاظ نسبة التجارة البينية في التأثير على معدل نمو الناتج و هيكل تكوينه، و عدم و تذليل هذه المشاكل و التي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دفع الدولة العربية إلى البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، مما أدى إلى استغلال الدول المتقدمة لهذه الفرص الثمينة لتحطيم أي جهود التكامل الاقتصادي العربي، و تقديم بدائل له، فالولايات المتحدة قدمت السوق الشرط الأوسطية كبديل، و اقترح الإتحاد الأوروبي الشراكة الأورومتوسطية كبديل اخر .

المطلب الأول: السوق الشرق أوسطية

و كان ميلاد هذه السوق في الاقتصاد الدولي و أهدافها كالآتي:

أولا : نشأة السوق الشرق أوسطية و أهدافها:

كان من تداعيات حرب الخليج الثانية و انتهاء الحرب الباردة انعقاد مؤتمر مدريد لسلام الشرق الأوسط 1991، و ما تلاه من اتفاق أوسلو بين الكيان الصهيوني و منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993، و المسمى إعلان المبادئ الإسرائيلي و الفلسطيني الذي شكل منعطفا خطيرا أثار السلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك في مرحلة دقيقة من الإنتاج العربي المعاصر تشهد فيه العلاقات الاقتصادية العربية تعثرا و ضعفا كبيرا، و من هذا المنطلق تمت الدعوة إلى عقد اجتماعات قمة اقتصادية الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكي و منتدى دافوس الاقتصادي السويسري، و تم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات، أولها مؤتمر الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر 1994، و الثاني في عمان عاصمة الأردن في 1995، ثم الثالث بالقاهرة في عام 1996، و أخيرا مؤتمر الدوحة في قطر عام 1997 الذي يلفت الانتباه إلى محاولة جادة لتمزيق الوطن العربي و تغيير خريطته و مسح هويته التي استقرت في وجدان العرب منذ أمد بعيد، فلاقى معارضة كثيرة حول انعقاده و قاطعته كل من مصر و السعودية، و أعلنت أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بأن توقف مسيرة السلام و التعنت الإسرائيلي سيؤثر على التعاون الاقتصادي.

و يهدف مشروع السوق الشرق أوسطية إلى تسويق مشاريع التعاون الإقليمي لاستيعاب الكيان الصهيوني و تسليمه زمام الأمور في المنطقة و الهيمنة اقتصاديا و عسكريا و سياسيا، كما يهدف مشروع الشرق أوسطي إلى الهيمنة الإسرائيلية و الأمريكية على موارد المنطقة و أسواقها و طمس الهوية العربية و إنهاء أي تجمع قائم على أساس العروبة [1].

[1] صلاح الدين البسيسي ،الاتحاد الاوروبي ،والعملة الاوروبية اليورو ، السوق العربية المشتركة ،الواقع والافق ، مرجع سبق ذكره ص 250.

ثانيا : **الموقف العربي من السوق الشرق أوسطية:**

لقد أثار مشروع السوق الشرق الأوسطية جدلا واسعا حول أثاره على مستقبل التعاون العربي و مدى قدرة النظام العربي على الاستمرارية و التطور من عدمه و خرجت الآراء متباينة بين:

- من يرى أن التمادي في تطوير مفهوم الشرق أوسطية سيؤدي حتما إلى القضاء على النظام العربي الذي ظل قائما حتى الآن، رغم عثراته العديدة و نقاط ضعفه، و ذوبان الهوية العربية لحساب هوية أخرى شرق أوسطية تتضمن الهوية اليهودية و الفارسية و التركية بالإضافة إلى الهوية العربية الراهنة.
- و من يرى أنه يمكن التعايش بين النظام العربي القائم و الشرق أوسطية و تحقيق في هذا الإطار.

و نظرا لهذا التباين في التقدير، جاء موقف الجامعة العربية ليضع خطوطا عريضة تحسم هذا التباين، و تضمن موقف الجامعة العناصر التالية:

ـــ لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام، قبل انتهاء الأسباب التي دعت إليها، و ذلك حماية لمصالح الدول العربية و وسيلة لاستعادة حقوقها.

ـــ لا يجب أن يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لإسرائيل حيث تتعامل كل دولة عربية معها وفقا لمعايير المصلحة الوطنية.

ـــ إعطاء الأولوية لتأييد السلام الشامل و العادل وفقا لقرارات الشرعية الدولية و على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

ـــ الدول العربية دولا ذات سيادة تختار كل منها و بكل حرية حجم و شكل العلاقة التي تربطها بإسرائيل.

ـــ أن السوق الشرق أوسطية لن تكون حساب الدول العربية التي تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك العمل العربي المشترك في شتى المجالات .

3- تحديات السوق الشرق أوسطية:

نلخص التحديات التي تطرحها السوق الشرق أوسطية في ثلاث جوانب:

- **التحديات السياسية:**

– تغيير الأولويات، و فرض أسبقية الجانب الاقتصادي على التقدم في مسار التسوية السياسية، و إطلاق عملية التطبيع و إلغاء المفترض أن تأتي نتاجا للتسوية، الأمر الذي يهدد العملية السلمية، و تجريد الجانب

العربي من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه لتحقيق تلك المبادئ، و زيادة الضغوط على كل من سوريا و لبنان و منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات إضافية لصالح إسرائيل [1].

– إعادة تشكيل خريطة المنطقة على أساس التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي لشمال إفريقيا و الشرق الأوسط، و الذي يستبعد كليا خمس دول عربية و هي : السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، و جزر القمر.

أما استبعاد ليبيا و العراق و إيران فقد جاء مؤقتا لأسباب سياسية، و جرى ضم إسرائيل، و إلحاق تركيا بالمنطقة.

ويشمل مشروع السوق الشرق أوسطية، تهديدا خطيرا لوحدة الهوية العربية، و يستهدف الانقسام و الشرذمة بين دوله من خلال انقطاع أجزاء منه، و ضمها إلى تجمعات أخرى في الوقت الذي يتم فيه ضم دول أخرى غير عربية إلى التكامل الشرق الأوسطي الجديد.

– إضعاف الموقف العربي و الاستفراد به بعيدا عن ضوابط و قرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب الأمم المتحدة رغم كونها الإطار الرئيسي و الآلية الأساسية للتعاون الدولي، الأمر الذي ينعكس سلبا على الموقف العربي و يخل بميزان القوى الإقليمية بشدة لصالح إسرائيل.

– زيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية و التطبيع عبر إقحام القطاع الخاص العربي ليلعب دورا يتجاوز الجانب الاقتصادي، و محاولة توظيفه تحت شعار الشراكة الجديدة من إقحامه المكبر في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص الإسرائيلي لفرض التطبيع الواقعي و خلق مصالح مشتركة و متشابكة تسهم في توسيع قاعدة التسوية، و إضعاف موقف الأطراف العربية المباشرة في عملية السلام للتأثير عليها [2].

- **التحديات الاقتصادية:**

– إعادة توزيع موارد المنطقة العربية و فرض الشراكة الإسرائيلية في استغلال تلك الموارد عبر صيغ و آليات التعاون الاقتصادية المقترحة.

– دمج إسرائيل في المنطقة التي رفضتها و في ظروف تتيح لها بلوغ مركز متميز على حساب العرب، حيث يمكنها استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية و المالية من ميناء ونفط و رأس مال.

– فرض إسرائيل كعضو متميز في صيغة تعاون اقتصادي يفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضروري، حيث فرض إسرائيل في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها و بين الدول

---

[1] -ابراهيم سعد الدين ،العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ،دار الفارس عمان ،الاردن ، الطبعة الاولى ،1999،ص181.

[2] - صلاح الدين البسيسي ،الاتحاد الاوروبي ،والعملة الاوروبية اليورو ، السوق العربية المشتركة ،الواقع والأفاق ، مرجع سبق ذكره ص 253.

العربية.

– في حالة تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة، إسرائيل هي التي تستقطب الجزء الأعظم منها، نتيجة لامتداداتها المالية و السياسية في الأسواق العالمية.

– تزايد الضغوط على الدول العربية لتنمية سياستها الاقتصادية وفقا للنموذج العربي و الإسرائيلي، دون مراعاة لظروف الدول العربية [1].

- **التحديات المؤسسية:** ونلخصها فيم يلي :

تثير المؤسسات التي أنشأتها قمة الدار البيضاء، لتكون إطار للتعاون للشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مخاوف كبيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات مزمع إنشاؤها و البنى المؤسسية القائمة التعاون الاقتصادي العربي كالجامعة و أجهزتها و مؤسساتها، و منظمة الوحدة الإفريقية، و منظمة المؤتمر الإسلامي.

و ترتبط هذه المخاوف خصوصا تجاه الجامعة العربية بحقيقة كون المشروع الشرق أوسطي ذو طبيعة إحلالية يعيد تشكيل خريطة جديدة للمنطقة، مما يشكل تهديد الجامعة الدول العربية و مؤسساتها كدور و إطار قومي.

و يعزز تلك المخاوف، المشاكل التي تعاني منها مؤسسات العمل العربي المشترك، و عدم قدرتها على دفع عجلة التنمية في الدول العربية و إذا لم تعالج هذه المشاكل فإن جامعة الدول العربية و مؤسساتها العمل العربي المشترك مهددة بالزوال و بالتالي سبل النظام العربي خاصة و أن مؤسسات المشروع الشرق أوسطي تلقى العون و الدعم الخارجي لترشيحها كبديل أكثر أهمية في رأي دعاته و المروجين له [2].

---

[1] -عبد المطلب عبد الحميد،السوق العربية المشتركة ،مرجع سبق ذكره،ص 246 .

[2] - ابراهيم سعدالدين ،العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ،مرجع سبق ذكره ،ص196.

المطلب الثاني: الشراكة الاورومتوسطية

أولا : نشأة الشراكةالاورومتوسطية : شهد النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية ،و قادة الولايات المتحدة الامريكية جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد ، كما توجهت دول الاتحاد الاوروبي نحو اعادة تقييم سياساتها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط, وكانت بدايات هدا التوجه بيان قمة المجلس الاوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على ان الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية يربط بها الاتحاد الاوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الامن و الاستقرار في تلك المناطق ثم دعا المجلس الوزاري الاوروبي في اجتماعه الذي انعقد في "كور فرو"باليونان في جويلية 1994للجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الاساسية لسياسة اورو متوسطية، و قد اقرت هده الورقة في القمة الاوروبية التي عقدة في "ايس" بألمانيا خلال ديسمبر

1994، ثم جاء انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الاورومتوسطية باستثناء ليبيا لأسباب سياسية ،كما شاركه فيه كل من تركيا، قبرص ومالطا وإسرائيل ، صدر في ختام أعمال مؤتمر برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها، الشراكة الاقتصادية و المالية، الشراكة الثقافية و الاجتماعية، و القضايا الإنسانية كما وضع المؤتمر برنامج عمل و الية للمتابعة و التنفيذ.

ثانيا : أهداف الشراكة الاورومتوسطية: جاء اعلان برشلونة بمجموعة من الاهداف للشراكة الاورومتوسطية و التي نلخصها في مايلي :

- جعل المنطقة المتوسطة فضاء للحوار و التبادل و التعاون من اجل تحقيق السلم و الاستقرار و الازدهار .
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية و احترام حقوق الانسان.
- تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر و ايجاد فرص افضل للتقارب بين الثقافات.
- تقليل الفوارق التنموية و تقليص فجوات التطور في المنطقة الاورومتوسطية ،اضافة الى الاهداف السابقة يسعى الاتحاد الاوروبي الى تحقيق مجموعة من الأهداف لم يعلن عنها، و تتمثل أساسا فيما يلي:
- توفير سوق اوسع لصادراته ، و زيادة نفوذ الدول الاوروبية لشمل دول البحر الابيض المتوسط
-مقارنة و محاربة الهجرة السرية و الهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى شماله.

– تحاول اوروبا فرض نفسها و استقلاليتها عن الولايات المتحدة الامريكية التي انفردت بقيادة العالم ، و بمشروعيتها الشرق الاوسطي الذي لا يراعي المصالح الاوروبية [1].

ثالثا : تحديات الشراكة الاورومتوسطية : يحمل مشروع الشراكة الاورومتوسطية في طياته تحديات عديدة امام التكامل الاقتصادي العربي و فيما يلي اهمها:

– يحاول الاوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الاقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى بالشراكة العربية الأوروبية ، و هي شراكة غير متكافئة بطبيعة الحال تفتح الاسواق العربية امام المنتجات الاوروبية اكثر مما تفتح الاسواق الاوروبية امام المنتجات الاوروبية و اكثر مما تفتح الاسواق الاوروبية امام المنتجات العربية ، و غير كاف ان احد الدوافع الاساسية للمشروع الاوروبي هو وقف تيار الهجرة الى اوروبا من البلدان العربية ، و اعادة جانب من الجماعة العربية المتواجدة في أوروبا إلى بلادها الأصلية، و هو أمر يجب اخذه في الاعتبار بالنسبة لدول المغرب العربي عند التفكير في المستقبل.

– إن الاندماج الغير المتكافئ بين مجموعتين من الاقتصاديات متباين المستوى الاقتصادي له اثار سلبية على الاقتصاديات الاضعف و هو امر يجب ان تأخذه الدول العربية في الحسبان في مستقبل مع الدول الأوروبية، وذلك لان الاتحاد الاوروبي دائم التغيير أفقيا و راسيا، على نحو يفرض على الدول المدمجة في اقتصاده إعادة هيكلة تمليها تغيرات اكثر منها يستدعيها احتياجاتها التنموية [2].

– يوجد تحيزات واضحة بين بلدان شمال و جنوب المتوسط، من حيث القدرات الاقتصادية و التكنولوجية والسياسية، وعلى الرغم من ان هناك تعادلا في الوزن الديموغرافي بين الجانبين حوالي 240 مليون نسمة لكلا الجانبين، إلا أن نصيب الفرد من النتائج القومي الاجمالي يبلغ في الشمال عشرة امثاله في الجنوب كما ان دول الجنوب المتوسط محملة بديون خارجية تمثل حوالي 115 من اجمالي ناتجها القومي (اكثر من 100 مليون دولار)، كما بلغت معدلات البطالة في منتصف التسعينات حوالي20 % و يبلغ معدل النمو حوالي 3% فقط و بحسب جميع المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية فان دول جنوب المتوسط تحتل مكانا ادنى بكثير من دول الشمال ، و هذا في حد ذاته يخلق شراكة غير متكافئة .

---

[1] - ابراهيم سعد الدين ،العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ، مرجع سبق ذكره ،ص199.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد،السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره،ص 253.

– كذلك ستواجه الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الاوروبية و هي منافسة غير متكافئة مما يؤدي الى افلاس عدد كبير من الشركات العربية، فيما سيضاعف فتح الاسواق امام المصنوعات الاوروبية يؤدي ذلك الى اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية.

–ان المنتجات الصناعية العربية لا تزال قدرتها بعيدة عن منافسة المنتجات نفسها في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو البلدان الأخرى المفتوحة امام صناعات ها بأسواق الاتحاد الأوروبي، و تقول بعض التقديرات ان تطبيق اتفاقيات مراكش من شانها ان تخفيض نسبة صادرات تونس للمنتجات الصناعية نحو اوروبا بنسبة 40% وتقدر هذه النسبة ب 27 % بالنسبة للمغرب.

– سيفقد رجال الأعمال (القطاع الخاص) من جراء التجارة امام الاتحاد الاوروبي ما يتمتعون به من حماية خاصة كانوا يتمتعون بها.

– كما أن التخفيف الكبير في الرسوم ، إضافة الى انخفاض تكاليف النقل الذي سوف يتعزز مستقبلا يفسح المجال لتحويل التجارة لصالح منتجين اوروبيين اقل كفاءة من منافسين عالميين.

– تحدث هذه الاتفاقيات انخفاضا في متوسط الرسوم على واردات الدول المتقدمة من الدول النامية من 6.8% الى 4.3%.

كما ستترتب على ازالة التعريفات الجمركية تدني ايرادات الموازنات العامة للدول العربية، وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية ، و على اتخاذ سياسات صناعية و اجتماعية تعويضية للتخفيف من الازمات الناجمة عن ازالة التعريفات الجمركية.

– كما أن لهذه الاتفاقيات اثار عديدة على النشاط الانتاجي تتلخص في الآتي:

- إغلاق وحدات إنتاجية غير كفئة في قطاعات قادرة على المنافسة .
- اعادة هيكلة وحدات قادرة على اكتساب وضع منافس .
- توسيع منشآت وقطاعات تحقق التنافس مستفيدة من اتساع السوق و خلق التجارة، و هذا يضع تحدي امام الاقتصاديات العربية و صناعاتها.

– أما المنتجات الزراعية للبلاد العربية فتخضع لنظام حصص أوروبي صارم، و لن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي ، حيث يكيل الاتحاد الأوروبي بمكيالين، فبالنسبة للصادرات الأوروبية من السلع الصناعية يطلب الاتحاد الاوروبي من البلاد العربية المعنية ان تزيل القيود الحركية و غير الحركية اما بالنسبة للصادرات العربية المعنية الضئيلة من المنتجات الزراعية فيضع امامها العراقيل الكثيرة ، حتى لا تدخل الامن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي و يضاف الى تلك العراقيل امام الصادرات الزراعية العربية امام

الاتحاد الاوروبي عراقيل اخرى ، إلا وهي انضمام دول جنوب اوروبا ذات الانتاج الزراعي الهام الى الجماعة الاوروبية و حصولها على حرية النفاذ الى اسواقها تكسبها وضعا افضل من اضعف المزايا الطفيفة ، التي كانت للدول المتوسطية الأخرى و بخاصة دول المغرب التي أعادت بناء اقتصادها على اساس الانتاج للسوق الاوروبية [1].

– يجب تأخذ في الاعتبار حقيقة هامة ، وهي ان بناء الاقتصاد الوطني على نحو يعزز درجة الاندماج في الاقتصاد الأوروبي المتقدم تتطلب جهدا مستمرا لإعادة تشكيلة وفقا لتغيرات في ذلك الاقتصاد الأقوى و يقلل في الوقت نفسه من الحافز للانضمام الى تكامل اقليمي على المستوى العربي.

– يوضح رصيد السياسة الأوروبية تتجه الشراكة الاورومتوسطية انها تعاني من عدم تجانس حقيقي من ناحية و انها تنطلق من ابعاد و مرامي قد لا تتفق بالضرورة مع المصالح الاقتصادية و السياسية في اطار منظومة من التعاون المتوسطي هما...

– الرأي الأول : يرى أن الشراكة غير متكافئة بين العرب و الاوروبيين لا يمكن أن تنجح، وانه إذا ما تمت تأسيس علاقة جماعية ستكون نوعا من هيمنة الشمال و تبعية الجنوب، ولذا يرفض هذه الشراكة والمشروع الشرق أوسطي، لأنه مشروع دخيل يريد الهيمنة الأوروبية على الوطن العربي مثله مثل المشروع الشرق اوسطي.

– الرأي الثاني : يرى انه نتيجة التمايزات و التقارب الجغرافي و المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والأمنية للجانبين يمكن ان تصل الى درجة الازمة ما لم يعمل الجانبان معا و يتعاونان بقوة و يرى انصار التصور الاخير انه اذا كان هناك امل في تحسين قوة الاندماج الكامل لتحول 10ملايين من جنوب المتوسط في بلدان شمال المتوسط بصفة خاصة وفي الاتحاد الأوروبي، بصفة عامة فان ذلك سيكون عن طريق تدعيم هذه الشراكة.

و في نهاية طرح المشروع المتوسطي الذي تملك العديد من العوامل التي تجعله يعمل كغيره من المشروعات الاخرى المطروحة، حيث لم يحدث عداوة نشطة في العالم العربي– كما في المشروع الشرق الاوسط .

– كما انه يتعامل مع اسرائيل بشكل لو اجزنا التعبير اقل تمييزا من المعاد الأمريكية لإسرائيل إلا انه يرى بعض النقاد ان المشروعين الشرق الاوسطي والمتوسطي يؤكدان على أولوية إدماج المنطقة في النظام العالمي الجديد ، وأنهما إذا اختلفا فأنهما يختلفان في الدرجة و ليس في النوع ،

[1] - إبراهيم سعد الدين ،العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ،مرجع سبق ذكره ،ص 103 .

فالمشروع الاول موجود في المشروع الثاني باستثناء سوريا و القارة الرئيسي بينهما هو غياب الولايات المتحدة الامريكية و بروز الثقل الاوروبي في المشروع المتوسطي [1].

فهما مشروعين يبغيان الهيمنة على الوطن العربي الذي اثبت التاريخان من يتحكم فيه ، فانه يتحكم في العام أجمع و ينبغي هنا التأكيد على ولاءات تتضمنها آليات الهيمنة الامريكية الأوروبية بالنسبة للنظام الاقليمي العربي.

أ- إن هذه الترتيبات الاقليمية الجديدة تتم في اطار عملية تسوية سياسة شاملة للصراع العربي الاسرائيلي بما يتضمن قبول اسرائيل عربيا ، الامر الذي يعني ان مثل هذه التسوية تعد قبولا او انصياعا للأمر الواقع.

ب- إن الهندسة الجغرافية الجديدة في المنطقة تشمل على اربع مناطق فرعية في النظام العربي، كلا منها يوجه ناظريه الى قوى وأطراف خارجية.

المحور الاول: محور المغرب العربي

الذي ينظر اليه على انه تجمع تابع من توابع اوروبا دون ان تكون هذه التبعية مؤدية الى الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، و لعرض هذه الدائرة ، دائرة شمال إفريقيا خاصة بعد الخطوة المصرية الاخيرة في الانضمام الى الاتحاد المغاربي, تمثل او سوف تمثل الدائرة الأساسية (المتوسطية)، ولعل الملاحظ هنا ان مصر مرشحة لأداء دور نقطة التماس بين الشرق اوسطية و المتوسطية .

المحور الثاني:محور بلدان الجزيرة العربية ما عدا اليمن او تحديدا الخليج العربي الموضوعة تحت الحماية العسكرية الامريكية المباشرة وهذا الجزء تزداد اهميته (الجيواستراتيجية) في اطار ما تنل عليه الابحاث من حاجة القوى الاقتصادية الكبرى وما يحيط بها من تكتلات.

المحور الثالث: محور بلدان المشرق العربي (ماعدا العراق)،أو تحديدا المنطقة التي تساهم في خلق النواة الاقتصادية وهي المنطقة التي تمثل الدائرة الأساسية ، (السوق الشرق أوسط) خاصة عندما يضاف الى نواتها فيما بعد كل من سوريا و لبنان و مصر .

المحور الرابع: محور البلدان العربية المتبقية او تحديدا العراق، الذي يمكن ان يكون مستقبلا جزءا من نظام فرعي اقتصادي ليشمل الدائرة النفطية وإيران.... واليمن الذي يمكن ان يلحق على الدائرة الطرفية في افريقيا و التي بدا الترتيب لها من خلال ما حدث في السودان.

---

[1] -محمد شاكر محمد صالح،مشروع الشراكة الاورومتوسطية،جريدة الشرق الاوسط ،العدد 10217، بتاريخ 27 أفريل 2012،على الساعة 15:20 ،عن الموقع:

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=392644&issueno=10217

و يمكن القول انه من خلال الدوائر المتقاطعة (دائرة المتوسط و الدائرة النفطية و الدائرة شرق أوسطية) فان الهدف يتجاوز مجرد إنشاء سوق شرق اوسطية الى ترتيبات اقليمية تتكامل و من ثم فتحن العرب على ابواب مرحلة جديدة لا تقوم فقط على "التجزئة الثالثة " للوطن العربي خلال هذا القرن العشرين بل تعتمد ايضا على قاعدة التوظيف ،الاتجاهين بين كل من العرب وإسرائيل،وبينهما معا وبين استراتيجيات القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي خلال القوى الاولى من القرن الحادي و العشرين.

و من المفارقات الغريبة أن مشروعات التعاون الاقليمي المدفوعة بطرف اجنبي هي التي وجدت طريقها الى التطبيق في المنطقة العربية بينما مازالت مشروعات التعاون الاقليمي المفترض ان تحركها المبادرات الذاتية العربية عاجزة عن ان تفرض نفسها على الساحة ومن المفارقات الاكثر غرابة ان يزعم البعض انه ربما كانت مشروعات الشرق اوسطية او المتوسطية هي المسار الذي ينبغي اتباعه للوصول الى مشروعات للتعاون الاقليمي العربي, وهكذا سوف تظل اقدار العرب بيد اطراف خارجية، الى ان ينتبه العرب من غفلتهم و ينشطوا العمل الاقتصادي المشترك فيما بينهم و يبتكروا له مداخل جديدة [1].

[1] - ابراهيم سعد الدين ،العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 107،108.

المطلب الثالث : الاتحاد من اجل المتوسط.

على امتداد عقود، ظلت الدول الاوروبية مرتبطة بمبادلات اقتصادية وعلاقات سياسية بدول الحوض الجنوبي للمتوسط ، وأبرمت العديد من الاتفاقيات المنظمة لقطاعات مختلفة، لكنها بقيت دون اطار شامل منظم لهذه العلاقات ، مما دفع الدول الاوروبية و خاصة فرنسا التي تطمح في لعب دور قوة في المنطقة الى التفكير في اطار ممركز لتنظيم العلاقات السياسية و الاقتصادية والثقافية وغيرها

أولا : نشأة الاتحاد من اجل المتوسط:

نشأت فكرة الاتحاد من اجل المتوسط بمبادرة من الرئيس الفرنسي"ساركوزي" في اطار حملته الانتخابية من اجل الرئاسة, وكان الهدف من الاتحاد تجاوز حالة التشتت بين دول المتوسط, وتركيزه على تنظيم التبادل في اطار عام تشرف عليه فرنسا ويكون اداتها لتسيير شؤون البحر الابيض المتوسط و الدول المحيطة و رعاية مصالحها حلفا ثقافيا ،وتحويل المتوسط الى بحر سياسي هادئ يمكن ان يزدهر التبادل التجاري و الثقافي فيه بدون مشاكل او عراقيل .

وتعود جذور الفكرة لسنة 1995 حيث احتضنت برشلونة بتوصية من القمة الاوروبية اول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الاوروبية و نظراتها لدول جنوب البحر المتوسط في نوفمبر 1995 والتي اطلق عليها و على برنامجها لاحقا مسار برشلونة[1].

و كانت هذه الانطلاقة للشراكة بين الضفتين ممثلة لأول سياسة شاملة للتعاون الاورومتوسطي, حيث الاتفاق انذاك شمل ال45 دولة اعضاء الاتحاد الاوروبي حينها الى جانب 12 دولة من الضفة الجنوبية (انضمت مالطة وقبرص لاحقا للاتحاد الاوروبي و لم تعدان من دول الجنوب) وقد ابرم اول عقد للشراكة بعد 10 سنوات في برشلونة اي سنة 2005 واقر فعلة سل تمت بعد خمس سنوات وبعدها عقد في يوم الاحد 13 جويلية 2008 قمة بأريس ضمت 43 بلد حيث حضرها قادة نحو 40بلدا بينهم رؤساء مصر وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وتركيا، في حين لم يحضر القمة رئيس ليبيا معمر القذافي و الملك المغربي و أرسلا مندوبا عنهما، كما حضر القمة امين عام الو م أ بان كي مون و رئيس المفوضية الاوروبية خوسيه ماتويل بارو سو ،و أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى ،

[1] قمة الاتحاد من اجل المتوسط ،قناة دوت كوم ،10أفريل 2012 ،على الساعة 14.00 عن الموقع

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D9%86_%D8%A3%D8%AC%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7

حيث اعلن الرئيس الفرنسي عن انطلاق الاتحاد من اجل المتوسط كهيئة دولية جديدة بعضوية 43 دولةو برئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي و الرئيس المصري[1].

ثانيا:هياكل الاتحاد من اجل المتوسط:

قررت القمة انشاء رئاسة مشتركة دورية للاتحاد عهدت للرئيس الفرنسي عن الضفة الشمالية للمتوسط و لنظيره في مصر عن الضفة الجنوبية و قرر ان مدة الدورة سنتان فقط بعدها تنتقل الرئاسة الى قادة دول اخرى ، فيما قامت الدول الاعضاء بالاتحاد بالإجماع بانتخاب السياسي و الدبلوماسي الاردني الدكتور احمد مساعدة امينا عاما للاتحاد من اجل المتوسط في مطلع نوفمبر 2010، وثم جرى تنصيبه في مقر الامانة العامة في مدينة برشلونة الاسبانية بتاريخ 2010/03/04. [2]

و أوضح البيان الثاني ان مبدأ الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الاتحاد الاوروبي و مسؤول من الدول المتوسطية غير الأوروبية سيطبق على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية ولقاءات كبار الموظفين وفي الامانة العامة و اللجنة المشتركة الدائمة و اجتماعات الجنرال، وتقرر أن تنعقد قمة الاتحاد كل سنتين على ان يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الاوروبي ودولة متوسطية من خارجه، فيما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المتوسطي سنويا.

ولم يتفق المشاركون في القمة على اعضائها و لا على اختيار مقر الامانة العامة، وقد كانت تونس اول المطالبين بها وانضمت الى قائمة المطالبين المغرب وبرشلونة ومالطا ومرسيليا ، إلا ان البيان الختامي اشار الى ان هاتين المسالتين سيتم الحسم فيهما اثناء لقاء وزراء الخارجية الذي تقرر عقده في نوفمبر 2012 .

ثالثا: اهداف الاتحاد من اجل المتوسط:

يهدف الاتحاد من اجل المتوسط لضخ حيوية جديدة في الشراكة الاورومتوسطية بثلاث طرق هامة على الاقل و هي:

---

[1] حاتم البطوي ،حصيلة الاتحاد من اجل المتوسط ومستقبله ،جريدة الشرق الأوسط،4اكتوبر 2011،العدد 11998، 02ماي 2012على الساعة 11:30 عن الموقع:

http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=643375&issueno=11998

[2] تقرير مشترك حول المساهمة الفعالة للمجتمع المدني في الدول الشركية بمنطقة البحر المتوسط في سياق التغيرات الديموغرافية والثقافية في مستقبل الاتحاد من اجل المتوسط ،30أفريل 2012،على الساعة 11:00 عن الموقع:

www.eu-delegation.ovg.eg/en/eu-aud-comtry.

تحديث المستوى السياسي للعلاقات بين الدول الاتحاد الاوروبي وشركائه في منطقة المتوسط وإدراج المزيد من الملكيات المشتركة في العلاقات متعددة الاطراف وجعل تلك العلاقات اكثر رسوخا ووضوحا عن طريق المشروعات الاضافية ، الاقليمية والمحلية[1].

كذلك خلق وتوسيع الفرص الاقتصادية و الوظائف خاصة باستكمال منطقة التبادل الحر والعمل على ان يستمر التبادل الحر في الفلاحة و الخدمات.

– معالجة مسالة الهجرة لما يكفل مصالح مختلف الدول و الحد من الهجرة السرية من خلال استراتيجية مشتركة بين دول الشمال وجنوب البحر المتوسط .

– تحسين النقل بين الموانئ بإحداث طرق سريعة بحرية بالإضافة الى دعم انجاز ما لم ينجز بعد من الطرق السريعة المغاربية وربما تشمل هذه الطرق كل الدول على الشاطئ المتوسطي الجنوبي في وقت لاحق.

– بحث مدى فعالية خطة المتوسط للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) و دعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز.

–اقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الادوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء[2].

رابعا : تحديات الاتحاد من اجل المتوسط على التكتلات الاقتصادية العربية :

إن التكتلات الاقتصادية العربية هي الان في مواجهة الاتحاد الاوروبي من خلال اتحاد من اجل المتوسط . حيث ان الاتحاد الاوروبي موحد المواقف خاصة و ان معظم التكتلات الاقتصادية العربية هي تكتلات ضعيفة ، بتي التنسيق بينها في حدوده الدنيا و يعجز عن الارتقاء الى القوة الاقتصادية و السياسية البارزة و المحددة في مواجهة سياسة اوروبية خارجية عالية التنسيق اضافة الى تراكم الخلافات العربية مثل مصر،سوريا،لبنان وكذلك الجزائر و المغرب وتونس التي تعاني فتور سياسي مع الدول الشقيقة وليبيا التي تراوحت مواقفها بين الرفض و القبول بين الأفرقه و التعريب .

يضاف الى هذا مقاربة الدول العربية التي تختلف تمام عن المقاربة الاوروبية للاتحاد من اجل المتوسط ، فيما ترى الاخيرة ان اهداف الاتحاد الاولى اقتصادية بالأساس مع توجهات سياسية منسقة و موحدة في خدمة الاقتصاد و تركزت طموحاتها حول المشاريع الاقتصادية والمبادلات التجارية ،

---

[1] - سمير عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية ،مصر ، الطبعة الأولى ، 2001،ص 203.

[2] تقرير مشترك حول المساهمة الفعالة للمجتمع المدني في الدول الشريكة لمنطقة البحر المتوسط،مرجع سبق ذكره.

تفضل الاولى ان تكون شراكتها سياسية قبل كل شيء بما يمكنها من لعب دور اهم في المنطقة من جهة الى جانب محاولة الحصول على اكثر ما يمكن من مكاسب من دول الضفة الغنية والاتحاد الأوروبي[1].

[1] -نزيه عبد المقصود مبروك ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2007،ص 156.

المبحث الثالث: التطلعات المستقبلية لإنشاء تكتل اقتصادي عربي

ان التكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي ، لقد كانت للدول العربية بعض المحاولات في هذا المجال مثل انشاء منطقة التجارة الحرة العربية ، و الاتحاد الجمركي وكذلك السوق المالية العربية، إلا ان هذه المحاولات باء بعضها بالفشل ، فيما نجح نسبيا البعض الاخر لذا لابد على الدول العربية ان ترفع من عزيمتها و تحديها حتى تصل في المستقبل القريب الى تكتل اقتصادي يلبي رغباتها وحاجاتها ، وهذا عن طريق انشاء سوق عربية مشتركة ، واتحاد نقدي وأخيرا الوصول الى اتحاد اقتصادي قوي يجعلها في مصاف التكتلات الاقتصادية العالمية الاخرى و لها مكانة عالمية تمكنها من الاستمرار والحفاظ على خيراتها من مد العولمة الجارف.

المطلب الأول: انشاء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة:

مع دخول عصر العولمة ظهرت العديد من العوامل المؤثرة على الاقتصاديات العربية و التي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة لضرورة تجمع الارادة العربية لبناء سوق عربية مشتركة، ولان العولمة خلقت فرصا تحتاج الى عمل اقتصادي مشترك و فعال لكي يقتنصها ، و خلقت تحديات و تأثيرات سلبية و تكاليف يمكن من خلالها قيام تكتل اقتصادي عربي جديد مواجهتها و تقليلها عند ادنى مستوى، فالعولمة تحتاج الى عمل جماعي مؤسسي يعمل على اعادة هيكلة النظام الاقتصادي العربي بكل تنظيماته و هياكله.

أولا : الدوافع و العوامل المؤثرة لبناء سوق عربية مشتركة في ظل العولمة :

أ – تأثير الجات ومنظمة التجارة العالمية :

هناك سبع دول تتمتع بالعضوية الكاملة التي وقعت على اتفاقية الجات في جولة اوروجواي الاجيرة التي تم التوقيع عليها في مراكش بالمغرب عام 1994 وهذه الدول هي مصر ، الكويت ، والمغرب، وتونس والإمارات و البحرين و قطر ، و هناك ثلاث دول تتمتع بصفة عضو مشارك او منتسب هي الجزائر

و السودان و اليمن و هناك ست دول تحضر الاجتماعات بصفة مراقب وهي السعودية والعراق و الاردن وسوريا و لبنان و ليبيا ، وفي الوقت الحالي يتم دراسة انضمام اليمن و السعودية و الاردن بالإضافة الى ان هناك بعض الدول لها ظروفها الخاصة مثل العراق والصومال و جيبوتي و سلطنة عمان و من المتوقع ان تسعى جميع الدول غير الاعضاء حاليا الى اكتساب عضوية منظمة التجارة

العالمية سلبا او ايجابا بدرجة او بأخرى ومن الاثار السلبية التي يمكن ان تنجز عن الجات و منظمة التجارة الدولية على الاقتصاديات العربية نذكر ما يلي :

-ارتفاع اسعار السلع الزراعية و خصوصا السلع الغذائية .

-تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول العربية تتمتع بها في النفاذ الى الاسواق الدول الصناعية المتقدمة .

- ارتفاع تكلفة التنمية العربية و خاصة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الخاصة بحق الملكية الفكرية.

- الاثر السلبي بوجه عام على النشاط الاقتصادي العربي في الانتاج و التوظيف و الصناعة العربية.

- تقليص قدرة الدول العربية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق مع ظروفها الواقعية و اهدافها الوطنية.

- اما الاثار الايجابية التي يمكن رصدها للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات العربية فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

- الاقتصاديات الجديدة تتيح للاقتصاديات العربية فرص اوسع لتصدير منتجات تمتلك فيها ميزة نسبية وتنافسية مثل: السلع الزراعية و بعض المنتجات الصناعية مثل: المنسوجات والملابس

-ايجاد فرص افضل لحماية الحقوق التجارية العربية،والوقاية من اجراءات الدعم و سياسات الاغراق من جانب الدول الاخرى .

تشمل الاتفاقيات الجديدة معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات ، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية.

-اذا التحدي الذي تطرحه الجات و منظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي العربي المشترك ، هو كيفية ايجاد الصيغ الاستراتيجية والاليات التي تعظم من الايجابيات وتقلل من السلبيات ، بل تدعو اكثر من اي وقت مضى الى قيام تكتل اقتصادي عربي ، وخاصة ان الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بوجود التكتلات الاقتصادية ، بل ان قيام التكتل الاقتصادي العربي يجعل الاقتصاديات العربية في مجموعها في وضع افضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية [1].

ب- تأثير منظمات التمويل الدولية:

الاقتصاديات العربية تأثرت بشكل او بآخر بالتحولات التي حدثت فيما يتعلق بأدوار مؤسسات التمويل الدولية في ادارة النظام الاقتصاد العالمي الجديد، من خلال اليات جديدة في اطار من التنسيق فيما بينها لضبط المنظومة العالمية، وقد أدى هذا إلى قيام كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي

[1] -احمد سيف احمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي و افاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ،ص154 .

بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتشمل الكثير من دول العالم في العقد الاخير من القرن العشرين وبالطبع شملت عدد ليس بالقليل من الاقتصاديات العربية في مقدمتها: مصر الأردن و تونس والمغرب و الجزائر وغيرها...

وقد ترتب على تزايد اهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اتساع المشروعية الدولية المرتبطة بالتمويل الدولي حيث اصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولية الاخرى سواء المصادر الرسمية الجماعية او الثنائية او البنوك التجارية اينما يمكن ان يطلق عليه ضرورة الحصول على شهادة الجدارة الائتمانية الدولية، بل ان الاتفاق مع صندوق النقد الدولي اصبح ايضا شرط على اعادة جدول الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس.

ووجود المشروطية الدولية يدعو الاقتصاديات العربية إلى البحث في ايجاد اليات تمويلية عربية-عربية تؤدي الى تخفيف عبئ المديونية الخارجية عن الدول العربية المدنية، من جانب و في نفس الوقت تعمل على اعادة هيكلة الاقتصاديات العربية وتأهيلها بدرجة أكثر تكوين تكاملية وليست تنافسية، و من ناحية اخرى العمل على ان تكون الاقتصاديات العربية مؤهلة اكثر لجذب الاستثمارات الاجنبية داخل المنطقة العربية بل تكون جاذبة بدرجة اولى للاستثمارات العربية الموظفة في الخارج لتصب في الاقتصاديات العربية بدرجة اكبر[1].

ج- تأثير التكتلات الاقتصادية العملاقة هناك عدد من التكتلات الاقتصادية العملاقة قد تكونت ، وهناك اخرى في سبيلها الى التكوين، ولعل اهم هذه التكتلات الاقتصادية هو الاتحاد الاوروبي ، والنافتا والآسيان والابيك [2].

ان هذه التكتلات الاقتصادية تؤثر من عدة اتجاهات على الاقتصاديات العربية، في ظل نجاحها في اقامة تكتل اقتصادي عربي فعال فيما بينها حيث بقيت المنطقة العربية فضاء اقتصادي لم يتكتل، ومن ثم قابل للاحتواء والاستقطاب تتنافس عليه التكتلات الاقتصادية المختلفة بل ان تلك التكتلات الاقتصادية قد تؤثر بالسلب على الصادرات ألعربية والاستثمارات الاجنبية التي كانت تتدفق الى المنطقة العربية،بل والقروض و المساعدات الدولية أيضا ويمكن رصد اهم التكتلات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاديات العربية، و بخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي حيث أن التكتلات الاقتصادية المسلاقة تؤثر على الاقتصاديات العربية بارتفاع مدة المنافسة الدولية و النزاعات المسائية،

[1] -عبد الحميد عبد المطلب،السوق العربية المشتركة ،مرجع سبق ذكره،ص ص، 112،113.

[2] - احمد سيف احمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي و افاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ،ص156 .

وستقلل من فرص و قدرة صادرات الدول العربية على الوصول الى اسواق الدول الصناعية، وخاصة ان معظم التكتلات الاقتصادية الى وجود ما يسمى باقتصاديات المشاركة الدولية، وخاصة التكتل الاقتصادي الاوروبي الذي يسعى الى عقد اتفاقية مشاركة اوروبية عربية متوسطية مع الدول العربية الواقعة على حوض البحر المتوسط، وقد وقعت دول عربية مثل تونس المغرب على هذه الاتفاقية, وقد وقعت مصر على هذا الاتفاق في عام 2001, وفي الطريق باقي الدول، حيث تثور المخاوف حول اتفاقية المشاركة الاوروبية العربية المتوسطية فيما يتعلق بالصناعة العربية و مستقبلها، ومن الاحسن لو دخلت الاقتصادية العربية مع هذه التكتلات في مفاوضات جماعية و ليست فردية، فقد كانت ستحصل على مزايا افضل.

إذا الاقتصاديات العربية عليها ان تتكتل حتى يتسنى لها التعامل بشكل افضل مع التكتلات الاقتصادية العالمية, بدلا من وقوع المنطقة العربية كفريسة بين تلك التكتلات و سوقا تصرف فيه منتجاتها و لذلك لم يعد التكتل الاقتصادي العربي هو خيار الاعتبار القومي فحسب لكن بات ايضا هو خيار الحاجة الموضوعية [1].

د- تأثيرات الشركات متعددة الجنسيات:

تشير التقديرات الى ان الشركات المتعددة الجنسيات لا تركز نشاطها في المنطقة العربية، فما تخصصه من استثمارات ضعيف بالمقارنة باستثماراتها في باقي العالم، و ان هذه المخصصات القليلة تتركز في الصناعات الاستخراجية او بعض الصناعات المسببة للتلوث البيئي.

و من هنا اصبح امام الاقتصاديات العربية معضلة تحتاج الى آلية مناسبة للتعامل معها، فهي تحتاج الى المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة و خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت عليها ان تجذب استثمارات تلك الشركات في الصناعات التحويلية و الخدمات لكي تزداد درجة تنافسية المنتجات العربية في الاسواق العالمية.

هـــ- تأثير الثورة التكنولوجية و المعلوماتية:

ان تحليل النظام الاقتصادي العالمي من منظور تكنولوجي قد اوضح ان الاقتصاديات العربية ليس لها دور يذكر في الثورة التكنولوجية، وبالتحديد الثورة الصناعية الثالثة، وبالتالي تزداد درجة تهميش الاقتصاديات العربية، وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير في التغيرات العالمية.

و يترتب على عجز الاقتصاديات العربية من استيعاب الثورة التكنولوجية انها تفتقد القدرة الذاتية على التطور والتقدم، ومن ثم فان الواقع التكنولوجي العربي يعاني من قصور ولا يغير من ذلك ما نراه في

[1]- عبد الحميد عبد المطلب،السوق العربية المشتركة ،مرجع سبق ذكره، ص، 114.

كثير من الاقتصاديات العربية من اقامة مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تستخدم الآلات و المعدات الحديثة و المتطورة و ذات محتوى تكنولوجي متقدم و بالغ التعقيد.

ومن المهم في مرحلة البناء ان تعي الدول العربية دروس الماضي فيجب عليها اجراء دراسة مدققة لاتفاقات العمل الاقتصادي المشترك القائمة، والذي يغلب عليها عدم الواقعية، فلم تحدد الاهداف المراد الوصول اليها تحديدا دقيقا، وعدم وجود الاليات التي تحقق هذه الاهداف، بل وعدم وجود برامج العمل الزمنية والتفضيلية التي تحدد توقيتات تحقيق هذه الأهداف ، وعدم وجود الارادة السياسية التي تعمل على تحقيق ذلك .

2- بناء السوق العربية المشتركة على اساس جديد:

ان بناء السوق العربية المشتركة يعني محاولة التغلب على المعيقات التي تحول دون نجاحها, وفي نفس الوقت الاخذ في الاعتبار التغيرات الاقليمية والدولية وآثارها على المنطقة العربية, وكذلك الاخذ في الحسبان ما حدث للاقتصاديات العربية من تغيرات ايجابية و تأثيرها الايجابي في مرحلة البناء, حيث تتجه معظم الدول العربية الى برامج الاصلاح والتحرير الاقتصادي و السماح لقوى السوق ان تعمل خلال زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة الامكانات العربية عما كانت عليه بصورة كبيرة بالرغم من اهدار بعض من تلك الامكانات في حرب الخليج الثالثة وكذلك في الربيع العربي حسب ما اورده خبراء الاقتصاد العربي والأجانب في تقاريرهم الاخيرة [1].

ولا يخفى ان بناء السوق العربية المشتركة على اسس جديدة هي مسألة واقعية اكثر من اي وقت مضى فالظروف الحالية قد تكون افضل مرحلة للبناء التي تجعل من المنطقة العربية تكتلا اقتصاديا يدأى بالاقتصاديات العربه عن اي عمليه احتواء و تجعلها في مركز تفاوضي افضل عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الاخرى, او سع اتفاقية العالم, بل يجعلها تمنح و تمنع بما يؤمن المصالح الاقتصادية العربية في مجموعها بشرط توفر الارادة السياسية العربية التي تؤدي الى انجاح اي صيغة للتعاون الاقتصادي الاقليمي العربي, وإعطاء الحرية للشعوب العربية لكي تملك ارادة العمل الحر [2].

[1] - احمد سيف احمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي و افاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ،ص 160 .

[2] - عبد الحميد عبد المطلب،السوق العربية المشتركة ،مرجع سبق ذكره، ص، 115.

المطلب الثاني: الإتحاد النقدي العربي

تعتبر الوحدة النقدية ثمرة ناضجة لأي تجربة للتكامل الاقتصادي وخصوصا في اطار التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة فعلى حكومات الدول العربية ان تجعل بتنفيذها لسياساتها الاقتصادية المشتركة وتطبيق السياسات المناسبة لتحرير التجارة مع تنشيط اسواق راس المال و تحسين المناخ الاستثمار كما عليها ان تستمر في اتباع ما انتهجته من خطط واستراتيجيات للتكيف الهيكلي و الاصلاح الاقتصادي و تحديث القوانين والتوجه لإنشاء بنك مركزي مشترك وصولا الى وحدة اقتصادية تتوج جميع الجهود الاقتصادية و تضع الدول العربية على خارطة العالم ككتلة اقتصادية لها اعتبارها.

1-فكرة وبدايات الاتحاد النقدي العربي:

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية فقد اشارت الوثيقتان الرئيستان للمجلس النظام الاساسي و الاتفاقية الاقتصادية الموحدة اعام 1981 الى الخطوط العريضة والمعالم الاساسية والعامة لبرنامج تعاون تكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون وضمن مجالات التعاون الاخرى التي استهدفها انشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة التجارة الحرة، وتوحيد التعريفة الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة الاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك ما نصت عليه المادة (22) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بان تقوم الدول الاعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون منممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها .

ومنذ ذلك الوقت بدا العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد انشات في اطار المجلس عام 1983 لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة و تنسيق السياسات النقدية والمصرفية وتفرع عن لجنة المحافظين لجان المتخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الاشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات، وفي عام2002 انشاء الاتحاد النقدي وخلال الفترة ما بين 1985-1987 اجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الاعضاء للتوصل كخطوة اولى نحو العملة الخليجية الموحدة الى مثبت مشترك لعملات دول الخليج, وطرحت حقوق السحب الخاصه كمثبت مشترك غير انها لم تحصل على

الاجماع [1].

ونظرا للاستقرار النسبي في اشعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال التسعينات, ولكون اقامة الاتحاد النقدي و اصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب، ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية اخرى وهي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي و السوق المشتركة، فقد كان الرأي السائد داخل التعاون في اوائل التسعينيات ان الوقت لم يحن بعد ليحث تفاصيل اقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتأى وزراء المالية و المحافظين بدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينيات.

وبنهاية عقد التسعينيات و نظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الاوروبي في موضوع اليورو، وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيق اعبد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقرر المجلس الاعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2002 تبني الدولار الامريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظين لإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة.

2-البرنامج الزمني للاتحاد النقدي:

وافق المجلس الاعلى في ديسمبر 2001 على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي و الذي يقضي بتطبيق الدولار الامريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحة الحالية قبل نهاية 2002 وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد كما يقضي البرنامج بان تتفق الدول الاعضاء على معايير تقارب الاداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي, الازمة لنجاح الاتحاد النقدي, وذلك تمهيدا لانطلاق العملة الموحدة, وهذا ما يتطلبه الاتحاد النقدي الاقتصادي حيث يهدف الى تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك احراز مستوى عال من التقارب بين الدول الاعضاء في كافة السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات المالية و النقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الاداء الاقتصادي ذات الاهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار, حيث أن معايير التقارب النقدي تتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الاجنبي. اما معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص ص116 ،122.

كذلك تنويع الارادات الحالية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي حيث انه يخلق الاعتماد على الارادات من القطاع الهيدروكربوني (النفط +الغاز) التقلبات في الارادات الحكومية ناشئة عن عوامل لا سيطرة للدول العربية عليها إلا في حالة ارتفاع الاسعار .

هناك الان محاولات جادة من طرف الدول العربية لإيجاد السبل البديلة التي تمكنها من تفادي الاعتماد الكلي على النفط والغاز وما يمكن ان يسببه ذلك من مخاطر على الاقتصاديات العربية، ولذلك يجب على الدول العربية الاتجاه نحو ايجاد الطاقة البديلة للنفط والغاز وقد قطعت بعض الدول اشواط في هذا المجال كالاهتمام بالطاقة الشمسية والطاقة الهيدروجيلية والرياح, وذلك لتوفير النفط والغاز من اجل تسويقه في الاسواق الدولية وتخفيض تكاليف معالجة التلوث، وتكاليف تكرير النفط وما ينتج عنه من مخاطر بيئية اقتصادية وسياسية [1].

[1] احمد الصويلح، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، الامانة العامة،بتاريخ 25 أفريل ،على الساعة 8:30 عن الموقع: http://www.gcc.sg.org/index

المطلب الثالث : الطاقة المتجددة كبديل للنفط العربي

ما انفك الإنسان يبحث عن مصادر جديدة للطاقة لتغطية احتياجاتها المتزايدة في تطبيقات الحياة المتطورة التي يعيشها، ولكن بعض مصادر الطاقة المعروفة بنضوبها وتكلفة استغلالها المرتفعة والتأثير السلبي لاستخدامها على البيئة، وقد تنبه الانسان في العصر الحديث الى امكانية الاستفادة من حرارة الشمس والتي تتصف بأنها طاقة متجددة و دائمة لا تنضب شانها في ذلك شان الطاقة التي يمكن الحصول عليها من الرياح او من جريان المياه او غير ذلك من الظواهر الطبيعية التي يمكن انتاج الطاقة منها.

I-نظرة تاريخية عن الطاقة المتجددة:

ادرك العالم جليا الخطر الكبير الذي يسببه استخدام مصادر الطاقة الاخرى و الشائعة (و خاصة النفط و الغاز الطبيعي) في تلوث البيئة وتدميرها مما يجعل الطاقة المتجددة الخيار الافضل على الاطلاق ولهذا اضحت مصادر الطاقة المتجددة في عصرنا هذا دخلا قوميا لبعض البلدان حتى انه في دول الخليج العربي والتي تعتبر من اكثر بلاد العالم غنا بالنفط ، تستخدم الطاقة الشمسية بشكل رئيسي و فعال [1].

و بما ان الطاقة المتجددة تعتبر من المجالات و التخصصات العلمية الحديثة حيث يعود تاريخ الاهتمام بالطاقة المتجددة كمصدر للطاقة في بداية الثلاثينيات حيث انه التفكير حين ذاك على ايجاد موارد واجهة قادرة على تحويل طاقة الشمس الى طاقة كهربائية و قد تم اكتشاف مادة تسمى السيلينيوم التي تتأثر مقوماتها الكهربائية بمجرد تعرضها للضوء وقد كان هذا الاكتشاف بمحض الصدفة، حيث ان اساد البحث كان لإيجاد مادة مقوماتها الكهربائية عالية لغرض تمديد كابلات للاتصالات في قاع المحيط الاطلسي إضافة الى استخدام طاقة الرياح كأساس في إنتاج الطاقة للطواحين قديمة في اوروبا وأخر الاهتمام بالطاقة الشمسية يتطور حتى بداية الخمسينيات حين تم تطوير شرائح عالية القوة ثم وضعها بأشكال و أبعاد هندسية معينة وقادرة على تحويل اشعة الشمس الى طاقة كهربائية ولكن كانت التكلفة عالية جدا. هذا وقد كان اول استخدام للألواح الشمسية المصنعة من مادة السيلكون في مجال الاتصالات في المناطق النائية ثم استخدامها لتزويد الاقمار الصناعية بالطاقة الكهربائية حيث تقوم الشمس بتزويد الاقمار الصناعية بالطاقة الكهربائية, حيث تكون الشمس ساطعة لمدة (24) ساعة في

[1] - محمد الخلف ،نبذة تاريخية عن الطاقة المتجددة ،بتاريخ 03ماي 2012،على الساعة 11:00 عن الموقع:

http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=2786

اليوم، ولازالت تستخدم حتى يومنا هذا ولكن بكفاءة وعمل افتراضي يتجاوز العشرين عاما، اضافة الى استخدام السدود عبر استغلال سرعة جريان المياه في تدوير مولدات الطاقة الكهربائية.

ثم تلت فترة الخمسينات والستينات مهمة اخرى في مجال الاهتمام بالطاقة الشمسية كمصدر بديل للطاقة وفي النصف الثاني للسبعينيات حينما اعلن العرب حضر تصدير النفط الى الغرب, بدأت دول عديدة يعطي اهتمام بالغ للطاقة الشمسية واستخدامها في مجالات عديدة مثل الاتصالات النقل والإنارة وغيرها. وقد اصبحت الطاقة الكهربائية المولدة من الشمس في المناطق التي تكون فيها الطاقة الشمسية عالية مثل اليمن وبعض دول الخليج العربي, ومنها عمان بشكل خاص تنافس المصادر التقليدية للطاقة من ناحية التكلفة الاقتصادية ويطالب ذلك تصميم انضمت الطاقة الشمسية المتكاملة لتوليد وخزن الكهرباء ومن ثم تحويلها من تيار مستمر الى تيار متناوب مثل الكهرباء التي تستخدم في المنازل [1].

اختيار الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بين عامي 2010-2012 هو تأكيد كلى سلوك الدول العربية درب تنويع مصادر الطاقة, وفي الواقع كانت منطقة الشرق الاوسط قد شهدت من خلال السنوات الخمس المنصرمة عددا من المبادرات الاستراتيجية الرامية الى تنويع مصادر الطاقة حيث سعت السياسات الجديدة الى تطوير طاقة نووية مدنية ومصادر طاقة متجددة, والى زيادة فعالية الطاقة في شكل عام, فإذا بقيت الجهود راسخة في رؤية واضحة على المدى البعيد يدعمها اطار عمل قانوني مناسب فقد تأتي بتغيير جذري على كيفية انتاج الطاقة في المنطقة واستخدامها وتعمل المنطقة على وضع الكثير من مشاريع انتاج الطاقة الهوائية والشمسية او على التخطيط لها ، ومن بينها مشاريع انشاء مدن تعول على مصادر الطاقة المتجددة في الامارات العربية المتحدة و المملكه العربيه السعوديه ناهيك عن مشاريع طاقه شمسيه وهوائيه صغيرة الحجم في البحر المتوسط, فمثلا تخطط مبادرة مصدر في ابو ظبي لبناء اكبر معمل انتاج الطاقة الشمسية المركزة في العالم وتصل قدرته ال 1000 ميغا واط ، في حين يخطط الاردن لإنتاج 300 ميغا واط من حاجاتها الى الكهرباء في عام 2020 من الطاقة الشمسية, وتسعى مصر الى افتتاح اول معمل لإنتاج الطاقة الشمسية جنوب القاهرة نهاية السنة الحالية مقرون بإنتاج الطاقة باستخدام الغاز لكن حتى الساعة و على رغم تنامي الاهتمام بالطاقة الشمسية تبنى المنشآت الجديدة اساسا على الطاقة الهوائية ومن أمثلة ذلك منشأة الطاقة الهوائية الأكبر في افريقيا و الواقعة على مقربة طنجة في المغرب ،ويعزى هذا الخيار الى ان تكنولوجيا الطاقة الهوائية لا تزال اقل كلفة بأشواط وعلى خط موازي تنتشر في المنطقة

[1] -محمد التفراوتي ،الطاقة الشمسية والمستقبل العربي ،بتاريخ 03ماي 2012،على الساعة 9:15 عن الموقع:

http://marocenv.maktoobblog.com/380018/

تجهيزات لإنتاج الطاقة الشمسية على مستوى صغير مثل اجهزة تسخين المياه ، حيث يتبع عدد من الحكومات سياسات تدعم استخدامها.

وعلى غرار الإمارات العربية المتحدة ، ينظر الكثير من الدول في امكان استخدام الطاقة النووية في معامل الكهرباء.

2- الأسباب التي تدفع الدول العربية الى تطوير مجال الطاقة المتجددة.

أ-تتمتع المنطقة بميزات جغرافية ومناخية ملائمة فمنطقة شبه الجزيرة العربية و شمال افريقيا تتمتع بأكبر قدرة في العالم على انتاج الطاقة الشمسية.

ب-لن يكون حجم الطاقة المولدة في الوقت الراهن في المنطقة كافيا لتلبية الطلب المستقبلي ففي مجال انتاج الطاقة الكهربائية يتوقع ان يزداد الطلب بنسبة تفوق 7 % سنويا خلال العشر اعوام التالية، ستحتاج البلدان العربية الى رفع قيمة انتاجها من الطاقة بغية تلبية الطلب المتزايد ويمكن ان تلعب مصادر الطاقة المتجددة دورا اساسيا في تلبية الحاجة المتزايدة في المنطقة .

جـــ - ستساهم الطاقة المتجددة بخفض غازات الاحتباس الحراري و مواجهة التغيير المناخي ، فالعديد من الدول العربية تعد من بين البلدان التي تبعث أعلى كمية من غازات الاحتباس الحراري في العالم

د- يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تساعد في حل مشاكل المنطقة البيئية الأخرى ،فالدول العربية تواجه ارتفاعا سريعا لمستويات التلوث ترافقه تكاليف عالية و تدهور لنوعية الحياة فهي تعاني حاليا من ثاني أعلى مستوى تلوث هواء في العالم كما أن كثافة الجسيمات تفوق بنسبة % 50 المعدل العالمي مسببة أضرار تساوي ما يقارب 0.9% من اجمالي الانتاج المحلي .

هـــ- يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تخفض من كميات النفط والغاز المستعملة في انتاج الكهرباء محليا وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الكميات بمجالات تدريجيا اكبر, حيث ان تمكنت الطاقة المتجددة من الحلول بشكل جزئي مكان الغاز والنفط اللذين يستخدمان حاليا لتوليد الطاقة, تصبح الكميات الفائضة متوفرة للتصدير و الاستخدام في تطبيقات ذات عائد اكبر.

و - سيبقى الوقود النفطي و الغازي مصدر الطاقة الرئيسي في المستقبل القريب كما انه من المتوقع ان ترتفع حصة اوبيك في انتاج النفط من نسبة 52% بحلول عام 2030 بحسب توقعات اوبيك عام 2008 لذلك, يمكن المشاريع الطاقة المتجددة ان تحرر كمية اكبر من النفط و الغاز للتصدير و بالتالي تثبت مركز البلدان العربية المنتجة للنفط في الالم كجهات مصدرة للطاقة في العالم .

ك- يمكن لصناعة الطاقة المتجددة ان تساهم بالتنوع الاقتصادي و توفير الوظائف فقطاع النفط و الغاز ينتج 47% من اجمالي الناتج المحلي في دول الخليج العربي إلا انه لا يشكل اكثر من 1%من الوظائف [1].

3- اهمية تطوير الطاقة المتجددة بالنسبة لدول العربية:

تحتل الدولة العربية عامة والمنتجة للنفط خاصة مكانة محورية بارزة في قطاع الطاقة العالمي الذي يشهد نمو و طلبا متناميا ، وبإمكان هذه الدولة المنتجة للنفط الحافظ على هدا الدور الريادي الذي تلعبه ضمن هذا القطاع الحيوي و تعزيزه من خلال تنويع مصادر الطاقة لتشمل ، وبشكل متنامي الطاقة المتجددة .

ويعتبر الاستثمار في الطاقة المتجددة خطوة منطقية بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على انتاج وتصدير النفط والغاز ، حيث سيساهم هذا الاستثمار في التحويل من دول منتجة و مصدرة للغاز والنفط الى لاعب مهم في مجال الطاقة بشكل عام.

كما تساهم عملية الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بتنويع اقتصاد الدول العربية و تنمية وتطوير رأس المال البشري اللازم لبناء تكتل اقتصادي قائم على المعرفة كما ان تطوير محفظة متوازنة من المصادر الطاقة المتجددة الى جانب المصادر الهيدروكربونية من شانه اضافة فوائد اقتصادية كبيرة لاسيما في ظل الجهود الدولية ، يحقق للدول العربية امن الطاقة الحديثة الرامية الى فرض قيود متزايدة على الكربون [2] .

وتمتلئ مشاريع الطاقة المتجددة اليوم باهتمام عالمي متزايد نظرا للفوائد البيئية والاقتصادية التي توفرها ، وفقا للتقارير المالية التي اوضحتها مؤسسة بلوم بيرج ، فانه من المتوقع ان يصل معدل الانفاق العالمي في قطاع الطاقة المتجددة لهذا العام 2012 نحو 200 مليار دولار بعد ان بلغ 162 مليار دولار في عام 2009 ، مما يمثل نموا كبيرا مقارنة بمبلغ 30 مليار دولار استثمرت في قطاع الطاقة المتجددة عام 2004 .

ومن خلال تأسيس الدول العربية لقطاع الطاقة المتجددة' واهتمامها بتطوير التقنيات النظيفة ؛ فإنها ستساهم بشكل فعال في عملية تنويع اقتصادها و تصبح اقل اعتمادا على التقنيات المستوردة ، وذلك

[1] -خواف الطيبشات، إدارة وتطوير الطاقة المتجددة والبديلة في الوطن العربي ،مرجع سبق ذكره ،بتاريخ 01 ماي 2012 على الساعة 14:00 عن الموقع:http://www.arado.org.eg/homepage/ActDetail.aspx?actid=16855

[2] -محمد مصطفى محمد الخياط ،الطاقة المتجددة في الوطن العربي ، بتاريخ01 ماي 2012 ،على الساعة 17:30 عن الموقع :http://abudhabienv.com/?p=6178

من خلال العمل على تطوير هذه التقنيات محليا ، وخلق فرص تصدير واسعة من شانها المساهمة في تطوير اقتصاد مستدام قائم على المعرفة ، وتلعب الحكومات دورا بالغ الاهمية في دعم قطاع الطاقة المتجددة وذلك من خلال وضع سياسات مناسبة واطر تنظيمية وآليات تحفيزية لتطوير ونشر حلول الطاقة المتجددة، وقد باشرت الحكومات في جميع انحاء العالم بوضع السياسات الازمة لنمو قطاع الطاقة المتجددة[1].

فعلى سبيل المثال قامت اكثر من 100، دولة في مطلع 2010 لوضع نوع من السياسات المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة المتجددة ، مقارنة ب 55 دولة باشرت بالقيام بتلك الخطوات في اوائل عام 2005, وهو ما يعد اشارة واضحة على قيام الحكومات في جميع انحاء العالم بوضع قضية الطاقة المتجددة في مقدمة جدتها و صدارة اولويتها [2].

إن البحث والمثابرة في ايجاد بدائل للطاقة ماهو إلا جزء مكمل للاستمرارية الدول العربية كدول مصدرة للطاقة و الحفاظ على المستوى الاقتصادي الذي تنظم به هذه الدول الآن ومن اجل مواكبة بقية دول العالم في هذا المجال [3].

---

[1] أسيد قاسم ،استشارات الطاقة الشمسية في الوطن العربي بتاريخ 03ماي 2012 على الساعة 10:00 عن الموقع:
hup://aallaaq.arabblogs.com/archive/2009/10/958063.html

[2]- عبد الرحيم حمدان التسويلي ، تطوير الطاقة المتجددة في المنطقة العربية ،منشورات دار الحياة ، بتاريخ 01 ماي على الساعة 14.30 ،عن الموقع: http://dar alhayat –sg -org

[3] -أسيد قاسم ،استشارات الطاقة الشمسية في الوطن العربي ،مرجع سبق ذكره.

خاتمة الفصل :

مما سبق نستخلص انه من المناسب ،بل من الضروري للدول العربية أن تحدد توجهاتها المستقبلية للتعاون والتبادل الاقتصادي العربي في القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة ،هذا القرن الذي يمكن ان يكون الفرصة الاخيرة لمن يريد ان يتقدم اقتصاديا ، بل والتكتل اقتصاديا ايضا ، ويقتنص المكاسب المحتملة من توجهاته السليمة نحو المستقبل ، فعلى المجتمعات العربية ان تستخلص الدروس من تجاربها الماضية ،وان تعي التحديات التي وضعتها امامها التغيرات والمتغيرات الاقليمية والعالمية وتضع لها استراتجية المواجهة.

الخاتمة العامة

تواجه التكتلات الاقتصادية العربية تحديات كبيرة ، ويواجه الوطن العربي اشرس الهجمات في تاريخه وأكثرها من العولمة الاقتصادية وفي ظل المتغيرات الاقليمية والدولية يؤكد ان التوجه نحو انشاء تكتل اقتصادي اقليمي سمة متميزة وأداة فعالة لمواجهة تداعيات وتحديات العولمة وآثارها الاقتصادية كما ان الدول العربية فرادى لا تستطيع مواجهة التحديات الراهنة ويتضح لنا من خلال هذا الاستعراض ان المخرج الوحيد من هذا المأزق والوضع المتردي هو تكتل العرب اقتصاديا الذي سيعيد للأمة العربية مكانتها المرموقة بين الأمم المتقدمة ويوضع أفضل نظرا لتوفر مقومات هذا التكتل الذي لا تتمتع بها تكتلات إقليمية أخرى.

إلا ان هناك معوقات للتكتل الاقتصادي الاقليمي العربي يمكن ايجازها على النحو التالي :

- عدم توفر الإرادة السياسية الصادقة في التغيير والتوجه نحو التكتل الاقتصادي الاقليمي.
- ضعف الهيكل الإنتاجي العربي واختلاله ويظهر ذلك من خلال اعتماد اقتصاديات الوطن العربي على سلعة واحدة او قلة قليلة جدا من السلع ففي بعض البلدان يصل الاعتماد على خام النفط نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض الآخر يعتمد على سلعتين أوليتين او عدد محدود من السلع الاولية الصناعية البسيطة.
- اختلاف الظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة وما يتبع ذلك من ضعف في التجارة البينية اضافة الى تدني مستوى الاستثمارات البينية.
- تبعية الاقتصاديات العربية لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة مما ينتج عنها علاقة غير متكافئة وخير دليل مشاريع الاتحاد من اجل المتوسط والشراكة الاورو متوسطية.
- سيطرة النزعة الفردية السياسية العربية عند اتخاذها للقرارات الخاصة بالتكتل الاقتصادي، كذلك تداخل المصالح السياسية بالوضع الاقتصادي وعدم القدرة على الفصل بينهما.
- عدم وجود استراتيجية عربية واضحة تعتمد على اسس موضوعية تحدد اتجاهات واليات التكتل الاقتصادي العربي وبالنظر الى تلك المعوقات المشار اليها يتضح ان التكتل الاقتصادي العربي بعيد المنال في المدى القريب ،ولكن من حيث المبدأ فهو خيار استراتيجي لا بد منه، ومرحلة هامة للوصول الى الوحدة الاقتصادية العربية اسوة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى التي لا تربطها عقيدة ولا تاريخ ولا حضارة.

- ان ضعف العلاقات الاقتصادية العربية البينية وتنامي مظاهر الاعتماد على الخارج تؤدي الى زيادة درجة عولمة الاقتصاديات في الاتجاه السالب ، ويعتبر في نفس الوقت خلالا يهدد التكتل الاقتصادي العربي.

لذا فان الوضع الاقتصادي العربي يستدعي وقفة جادة بأن لا تصبح حسابات المصالح الاقتصادية القطرية تدخل في تقرير مصير التكتل الاقتصادي العربي.

المقترحات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها يجب على الدول العربية العمل على ازالة كل المعوقات التي تحول دون حدوث تكتل اقتصادي اقليمي عربي وقبل ذلك توفر الارادة والعزيمة للحكومات العربية على الوجه نحو هذا التكتل وتجاوز كل المشكلات والحساسيات البيئية والتمسك بالعمل العربي المشترك وصولا الى تكتل اقليمي الذي يمنحهم فرصا للتطور والمنافسة والقوة والتعامل من منطلق التقدم مع تحديات العولمة السريعة فإنشاء تكتل اقتصادي عربي ليس هدفا وإنما وسيلة للوصول الى بناء الانسان العربي تمويا وفكريا وثقافيا ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتي :

1- توفر الارادة السياسية و المصداقية في التعامل مع القضايا العربية للوصول الى تكتل اقتصادي عربي يحقق لمصلحة القومية في اطار تحقيقه للمصالح القطرية حتى يكون هذا حافزا نحو اتخاذ القرارات السديدة.

2- وضع استراتيجية عربية واضحة المعالم تعتمد على اسس موضوعية رصينة تحدد اتجاهات وآليات التكتل الاقتصادي العربي.

3- إجراء اصلاحات جذرية في هيكل الانتاج العربي وتصحيح اختلاله وذلك من خلال ، التنوع في الانشطة الانتاجية بدلا من الاعتماد على مساهمة سلعة واحدة وعدد قليل من السلع الأولية في التجارة العربية فالتنوع الانتاجي اساس لأي تكتل اقتصادي اقليمي.

4- زيادة نسبة التجارة البينية العربية والتي تمثل حجر الأساس لأي منطقة تجارة حرة في المستقبل مقارنة بتجارتها الخارجية وأسوة بنسب التجارة البيئية للتكتلات الاقتصادية الأخرى.

5- تحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والإدارية المحيطة بالبيئة الاستثمارية.

6- تطوير و تفعيل الأسواق المالية العربية بما يسهم في تمويل المشروعات العربية المشتركة.

7- تشجيع الاستثمارات العربية البيئية وخاصة المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة بالطاقة المتجددة والتي عاجلا ام آجلا ستحل محل الطاقة القديمة (النفط والغاز) وهذه الأخيرة تحمل الدول ذات الدخل الضعيف تكاليف التلوث وانعكاساتها على المجتمع العربي.

قائمة المراجع

1-الكتب :

1. أحمد يوسف احمد وآخرون ، التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، دار فارس للنشر والتوزيع ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 2001.
2. أحمد سفر،التعاون المصرفي العربي ،التوسع والتكامل ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان ،2008.
3. أمين ساعاتي ،مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ،دار الفكر العربي ،مدينة نصر القاهرة،1997.
4. إبراهيم سعد الدين وآخرون ،صور المستقبل الاقتصادي العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، لبنان ، الطبعة الثانية، 1989 .
5. إبراهيم سعد الدين ،العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ،دار الفارس ، عمان الاردن ،الطبعة الاولى ،1999.
6. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،العربية للطباعة والنشر ،القاهرة مصر ،2002.
7. هشام محمود الاقداحي ،العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2003.
8. حازم الببلاوي ،الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ابوظبي ،الطبعة الأولى، 2003.
9. حسام علي داود و آخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر ،عمان ،الأردن الطبعة لأولى 2002.
10. محمد عبد العزيز عجمية ،التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003.
11. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية،الاسكندرية، 1977.
12. محمود حسين الوادي وآخرون ،العولمة وأبعادها الاقتصادية ،مكتبة الدشر العربي ،عمان الاردن ، الطبعة الأولى، 2010.
13. محمد مدحت عزمي ،الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة ،الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ،مصر الطبعة الأولى ،2002.
14. نبيل حشاد ، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ،الفرص والتحديات ،دار يحي للطباعة والنشر ،القاهرة ،مصر الطبعة الأولى ،2006.

15. نزيه المقصود مبروك ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ،الطبعة الأولى ،1999.

16. سامي حاتم عفيفي ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، جامعة حلوان القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

17. سمير العزيز ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ،مكتبة الإشعاع الفنية ،مصر ،الطبعة الأولى ،2001.

18. سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ،الطبعة الأولى ،1999.

19. سليمان الرياشي و آخرون، التكامل الاقتصادي العربي ،الواقع والأفاق ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ،1998.

20. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة ،الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة مصر ،2002.

21. عبد الحميد عبد المطلب ،النظام الاقتصادي العالمي، مجموعة النيل العربية ،القاهرة ، مصر، 2006.

22. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،مصر ،2003.

23. علي جدوع الشرفات ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان ،للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2010.

24. فليح حسن خلف ،العولمة الاقتصادية ،علم الكتب الحديث ،أربد ،الأردن،الطبعة الأولى،2010.

25. فريدة غيوة حيرش ،قائلات في القضايا الإنسانية ، الراهنة والمعاصرة ، منشورات جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر، 2004.

26. صلاح الدين حسن السسي ،الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية اليورو ،السوق العربية المشتركة ،الواقع والأفاق ،علم المكتبة ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2003.

2- المذكرات :

1- محمد حشماوي ،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل تحديات العولمة، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2006 .

3- قائمة مواقع الانترنت :

1- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد،لسنة 2005،عن الموقع:
www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2005

2- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد،لسنة 2006،عن الموقع:
www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2006

3- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد،لسنة 2007،عن الموقع:
www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2007

4- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد،لسنة 2007،عن الموقع :
www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010

5- حسين عبد المطلب الاسرج ،اثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية، مجلة بحوث اقتصادية ،العددان 55 و56 صيف خريف ،2011،عن الموقع:
http://www.caus.org.lb/Home/magazines_list.php?Categ ID=40

6- محمد شاكر محمد صالح، مشروع الشراكة الاورومتوسطية،جريدة الشرق الاوسط، العدد 10217 عن الموقع:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=392644&issueno=10217

7- قمة الاتحاد من اجل المتوسط بقناة دوت كوم ،عن الموقع :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D9%86_%D8%A3%D8%AC%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7

8- تقرير مشترك حول المساهمة الفعالة للمجتمع المدني في الدول الشريكة بمنطقة البحر المتوسط في سياق التغيرات الديمقراطية والثقافية في مستقبل الاتحاد من اجل المتوسط،عن الموقع:
www.eu-delegation.ovg.eg/en/eu-aud-country.

9- حاتم البطيوي حصيلة الاتحاد من اجل المتوسطومستقبله،جريدة الشرق الاوسط،4 اكتوبر 2011، العدد 11998، عن الموقع الالكتروني :
http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=643375&issueno=11998
10- احمد الصويلح ،الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، الامانة العامة، عن الموقع :http://www.gcc.sg.org/index
11- محمد الخلف ، نبذة تاريخية عن الطاقة المتجددة ،عن الموقع الالكتروني:
http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=2786
12- محمد التفراوتي ،الطاقة الشمسية والمستقبل العربي ،عن الموقع:
http://marocenv.maktoobblog.com/380018/
13- محمد مصطفى محمد الخياط ،الطاقة المتجددة في الوطن العربي، عن الموقع:
http://abudhabienv.com/?p=6178
14- نواف الطبيشات ،ادارة وتطوير الطاقة المتجددة والبديلة في الوطن العربي ،عن الموقع الالكتروني: :http://www.arado.org.eg/homepage/ActDetail.aspx?actid=16855
15- عبد الرحيم حمدان التسويلي، تطوير الطاقة المتجددة في المنطقة العربية ،منشورات دار الحياة،عن الموقع الالكتروني:http://dar alhayat –sg –org
16- امجد قاسم استثمارات الطاقة الشمسية في الوطن العربي ،عن الموقع :
http://aafaaq.arabblogs.com/archive/2009/10/958063.html

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	مصدره	الصفحة
01	اجمالي الصادرات من السلع والخدمات من السلع في دول التعاون الخليجي خلال الفترة (2001-2006) مليون دولار	صندوق النقد العربي ، التقرير، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2007، عن الموقع **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2006**	42
02	الواردات من السلع والخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2001-2006) (مليون دولار)	صندوق النقد العربي ، التقرير، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2006، عن الموقع **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2006**	43
03	حجم التجارة البينية (الصادرات ، الواردات) في دول مجلس التعاون خلا ل الفترة (1999-2004) بمليون دولار .	صندوق النقد العربي ، التقرير، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2005، عن الموقع: **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2005**	44
04	الميزان التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2001-2006) (مليون دولار):	صندوق النقد العربي ، التقرير، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2007، عن الموقع: **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2007**	45
05	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1999-2004) بملايين الدولارات.	صندوق النقد العربي ، التقرير، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2005، عن الموقع: **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2005**	46
06	نسبة السلع المستثناة من التخفيض التدريجي السنوي للضرائب لسنة 2010	صندوق النقد العربي ، التقرير، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2005، عن الموقع: **www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010**	83

الفهرس

مقدمة:.....أ

الفصل الاول : مقاربة نظرية حول العولمة والتكتلات الاقتصادية .....

مقدمة لفصل:.....2

المبحث الأول :العولمة والياتها الاقتصادية.....3

المطلب الأول : مفهوم العولمة الاقتصادية والقوى الدافعة لها.....3

1- نشأة العولمة وتطورها.....3

2- تعريف العولمة الاقتصادية.....5

3- القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية.....6

المطلب الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية.....7

1- انواع العولمة الاقتصادية.....7

2- خصائص العولمة الاقتصادية.....8

المطلب الثالث : مؤسسات العولمة الاقتصادية.....11

1- صندوق النقد الدولي.....11

2- البنك الدولي.....12

3- منظمة التجارة العالمية.....13

المبحث الثاني : التكتل الاقتصادي الاقليمي.....17

المطلب الأول : مفهوم التكتل الاقتصادي الاقليمي وخصائصه.....17

1 نشأة وتطور التكتلات الاقتصادية الاقليمية.....17

2- تعريف التكتلات الاقتصادية الاقليمية.....18

3- خصائص التكتل الاقتصادي الاقليمي.....19

المطلب الثاني : أسباب وأهداف التكتل الاقتصادي الاقليمي.....20

1- أسباب قيام التكتل الاقتصادي الاقليمي.....20

2- أهداف التكتل الاقتصادي الاقليمي.....21

المطلب الثالث : شروط التكتل الاقتصادي الاقليمي وأشكاله.....23

1- شروط نجاح التكتلات الاقتصادية الاقليمية.....23

2- أشكال التكتل الاقتصادي الاقليمي.....26

المبحث الثالث : مزايا التكتلات الاقتصادية الاقليمية وأثرها على بعض الجوانب الاقتصادية.....30
المطلب الأول : مزايا التكتلات الاقتصادية.....30
المطلب الثاني : أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية.....32
المطلب الثالث : اثر التكتلات الاقتصادية على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.....35
1- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات.....35
2- خصائص الشركات متعددة الجنسيات.....35
خلاصة الفصل :.....37
الفصل الثاني : تجارب التكتلات الاقتصادية في الوطن العربي.....
مقدمة الفصل :.....39
المبحث الأول : محاولات التكتل الاقتصادي العربي.....40
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي كتجربة للتكتل الاقتصادي العربي.....40
1- انشاء مجلس التعاون الخليجي.....40
2- اهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.....41
المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي الواقع والمرتجى.....48
1- نشاة اتحاد المغرب العربي.....48
2- دوافع ومقومات اتحاد المغرب العربي.....48
المطلب الثالث: مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....53
المبحث الثاني: العراقيل التي واجهت محاولات التكتل الاقتصادي العربي.....57
المطلب الأول: العوامل الاقتصادية.....57
المطلب الثاني: العوامل السياسية.....60
المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية والتنظيمية.....62
المبحث الثالث: تقييم لأهم محاولات التكتل الاقتصادي العربي.....65
المطلب الأول:مظاهر النجاح والفشل لمحاولات التكتل الاقتصادي العربي.....65
1- مظاهر النجاح 65
2- مظاهر اخفاق التكتلات الاقتصادية.....65

المطلب الثاني: الشراكة الاورومتوسطية.....100
1- نشأة الشراكة الاورو متوسطية.....100
2- اهداف الشراكة الاورو متوسطية.....100
3- تحديات الشراكة الاورو متوسطية.....101
المطلب الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط.....106
1- نشأة الاتحاد من اجل المتوسط.....106
2- هياكل الاتحاد من اجل المتوسط.....107
3- اهداف الاتحاد من اجل المتوسط.....107
4- تحديات الاتحاد من اجل المتوسط على الدول العربية.....108
المبحث الثالث: التطلعات المستقبلية لإنشاء تكتل اقتصادي عربي.....110
المطلب الأول: انشاء السوق العربية المشتركة..... 110
المطلب الثاني :الاتحاد النقدي العربي..... 115
المطلب الثالث :الطاقة المتجددة كبديل للنفط العربي.....118
1- نظرة تاريخية عن الطاقة المتجددة.....118
2- الاسباب التي تدفع الدول العربية الى تطوير مجال الطاقة المتجددة.....120
3- اهمية تطوير الطاقة المتجددة بالنسبة للدول العربية.....121
خاتمة الفصل:..... 123
خاتمة:.....
قائمة المراجع:.....
قائمة الجداول:.....